الانفجارات السكانية في العالم



الدكتور
صلاح الدين نامق

الانفجارات السكانية فى العالم

تأليف

الدكتور

صلاح الدين نامق

أستاذ الاقتصاد — بكلية التجارة

جامعة الأزهر

١٩٦٤

مطبعة لجنة البيان العربى

٢٧أ ش الجامع الإسماعيلى : بالمالية

ت ٢٧٠٧٩

مقدمة

فى سنة ١٩٥٦ أصدرت كتابا بعنوان « دراسات فى السكان » عالجت فيه عدداً من المشاكل السكانية من الزاوية الإقتصادية البحتة ، وقد أقبل القراء على الكتاب ونفذ فى أقل من سنة . ومنذ ذلك التاريخ وأنا أحاول أن أكتب مرة أخرى فى السكان وعلى وجه أخص فى مشكلة واحدة من المشاكل السكانية أتعمق فيها وأدرس جوانبها وأبعادها المختلفة . وكان من الطبيعى أن أختار مشكلة ازدحام السكان فى العالم باعتبارها أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعوب النامية فى إنطلاقها نحو رفع مستوى الإنتاج فى بلادها بطريقة فعّالة وقادرة . وبدأت أجمع الاحصاءات والبيانات حول هذا الموضوع . إلا أن ظروف عملى المتشعب بجامعة القاهرة حينذاك ، منعتنى من التفرغ كلية لهذا الكتاب . ومرت أكثر من سنتين إلى أن سنحت لى فرصة مواتية سنة ١٩٦٠ حينما انتدبت رئيساً لقسم الإقتصاد بالجامعة الليبية . وهناك ، وفى بلدة بنى غازى الهادئة حيث مياه البحر الزرقاء الصافية تلاصق رمال الصحراء اللانهائية وجدت الرغبة الملحة فى القراءة والاطلاع الجادين بهما ، فكان أن أنجزت ثلاثة كتب دفعة واحدة الأول فى مقدمة علم الإقتصاد والثانى فى التجارة الدولية وقد صدرا بالفعل فى العام الماضى والثالث هو الذى بين يدى القارىء .

وأنا إذ أقدم هذا الجهد المتواضع إلى المهتمين بالدراسات الإقتصادية والسكانية ، أرجو أن أكون قد أسهمت بجزء مما ينبغى أن أسهم به لنشر الثقافة والوعى الإقتصادى فى البلاد العربية ، والله الموفق .

القاهرة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ — صلاح الدين نامق

أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة ــ جامعة الأزهر

فهـــرس

الجزء الأول

أبعاد المشكلة

الفصل الأول — المشكلة السكانية

الفصل الثانى — قوانين مالتس

الفصل الثالث — زيادة السكان فى العالم .

الفصل الرابع — التحول الديموغرافى

الفصل الخامس — مراكز الخطر السكانى

الفصل الأول

المشـــكلة السكانية

ما هى أخطر مشـكلة تواجه العالم فى الوقت الحاضر ؟

إن الآراء تتباين فى الإجابة على هذا السؤال ... فمن قائل أنها مشـكلة « الحرب والسلام » ، وما تسببه من مصارع التنافس بين المعسكرين الـكبيرين الشرقى والغربى . ومن قائل أنها مشـكلة « العلم والدين » وما أدت إليه من إنحرافات أخلاقية أبعدت الاتجاهات الفـكرية عن المثل السامية التى دعت إليها كل الأديان . ومن قائل أنها مشـكلة « الحرية والاستعمار » وما تجره على العالم من انتفاضات ثورية تستهدف الدفاع عن الوجود الإنسانى .

والحق أن كل إجابة من هذه الإجابات لها جانبها الصحيح الواضح . على أن الحقيقة الثابتة وراء كل المشاكل العالمية ، تكمن فى « المشكلة الاقتصادية » ولعل لب المشـكلة الاقتصادية — فى نظر الاقتصاديين المعاصرين — يتركز فى وقتنا الحاضر فى الإخصاب البشرى وتزايد عدد السكان !!

إن سكان العالم اليوم ، أصبحوا من الـكثرة والازدحام بشـكل لم يسبق له مثيل فى أى عصر من عصور الإنسانية . فقد قفز تعدادهم من ٥٤٠ مليون سنة ١٠٥٠ إلى ٢٨٠٠ مليون نسمة سنة ١٩٦٠ . . . فالجنس البشرى عدده — كل سنه — بما يقرب من ٣٥ مليون نسمة !!

على أن الحقيقــة المروعة الملفتة للنظر ، هى أن معدل الزيادة نفسه يزداد ارتفاعا ... فسكان العالم ازدادوا على أساس ١ ٪ سنويا ، وذلك حتى أوائل القرن العشرين ، ثم ارتفعت هـذه النسبة — فى الوقت الحاضر — إلى ١ر٣٣ ٪ سنوياً . ومن المؤسف أنه لا يظهر على هذا الازدياد أى ميل نحو الانخفاض فى السنوات القادمة ، حتى لقد قدر المختصون بأن عدد سكان العالم سيصل إلى ٤٢٠٠ مليون نسمة قبل نهاية القرن الحالى .

إن تــكاثر الجنس البشرى على هذا الـكوكب، قد نما ببطء فى بادئ الأمر حتى وصل الأن إلى ما يشبه الانفجار .. فقد كان عدد السكان سنة ١٦٠٠ قبل الميلاد (أى قبل اكتشاف الزراعة) حوالى ٢٠ مليونا فقط ، ثم وصل إلى ٥٠٠ مليون فى أواخر القرن السابع عشر الميلادى . وبعد منتصف القرن الثامن عشر — أى عندما ظهرت الثورة الصناعية واكتشف البخار وزاد الإنتاج وتحسنت المواصلات — وصلت الأعداد السكانية إلى ألف مليون نسمة .

وتضاعف العدد سنة ١٩٢٠ فأصبح ٢٠٠٠ نسمة .. ومعنى ذلك أن عدد السكان قد تضاعف مرتين فى الفترة ما بين سنة ١٦٥٠ وسنة ١٩٢٠ . وقد استغرق تضاعف السكان فى المرة الأولى حوالى قرنين من الزمان، بينما لم يستغرق التضاعف الثانى سوى أقل من قرن واحد فقط .

على أساس المعدل الحالى للزيادة السكانية ، يمكن القول بأن عــدد يتضاعف فى الفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٨٠ ، فكأن التضاعف سيتم بفترة جدا لا تتجاوز ٦٠ سنة .

وقد لوحظ أن الزيادة الكبيرة فى الأعداد السكانية تأتى غالباً فى أعقاب اكتشاف أو اختراع جديد فى الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو إخضاع ملموس لقوى الطبيعة .

إلا أن العامل الحاسم فى ازدياد السكان خلال القرن الحالى قد تغير ،فأصبح تطبيق العلاج الطبى الحديث . أو بمعنى آخر محاولة السيطرة على معدلات الوفيات بإنقاصها إلى أدنى مستوى ممكن .

وقد نتج عن هذه السيطرة أن انخفضت معدلات الوفيات فى الدول الصناعية المتقدمة من ٣٥ فى الألف تقريباً إلى ما يقرب من ١٠ فى الألف فى السنة ، فأدى ذلك إلى ارتفاع متوسط الأعمار إلى أكثر من الضعف ، وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى أصبح اليوم يقرب من السبعين سنة .

وقد بدأت زيادة متوسط الأعمار فى الدول الآسيوية والأفريقية ، وبعض دول أمريكا اللاتينية . فى الهند مثلا ارتفع — خلال ثلاثة أحقاب — من ٢٠ إلى ٣٢ سنة ، وفى الجمهورية العربية المتحدة ارتفع من ٣٣ إلى ٤٦ سنة ، أما « سيلان » فقد استطاعت أن تسيطر على معدلات الوفيات بين سكانها ، بعد أن عرفت أن مرض « الملاريا » هو الداء الوبيل الأول الذى يؤدى إلى زيادة الوفيات ، فبذلت الجهود الجبارة فى القضاء على جرثومة الملاريا ، حتى تخلصت منها تماماً فى أقل من خمس سنوات ، بفضل مادة الـ « د. د. ت »

بينما اقتضى القضاء على الملاريا فى انجلترا ثلاثة قرون . ومن هنا انحدرت معدلات الوفيات فى سيلان من ٢٢ فى الألف إلى ١٢ فى الألف فى مدة سبع سنوات فقط ، وهو تخفيض استغرق عشرة أضعاف هذا الزمن فى انجلترا .

ولعل ازدياد السكان فى العالم يتخذ مراحل متعاقبة . ففى المرحلة الأولى يبقى كل من معدلى الوفيات والمواليد مرتفعاً ويزداد عدد السكان ببطء . وفى المرحلة الثانية ينحدر معدل الوفيات دفعة واحدة بينما يبقى معدل المواليد على حاله. أما فى المرحلة الثالثة فينحدر معدل المواليد فجأة ويستقر أخيراً كل من معدل المواليد والوفيات عند رقم منخفض ، ومن ثم يزداد حجم السكان ببطء إلا إذا ارتفع نتيجة لتطورات جديدة كاكتشاف موارد للتغذية لم تكن معروفة أو لتغيير واضح فى القيم الاجتماعية السائدة .

ويحدث الانخفاض فى معدلات الوفيات تدريجيا فى العالم الغربى اليوم . وكان المفروض أن يؤدى ذلك إلى زيادة كبيرة فى الإعداد السكانية ، لولا أن معدلات المواليد بدأت هى الأخرى فى الانخفاض . ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع المستوى المعيشى للغالبية الساحقة من السكان وللموجة العامة من التصنيع التى اجتاحت جميع المجتمعات الغربية منـــذ أوائل القرن العشرين حتى اليوم . فالتصنيع بالإضافة إلى عوامل اجتماعية أخرى يفقد الأطفال أهميتهم كعامل اقتصادى مؤثر فى زيادة المواليد عموماً .

ومن الحقائق التى أصبحت واضحة كل الوضوح أن أكثر من نصف سكان العالم محصورون فى بقعة محدودة من الأرض لا سبيل إلى تجاوزها تبلغ نحو

جزء من عشرين جزءاً من مساحة الدنيا ، وتبلغ كثافة السكان فيها حوالى أربعمائة نسمة فى الميل المربع الواحد.

وإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة الواضحة ، حقيقة أخرى أكثر وضوحاً وهى أن ٦٢٪ من مجموع سكان العالم يمرون بمرحلة « الزيادة الكامنة » — كما يمكن أن نسميها — ومعنى ذلك أن وقف نمو السكان ليس بالأمر السهل الذى يمكن تداركه فى وقت قصير . إذ كيف يتأتى مثلا أن تمنع زوجين غير مثقفين وغير مدركين للعواقب الاقتصادية الناجمة عن زيادة السكان فى محيطهم العائلى من إنجاب أطفال؟ حقيقة هناك احتياطات غير إلزامية يمكن اتخاذها فى هذا الصدد ، ولكنها احتياطات ليست كبيرة الجدوى فى معظم الأحوال ، لأن الأمر يتطلب إدراكا تصميمياً من الزوجين كما يتطلب وعياً قومياً لكنه المشكلة .

إن مشكلة الزيادة المخيفة فى عدد سكان العالم ، تصبح أكثر تعقيداً وعسراً إذا أخذنا فى الاعتبار أن الزيادة الكبيرة فى الضغط السكانى يتركز فى البلاد المتخلفة اقتصاديا حيث يعيش أكثر من ثلثى سكان الأرض فى مستوى معيشى منخفض .

وتدل الإحصائيات الحديثة عن الصين والهند واليابان وأندونيسيا ، على أنها من أكثف جهات الأرض ازدحاما بالسكان . كما تدل على أن قدرة هذه البلاد المزدحمة لا يمكن أن تكفى حاجة سكانها لأن يعيشوا فى مستوى لائق كريم . ولعل سوء توزيع السكان بالنسبة إلى مساحة تلك البلاد ومواردها الطبيعية هو أحد الأسباب الرئيسية لخلق المشاكل الاقتصادية . والنتيجة الحتمية لهذا الفارق بين الأراضى

القليلة السكان والأراضى المزدحمة بهم ، ستصل بالعالم — مع مرور الزمن — إلى خلافات ذات أثر بالغ بين ما يخص الفرد من الموارد الرئيسية فى مساحة الأرض وبين المستوى المعيشى .

إن مشكلة زيادة السكان فى القارة الآسيوية ، وعلى الأخص المنطقة التى تبدأ من « الهند وباكستان » وتنتهى عند « هاواى » فى أقصى الشرق، تشكل فى الواقع مكمن الخطر السكانى الذى يزعزع الثقة فى سلام العالم[١] .

إن هذه البلاد الشاسعة والأصيلة فى حضارتها القديمة ، قد عانت ولا تزال تعانى من ضغط المستعمرين . ولما بدأت بعض جهاتها — كالصين وأندونيسيا والهند وباكستان وغيرها — ترى بصيصاً من الحرية السياسية ، أحست بظلم توزيع الأرض وبالتفرقة فى هـــذا التوزيع . فعندما ينضج الوعى السياسى والاقتصادى فى تلك البلاد المزدحمة ، سيشعر سكانها — إن آجلا أو عاجلا — بمطالبهم فى استصلاح أرضهم القابلة للزراعة وفى تحسين محصولاتهم بكل الوسائل التى تمكنهم من استرداد حقوقهم المسلوبة .

وهنا يتحتم على « دعاة السلام » فى العالم أن يزنوا هـذه الاعتبارات ويقدروا مطالب تلك البلاد المغلوبة على أمرها ، فيحاولون رد الحقوق المهضومة إلى أصحابها قبل أن يزداد التوتر وتنفجر مراكز الخطر السكانية .

---

(1) Thompson, W. "Danger Spots in World Populatien". Mcmillan & Company, Ltd. 1950 .

يقــول الدكتور وارن تومسون W. Thompson في كتابه « السكان والسلام في الباسفيك » ليس الأمر مطلق عدد من الناس يقدر بما في الميل المربع من الأرض الزراعية ولا هو خاص بمـا يصيب الفرد من طعام يسد به رمقه أو بأى مقياس موضوعى آخر بل الأمر أعمق من ذلك لأنه يرجع إلى عامل « سيكولوجى » ، وهو شعور لا يقاس بأى ميزان اقتصادى أو عددى . فليس الفقر والعوز هو الذى يقاس به درجة تهديد السلام الدولى إنما هو التفرقة التى يشعر بها المحروم ، واعنى بذلك الضغط المحسوس على الموارد الطبيعية »[1] .

ومعنى هذا — بصورة أخرى — أن خطر اندلاع حرب أو تهديد بحرب يتركز فى المناطق المزدحمة بالسكان والتى تشعر فى الوقت نفسه بما هى عليه من فقر وحرمان ومستوى معيشى منخفض بينما ينعم غـيرها بخيرات الطبيعة . إن هذا الشعور بالتفرقة بين ماحققوه من تقدم لايكاد يذكر وبين الحالة التى وصل إليها غيرهم هو الذى يزكى نيران الحرب على المستوى الدولى .

ويـكفى لإثبات هذه الحقيقة أن نضع السؤال الآتى ونحاول الإجابة عليه . من هم أكثر فئـــات الشعب مطالبة بزيادة نصيبهم من الناتج القومى فى الدول الصناعية المتقدمة؟إنهم بالقطع أكثر الناس قدرة على المطالبة بهذه المطالب وأكثرهم قدرة على توصيل هـذه المطالب إلى المسؤولين ملحين فى سبيل تحسين مستوى معيشتهم أو زيادة أجورهم . إنهم العمال المنضمين إلى نقابات قوية تدافع عنهم ،

(1) Thompson, W. "Population and Peace in the Pacific Pages, 18 — 20.

إنهم الموظفون المنضمين إلى نقابات لها خطورتها الاجتماعية والسياسية . إن الفئات الفقيرة جداً من الشعب فى الدول الرأسمالية قلما تحصل على مطالبها مهما كانت عادلة . والسبب فى ذلك أن الفقر فى حد ذاته يثقل على الإنسان ويصيبه بنوع من الضعف والرضا والاستكانة والخنوع بحيث يقعد عن المطالبة بحقوقه حتى ولو كانت عادلة . والفقير لا يثير الأزمات السياسية أو الإجتماعية وإنما يثيرها من وصل إلى درجة لا بأس بها من الوعى الاجتماعى والثقافى وأصبح راغباً فى المزيد .

ونفس هذا التفكير ينطبق على الدول الناشئة المزدحمة بالسكان فى دول أمريكا اللاتينية وفى الشرق الأقصى. حقا أن هذه البلاد ليست لديها الوسائل الميكانيكية لاشعال الحرب رغبة فى تحسين ظروفها الاقتصادية والديموقراطية ، إلا أن الزيادة المنطلقة فى إعدادها السكانية سوف تؤدى ان عاجلا أو أجلا إلى زيادة الوعى السكانى بها وإلى اقتناعها بأن الحرب هى الطريق الوحيد لعلاج مشاكلها السكانية ، ومن ثم ينقلب التهديد الخفى بالحرب إلى تهديد سافر علنى . وفى هذا المعنى يقول دكتور فلوجل « لا ندعى أن لنا حقا قانونيا فى منع الحروب ما دامت بعض البلاد متخمة وبعضها خاوية . . . . وليست زيادة السكان هى السبب الوحيد للحروب بل يكاد يكون من المحقق أنها من أهم الأسباب غير المباشرة ، لأن سوء الأحوال الاقتصادية عامل حاسم لحمل الناس على الحرب. ولما كانت زيادة السكان سبباً خفياً للحرب فإن تأثيرها لا يدرك بسهولة ، ومن هنا وجب بحثها ودراستها . إن زيادة السكان فى الدول الأسيوية الناشئة

لا تشكل فى الوقت الراهن خطراً دولياً للسلام ، إلا أنها لن تظل هكذا فى المستقبل ، فطالما تقدم الوعى الاجتماعى والسياسى فى معظم البلاد وطالما سار التصنيع هناك بخطى حقق معها تقدماً اقتصادياً فإن هذه المشكلة تصبح أخطر المشاكل الدولية فى عالمنا المعاصر[1] » .

وإذا كان هذا هو رأى الدكتور فلوجل عن علاقة ازدحام السكان بزيادة الأخطار السياسية والعسكرية فى مناطق الانفجارات السكانية فإن لازدحام السكان وجهة نظر أخرى ذات طبيعة اقتصادية مؤداها أن ازدحام السكان يعوق انطلاقات التنمية الاقتصادية ويؤخر قوى الدفع الداخلية التى ترفع من مستوى معيشة الملايين .

ومن هنا فما لم تبذل الجهود الفعالة بغير خفاء أو استحياء لمواجهة مشاكل ازدحام السكان فى العالم فإن عمليات التنمية التى تقوم بها الدول النامية المزدحمة بالسكان فى حماسة وإيمان ستصب كلها فى النهاية داخل وعاء بلا قاع .

(1) Flugel, J. C. "Population, Psychology and Peace." (London 1947) p. p. 3 and 21.

الفصل الثانى

قوانين مالتس

منذ أكثر من قرن ونصف من الزمان اهتم — القسيس الإنجليزى والاقتصادى الاجتماعى المعروف « روبرت مالتس » — بالمشاكل السكانية، وناقشها بطريقة علمية مبتكرة حتى وضع لها ما يسمى بقوانين السكان.

وقد بنى هذه القوانين على أساس أن المخلوقات البشرية والحيوانية والنباتية تميل إلى الزيادة بسرعة تفوق السرعة التى تنمو بها مقومات الحياة ... وخلص من ذلك إلى ضرورة تنظيم النمو السكانى، سواء بإيقاف معدلات الإنجاب أو الاقتناع والرضا بمعدلات عالية للوفيات !!.

وعلى الرغم من إدراك « مالتس » بأن القدرات المتباينة لإنتاج الطعام — فى المناطق والجهات المختلفة — تحدث تبلبلا فى نمو السكان، إلا أنه يعتقد بأن السكان يتزايدون على أساس المتوالية الهندسية بينما تزيد موارد العيش على أساس المتوالية العددية . فإذا كان سكان منطقة ما، يتضاعفون كل خمسة وعشرين سنة فإن الزيادة سوف تكون على أساس ١، ٢، ٤، ٨، ١٦ وهكذا فيزيدون ستة عشرة ضعفاً بعد مائة سنة ... فى حين أن امدادات الغذاء قد تزيد على أساس ١، ٢، ٣، ٤، ٥ — ومعنى ذلك أن يصبح نصيب

الفرد من الغذاء — بعد نهاية المائة سنة — ثلث ما كان عليه وقت أن كان السكان فى وضعهم الأول .

ولم تكن تلك المعادلة العامة دقيقة الوضع . ومع ذلك فقد أتاحت لمالتس أن يتنبأ بأنه لو وصل عدد سكان انجلترا مثلا إلى ٤٣مليون نسمة ، فإن الزراعة فى الجزيرة البريطانية لن تسمح إلا بتغذية ٣٣ مليون نسة ... ولا يخفى أن انجلترا اليوم — بعدد سكانها البلغ ٥٠ مليون نسمة — يجب عليها أن تستورد مالا يقل عن ٥٠ ٪ من طعامها ، حتى تضمن لشعبها مستوى غذائى لائق .

وقد تعرضت تعاليم « مالتس » التى وردت فى رسالته المشهورة « نظريات فى مبادىء السكان » An Essay on the Principles of Population — الذى صدر سنة ١٧٩٨ — للنقد القاسى والهجوم العنيف . ذلك لأن القادة من السياسيين ورؤساء الطوائف الدينية ، نظروا إليها باعتبارها خطوة رجعية ، لأنها — فى زعمهم — تدعو إلى ضبط وتنظيم السكان ، والمفروض أن تنظيم السكان لا يتفق مع النزعة السياسية التى تتطلب المزيد من الأفراد وتكاثر عدد المواطنين الذين يمكن استخدامهم فى الجيوش والمصانع والمزارع، تحقيقاً للرأى القائل « إن عظمة الأوطان فى تكاثر عدد السكان » . أما رجال الدين فهم يعارضون على الدوام أى فكرة ترمى إلى تحديد النسل ، على أساس أن الله فى خلقه شئون ولا يصح للانسان أن يتدخل فى شئون الخالق .

وكانت هناك فئة أخرى عارضت تعاليم «مالتس» وحملت عليها وهى الطبقة العمالية الإنجليزية ، التى اعتبرت « مالتس » من الارستقراطيين الذين ينادون

بأحقية الفقر والعوز ، فنددوا بآرائه وعلى الأخص عندما قال « إن الفقر ضربة لا مفر منها فهو لذلك حق يجب أن يحتمل » .

وقد تأثر السياسى المعروف « وليم بت » ـ رئيس وزراء بريطانيا فى ذلك الحين بتعاليم مالتس واقتنع بصحتها ، وبادر بسحب « قانون الفقراء » الذى سبق أن قدمه للبرلمان سنة ١٨٠٠ ، على الرغم من أنه يؤمن — قبل دراسته لتعاليم مالتس — أن كل من يرعى عدداً كبيراً من الأطفال ، يؤدى لوطنه أجل الخدمات .

ولكن ماذا حدث فى العالم من تطور بعد ذلك : وماذا حدث فى انجلترا بالذات بعد نشر تعاليم « مالتس » ؟ لقد زادت المساحة الزراعية زيادة هائلة ، بعد كشف العالم الجديد واتساع الرقعة الزراعية هناك ؛ كما تقدمت التجارة والصناعة والزراعة خلال القرن التاسع عشر مما أدى إلى زيادة عدد السكان فى انجلترا والعالم الغربى زيادة ملموسة . وفى نفس الوقت ارتفع مستوى المعيشة هناك كما زاد الطلب على الأيدى العاملة لاستغلال موارد الثروة الهائلة التى اكتشفت فى العالم الغربى ، بل زادت مقومات العيش بسرعة فاقت السرعة التى زاد بها عدد السكان . وهكذا كان فى التوسع والرخاء الذى شمل العالم الغربى ما أدى بالانجليز أنفسهم أن يعتبروا تعاليم « مالتس » ما هى الإسفسطة اقتصادية متسمة بطابع التشاؤم . ولما بدأ يظهر الوعى العلمى وزادت المشكلة السكانية تعقيداً ، رجع الاقتصاديون ينقبون و يبحثون من جديد فى قوانين « مالتس » وتعاليمه .

بدأ « مالتس » أبحاثه فى القوانين السكانية بأن استعرض طبيعة حياة كل الكائنات الحية سواء أكانت حيوانية أم بكتريا صغيرة . ولما وجد أنها تتكاثر بالملايين – مع مرور الزمن – نادى بإمكان تطبيق القوانين السكانية عليها جميعاً .

ولا شك أننا لو بحثنا – على ضوء العلم الحديث – بعض الجوانب التى أتت فى نظريات « مالتس » فسنجد أنها لم تبتعد عن الحقائق العلمية المعروفة لنا اليوم. فأمامنا فى الوقت الحاضر أمثلة كثيرة عن احتمالات نمو هائل لخلايا حية بالنسبة لبعض الحشرات . وقد ذكر الأستاذ « هكسلى » – العالم البريطانى المعروف – أن توالد بعض الحشرات الصغيرة قد يؤدى فى مدة تقرب من عشرة أجيال إلى أعداد تصل إلى مئات الملايين ، إذا ما عاشت تلك الحشرات كلها هذه المدة. كما ذكر : « G. Herrick »[1] أن هناك أنواع من الخلايا الحشرية الاميبية المتناهية فى صغرها ، يمكن أن يصل إعدادها فى أربعة أشهر ونصف فقط إلى أرقام خيالية قد تصل إلى ٨٢٢ مليون طن من الحشرات، كما قال عن الأسماك الصغيرة أنها ستملأ كل المحيطات والبحار والأنهار بإعداد هائلة إذا تهيأ لها أن تعيش وتفقس كل بيضها .

أما النباتات العادية التى تنتج الثمار والأزهار ، فقد ثبت أنها ذات قدرة عجيبة على التكاثر . فقد ظهر فى معهد نبات بوسى بالولايات المتحدة

---

(1) Herrick, J. " The Ponderagle Substance of Aphids " Entomological News, 1936.

برعما نباتياً يسمى Cymbidium له قابلية للتكاثر تصل إلى ١٢٠٠ زهرة فى العام الواحدة . ويقول الدكتور F. Hager أن لهذا البرعم فريعات تحتوى على ما يقرب من مليون بذرة تصلح للانبات فى جهات أخرى فى العالم إذا تهيئت لها البيئة والظروف المواتية .

أما الحيوانات ذات القدرة الضعيفة على التوالد ، فهى أيضاً — قابلة مع مرور الزمن الطويل — أن تتكاثر ويزداد نسلها ... فقد ذكر « Darwin » فى كتابه « The Origin of Spicies » أن الفيلة تبدأ فى الإنجاب من سن الثلاثين حتى سن التسعين ، ولذلك يمكن أن يصل عدد الفيلة فى مدة ٧٥٠ سنة إلى ١٩ مليون فيل ، وذلك طبعاً على فرض أنها عاشت فى الظروف التى تلائمها .

ويعتبر الإنسان من الكائنات الحية ذات الإنجاب الضعيف ، فلا يصل معدل إنجابه إلى المعدل السائد فى النبات أو الحيوان . ومع ذلك نجد أنه إذا توافرت للانسان كل الظروف المواتية فسيصبح معدل تكاثره كبيراً للغاية . لقد تضاعف سكان الولايات المتحدة — خلال ربع القرن الذى بدأ من ١٧٩٠ إلى ١٨١٥ — بزيادة نسب المواليد عن نسب الوفيات . وهذا المعدل الكبير فى الزيادة السكانية — الذى وصل إلى ٣ ٪ فى السنة — لم يقتصر على الولايات المتحدة وحدها ، بل هناك دول كثيرة وصلت إليه فى فترات متباينة من تاريخها ، نذكر منها الجمهورية العربية المتحدة والصين وبعض دول أمريكا اللاتينية . ومن أمثلة الزيادة الهائلة التى طرأت على عدد السكان ، ما حدث بالنسبة لسكان كندا من الفرنسيين . إذ يرجع أصل السكان الحاليين المستوطنين فى كندا

كما يقول الدكتور « C. Fawcett » الأستاذ بجامعة لندن ـ « من ستة آلاف مهاجر فرنسى فأصبح عددهم اليوم أكثر من أربعة ملايين نسمة ... ومعنى هذا أن السكان قد زادوا بما يقرب من ٧٠٠ مرة فى مدة تقرب من ٢٧٠ سنة ، فإذا ما استمر هذا المعدل على تلك الحالة خلال الـ ٢٥٠ سنة القادمة مثلا ، فإن عدد الكنديين الفرنسيين سيصل إلى مايقرب من العدد الحالى لسكان الكرة الأرضية جميعاً » . ومما لا شك فيه أن هذا النمو الكبير فى عدد السكان ما كان ليحدث لولا الظروف المناخية والصحية والاقتصادية المواتية التى توافرت فى كندا منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم .

وهناك مثال ثان نجـــده فى الولايات المتحدة بالنسبة لطائفة من السكان تسمى « الهترتيت » وهى الطائفة التى وصفت حديثاً بأنها من أعلا الطوائف فى العالم خصوبة وانجابا ... ففى الفترة ما بين ١٨٧٤ ، ١٨٧٧ هاجر من البــــلاد الروسية إلى أمريكا الشمالية ما يقرب من مائة عائلة . ولا زال يعيش أحفاد هذه الطائفة إلى يومنا هذا فى ولايتى « داكوتا » و « مونتانا » ، ويسكنون قرى وكفور بلغ عددها ٩٨ قرية ... هؤلاء السكان الذين يعيشون الآن على الزراعة والرعى وفى حالة فطرية من حيث التعلم والثقافة العامة ، اشتهروا منذ زمن بعيد بقدرتهم العجيبة على التناسل وانجاب الأطفال . فقد بلغ متوسط عدد اطفال العائلة الواحدة عشرة أفراد ، وكان متوسط معدل نموهم السنوى هو ٤ ¼ ٪ طوال هـــذه الفترة . وقد دل آخر إحصاء على أنه خلال الفترة ما بين ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠ ، كان معدل المواليد ٤٥ فى الألف فى السنة بينما كان معدل

الوفيات ٤ فى الألف فقط ... أى أن متوسط الزيادة الطبيعية وصل إلى ٤٠ فى الألف كل سنة ... فإذا قدر لهذه النسبة أن تظل على حالها من الارتفاع المخيف فإن (الهترتيت الأمريكيين) سيزيدون عن السكان الحاليين للولايات المتحدة فى مدى ٢٥٠ سنة ، بل لعلهم سيتساوون مع عدد سكان العالم الحالى فى سنة ٢٢٧٠ !! .

والمثال الثالث الذى نراه ونلمسه جميعاً — نحن العرب — هو زيادة السكان عندنا فى الجمهورية العربية المتحدة ... فعند بداية القرن الحالى كان عدد سكان (مصر) ٩ مليون نسمة ... فتضاعف هذا العدد وأصبح ١٦ مليونا فى سنة ١٩٣٧ ... ثم وصل إلى ٢٠ مليون سنة ١٩٤٧ إلى أن وصل اليوم إلى ما يقرب من ٢٧ مليون نسمة ... والزيادة لازالت مستمرة !!

هذه الأمثلة وغيرها تدل دلالة قاطعة على أن السكان يزيدون دائما بمعدلات مرتفعة ما لم تكن هناك موانع تحد أو تمنع هذه الزيادة بشكل من الأشكال . وتنقسم الموانع إلى قسمين :—

١ — موانع إيجابية و ٢ — موانع واقية

ومعنى ذلك — فى رأى (مالتس) — أن الإنسان يختلف عن النبات والحيوان فى أنه يستطيع أن يختار بين الموانع الايجابية والموانع الواقية .

وقد أوضح مالتس ، أن الموانع الايجابية تختلف من حيث الأشكال والأسباب . فهى تتضمن كل صور الشقاء والفقر والفاقة والبؤس التى تؤدى إلى تقصير العمر ، كما تحمل فى طياتها بذل الجهد المضنى والكفاح المر فى

سبيل العيش وما يتبع ذلك من عدم العناية بالأطفال والسكنى فى الأزقة الضيقة وانتشار الأمراض والأوبئة ثم المجاعات والحروب وما إلى ذلك من فواجع ومآس انسانية .

وقد استدرك « مالتس » من هذه النتائج إلى ما جعله يقول — أن جميع الكائنات الحية سواء أكانت نباتاً أم حيوانا ، تتوالد بكميات واعداد كبيرة أكثر مما تتزايد موارد العيش .

ولعل تلك الملاحظات التى أوردها « مالتس » ، كانت أكبر مشجع لداروين على المناداة بنظريته المشهورة فى النشوء والارتقاء . فقد أوضح «داروين» أن زيادة الخصوبة الطبيعية لا بد وأن تؤدى إلى تنافس قوى بين المخلوقات ، وهو ما أسماه « التنافس فى سبيل البقاء » . فالنباتات تتنافس فيما بينهما فى سبيل الحصول على التربة والمياه وأشعة الشمس ، والحيوانات تتنافس فى سبيل الحصول على الغذاء . والإنسان ينافس أخيه الإنسان فى سبيل البقاء فيضغط القوى منه على الضعيف ليفسحه من طريقه ... وهذا هو التفسير المبسط لقانون « البقاء للأصلح » فالأصلح والأقوى والأكفأ تساعده الأقدار الطبيعية على احتمال تبعات الحياة وأعبائها .

وتعتبر الموانع الايجابية — بالإضافة إلى كفاح الطبيعة المتواصل فى سبيل البقاء — هى الوسيلة المشروعة التى تحد من نمو السكان . ولعل من حسن الحظ أن الإنسان لا يستطيع أن يتحكم فى قوانين الطبيعة المستبدة ، فهو لذلك

يضطر إلى الجنوح إلى الموانع الواقيـــة التى أدلى بها « مالتس » . وهى الموانع التى يستطيع عن طريقها أن ينظم الزيادة الـكبيرة فى الإعداد السكانية .

ويقول « مالتس » فى هذا الصدد — « إن الموانع الواقية من اختصاص الإنسان طالما أنها اختيارية ، وهى تنبع من غريزة « التبصر » الـكامنة فى الإنسان . أما الموانع التى تقف فى سبيـــل زيادة النباتات والحيوانات إلى مالا نهاية فهى موانع ايجابية ملزمة وليست اختيارية . ولا يستطيع الانسان أن ينظر من حوله فيرى البؤس الذى كثيراً ما يضغط على أصحاب العائلات الـكبيرة . كما لا يستطيع أن يتمتع بما حصل عليه من دخل بنفسه ، لأن هـذا الدخل سيشاركه فيه عدد كبير من الأفراد فيكون نصيب الفرد الواحد صغيرا » .

والواقع أن الإنسان وحده — دن سائر المخلوقات — هو الذى استطاع أن يتهرب من قانون الطبيعة الأزلى . فى الغالبية العظمى من جهات الأرض أصبحت الحيوانات المفترسة لاتخيف الإنسان بعد أن استطاع أن يروضها ويتغلب عليها ، كما أن الملابس والمساكن والنار ، مـكنت الانسان من أن يلائم بين نفسه وبين البيئة الطبيعية غير المواتية التى هددت أجداده القدماء من قبل . أضف إلى ذلك أن استئناس الحيوان والنبات الذى تم منذ عصور سحيقة فى التاريخ ، قد أدى إلى زيادة مقومات الحياة زيادة كبيرة . كذلك نجد أن التنظيم الحـكومى واستتباب الأمن وحكم القانون ، قد منح الإنسان ضمانا أكثر فى حياته الاقتصادية والشخصية . كما أن التقدم الصناعى قد مهد لتنظيم الإشراف على قوى الطبيعة . كذلك أتاح التقدم الطبى والصحى زيادة متوسطات

الأعمار إلى ثلاثة أمثاله . وأخيراً فقد تعلم الإنسان كيف ينظم نسله فى حدود إمكانياته الاقتصادية .

وبالرغم من أن كوارث الحروب لاتزال إلى يومنا هذا ، تعتبر أخطر تهديد لبنى الإنسان ، وعلى الرغم من أن معظم سكان العالم يعيشون فى حالة مزرية من الفقر والجهل ، إلا أن الإنسان قد توصل إلى المعرفة اللازمة التى تمكنه من الإشراف على تطوره وارتقائه ، فأصبحت لديه الوسائل والإمكانيات لتحقيق هذا التطور دون أن يؤدى زيادة النسل إلى الفناء المبكر أو إلى مجرد الكفاح فى سبيل البقاء بالخضوع لقانون البقاء للأصلح .

وعلى الرغم من أن « نظريات مالتس » قد اتسمت بالتشاؤم فى كثير من اتجاهاتها ، إلا أنه كان يميل إلى التفاؤل فيما يختص بمستقبل أوربا . فنجده يقول مثلا — « إن أوربا لا تعتبر من المناطق المزدحمة بالسكان ، فهناك العديد من الفرص للتقدم الصناعى والزراعى ، وقد تقدمت الزراعة فى انجلترا واسكتلاندة بدرجة لا بأس بها مما يبشر بالمزيد من الزراعة فى أراضى هذه الجهات » .

وكان لتلك النظرة التفاؤلية ما يبررها . فقد استطاعت موارد الطعام — فى المناطق الغنية غير المزدحمة بالسكان — أن تتلاءم مع الزيادة السريعة فى عدد السكان لأجيال بعيدة ، كما حدث ذلك فعلاً فى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر . فكان للتقدم الكبير الذى أحرزه العلم والفن الزراعى ، أثر واضح فى اطعام أعداد متزايدة من السكان دون أن تزيد المساحة المنزرعة زيادة ملحوظة . هذا وقد أتاحت المواصلات الحديثة والتقدم الصناعى ، وما نتج

عنهما من تجارة دولية واسعة النطاق نمواً وتزايداً للسكان فاق التطور الذى حدث فى امدادات الطعام المحلية .

وعلى أية حال ، يجب أن ينظم النمو السكانى عن طريق الموانع الايجابية أو الواقية . . . حقيقة نرى أن « مالتس » لم يوافق على الوسائل المعروفة فى تنظيم النسل ، ولكنه دعا إلى « العفة » عن الزواج ثم المجانبة أثناء الحياة الزوجية للاقلال من معدلات المواليد . كذلك نجد أنه لم يتصور أو بالأحرى لم يتنبأ بكل ما حدث من تقدم بالغ فى الزراعة والصناعة ولم ينكر فيما تمكن أن يحدث من اتجاهات معقولة لتنظيم النسل ، ومع ذلك كله فلا نستطيع أن نبخس « مالتس » حقه فى انه أول من لفت الأنظار إلى مشكلة النمو السكانى ووضع لها القوانين الأساسية التى تعتبر — حتى وقتنا الحاضر فى بعض الدول — صحيحة سليمة كما كانت منذ أكثر من قرن ونصف قرن من الزمان .

وقد نتصور أن رجال الدين والسياسة — من غير المتزمتين — سيوافقون على أساليب الموانع الواقية لتنظيم النمو السكانى . ولكن الغريب أن يكون الاهتمام المتزايد إزاء مشاكل السكان قد ارتبط مع تحديد المعارضة ضد تعاليم « مالتس » بصورة أكثر عنفاً عن ذى قبل . وأهم من يعارض الموانع الواقية من تعاليم « مالتس » — كما سيجيء ذلك تفصيلا فيما بعد — هما الكنيسة الرومانية والشيوعية ! !

أما الكنيسة فهى تعارض هذه المبادئ من زمن بعيد . وقد جاء رأى

موضوعى صريح فى كتاب « الحرب المقدسة » ـ الذى نشره المؤتمر الكاثوليكى القومى سنة ١٩٤٢ ـ يقول :—

« لقد انتشر فى هذا العصر مبدأ يسمى « المالثوسية الجديدة » يرمى إلى تنظيم النسل بوسيلة صناعية وهى بدعة أقرب إلى الأباحية ، منبعثة من نظرية ازدحام السكان التى نادى بها « مالتس . . »

كما وضع — « فردريك مانزفيلد » عمدة بوسطن والمستشار القانونى للكاردينال « أوكفيل » — كتيباً بعنوان « تنظيم النسل مناف للتعاليم الدينية » أكد فيه أن الولايات المتحدة تستطيع أن تأوى فى المستقبل أعداداً سكانية لا نهاية لها .. وفى هذا تلميح خفى إلى أن تنظيم النسل ليس له ما يبرره، على الأقل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية .

أما معارضة الشيوعيين الأوائل لتعاليم « مالتس » . فقد لخصتها الكاتبة « مارجريت سانجر » فى كتابها « عمد المدنية » الذى جاء فيه — «من الظواهر الواضحة للدعاية الشيوعية ، الاتفاق الذى يكاد يكون إجماعياً على رفض تعاليم مالتس رفضا تاما .. وأى دفاع عما يسمى بقانون السكان . يعتبر منافياً للمبادىء الشيوعية بل هو وسيلة من الوسائل التى تستخدمها الطبقة الرأسمالية لدعم ، الرأى القائل بأن الأفراد يستطيعون أن ينظموا العالم الذى يعيشون فيه أو يخلقون لأنفسهم عالما أفضل .. فلم يكن « مالتس » إلا أحد الذين يسيرون فى ركاب الرأسمالية ويأتمرون بأمرها ويخدمون مصالحها . وهو فى — حد ذاته— قسيس يلبس مسوح الارستقراطيين وينشر تعاليم متشائمة تقتل الأمل فى كل تقدم

إنسانى ». وقد قال « ماركس » و « انجلز » و « كوتسكى » من زعماء الشيوعية القدماء ، عن مبادى تنظيم النسل أنها أضاليل ميكافيلية تهدف إلى إبعاد أسباب الفقر والبؤس عن طبقة الرأسماليين[1] .

هذا بعض ما جاء من تفسيرات الشيوعيين القدماء لتعاليم « مالتس » ، وهى تفسيرات ظلت اليوم مختمرة فى أذهان زعماء الشيوعية المحدثين ، أمثال « ستالين » و « مالينكوف » و « خروشوف » وغيرهم من أقطاب الشيوعية الحديثة الذين يعارضون بعنف وشدة تعاليم « مالتس » فى الحد من زيادة السكان .

ولعل معارضة تعاليم « مالتس » لم تقتصر على « الفاتيكان » و « الكرملين » فهناك من العلماء من يعتقد بأن المدنية تميل إلى تعقيم الرجل العصرى وأنها تمنحه تلقائياً الموانع الواقية . كما أن هناك من الاقتصاديين من يعارض تعاليم « مالتس » باعتبارها لا تنطبق أو لا يجب أن تنطبق على الدول الصناعية المتقدمة ذات الدخل القومى المرتفع ، وهى الدول التى تخلصت نهائياً من الفقر المدقع وأصبحت إلى حد كبير فى بحبوحة من العيش . هذه الدول لا يجوز أن تنطبق عليها تعاليم « مالتس » ، بل لا ينبغى أن تربطها بهذه التعاليم المتشائمة رابطة ، وإنما يجب أن يقتصر تطبيق تعاليم مالتس على البلاد والمناطق المتخلفة من عالم اليوم .

وهناك من العلماء من يعتقد جازما بأن العلوم وفنون الانتاج الحديثة ، تستطيع أن تزيد من مصادر العالم من الثروة لتتعادل مع أية زيادة محتملة

---

(1) Marx & Engles on Malthus—By, Meck ch.I 1954.

فى عدد السكان. وقد كتب «K. Mather» فى كتابه «Enough to spare» يقول :—

« إن الصورة القاتمة التى رسمها مالتس لا تنطبق على الرجل العصرى . . . وإذا استمرت الاتجاهات الاقتصادية الحالية على ماهى عليه ، فلن يكون هناك أى مجال للتفكير فى تطبيق تعاليم مالتس » .

كما تقول « Alva Myrdal » رئيسة البحوث الاجتماعية فى هيئة الأمم المتحدة « إن التطورات التاريخية قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك إن نظرية مالتس قد جانبها الصواب فى كثير من أوضاعها »[1].

* * *

ولكن على الرغم من كثرة الانتقادات التى وجهت إلى « مالتس » وتعاليمه فلاشك أن أى اخصائى فى الشئون السكانية لابد وأن يجد فى قوانين مالتس نواحى صحيحة وسليمة ، لو أنه رسم صورة عامة عن ازدحام السكان فى عالم اليوم . ذلك لأن ما يقرب من ثلثى السكان فى العالم لا يزالون يعتمدون على الموانع الإيجابية التى نادى بها مالتس . وهؤلاء هم السكان الذين يعيشون فى الدول المتخلفة من آسيا وإفريقيا اليوم . وإن كان هناك مايقرب من ٢٠٪ من مجموع سكان العالم أصبحوا فى مأمن من النظرة التشاؤمية التى أدلى بها « مالتس » منذ أكثر من مائة وخمسين سنة وبالتالى أصبحوا فى مأمن من الفقر والعوز والأمراض

(1) Alva Myrdal "Are There too many people , New york Unesco 1950.

الوبائية وتقلب الأحداث الإقتصادية ، لأنهم يعيشون فى الدول الصناعية المتقدمة ويمارسون — بشكل ما — الموانع الواقية ، فأكملوا التحــول الديموغرافى أى التحول من ثقافة تعتمد على معدلات المواليد العالية وبالتالى معـــدلات الوفيات العالية — والنتيجة من ذلك هى انخفاض فى مستوى المعيشة — وانتقلوا بعد ذلك إلى مجتمعات ذات ثقافة خاصة تتصف بمعـدلات للمواليد منخفضة ومعـــدلات الوفيات منخفضة أيضاً . وكانت النتيجة النهائية هى الارتفاع الملحوظ فى مستوى المعيشة .

والجدول الآتى يوضح الموقف الديموغرافى فى العالم بأسره : —

	الفئات الديموغرافيه			العام
	١	٢	٣	
السكان بالملايين (١٩٥٠)	٣٦٢	٤٩٦	١٥٥٠	٢٤٠٨
السكان بالنسبة للمجموع العالمى	١٥٪	٢١٪	٦٤٪	١٠٠٪
الدخل السنوى ببلايين الدولارات	٣٦٢	١٤٩	١٢٠	٦٣١
الدخل السنوى بالنسبة للمجموع الكلى	٥٧٪	٢٤٪	١٩٪	١٠٠٪
الدخل السنوى الفردى بالدولارات	١٠٠٠	٣٠٠	٧٧	٢٦٢
الاستهلاك الفردى المتوسط من الطاقة المحركة	٦	١	١/٤	...
نسبة المشتغلين بالزراعة	٢٠	٥٠	٧٠	٥٧
معدلات المواليد عن الألف من السكان	من ١٦ إلى ٢٤	من ٢٥ إلى ٣٠	من ٤٠ إلى ٤٥	٣٧
معدلات الوفيات عن الألف من السكان	١١	١٥	٣٠	٢٥
المعدل السنوى للنمو السكانى	١،١٪	١،٢٪	١،٢٪	١،٢٪
المعدل السنوى المحتمل للنمو السكانى	١،١٪	١،٥٪	٣٪	٢،٥٪

جدول ١ — الموقف الديموغرافى العالمى

١ — تتضمن الفئة (١) أمريكا الشمالية وغرب أوروبا واستراليا ونيوزيلند بينما تتضمن الفئة (٢) الاتحاد السوفيتى وجنوب وشرق أوروبا واليابان والأرجنتين ، كما تتضمن الفئة (٣) آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية .

ويتبين من هذا الجدول أن الفئة الديموغرافية الأولى ، تتضمن سكان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وإستراليا ونيوزيلندا . وهؤلاء السكان بالرغم من أنهم يمثلون ١٥ ٪ من مجموع سكان الأرض ، إلا أن دخلهم يصل إلى أكثر من نصف الدخل الكلى فى العالم بأسره ، وهم فى الوقت نفسه يستهلكون ثلثى الطاقة المحركة فى العالم ، فضلا عن أن متوسط أعمارهم يقرب من ٦٥ سنة .

وعلى الرغم من أن ٢٠ ٪ فقط من هؤلاء السكان يعملون فى قطاع الزراعة إلا أن الإنتاج الزراعى هناك على جانب كبير من الضخامة والكفاية ، والسكان أنفسهم فى مستوى غذائى مرتفع . أما عن معدلات المواليد والوفيات فهى منخفضة . ولكن الملاحظ أن نمو السكان فى هذه الفئة ، أصبح أكثر وضوحاً بعد الحرب العالمية الثانية ، وإن كان الإنتاج الزراعى فى أغلب الجهات التى تعيش فيها الفئة الديموغرافية (١) قد حافظ على نسبة تزايد السكان .

أما الفئة الديموغرافية الثانية ، فتتضمن الإتحاد السوفييتى ودول جنوب وشرق أوربا واليابان والأرجنتين . وهذه الدول قد بدأت تحولها الديموغرافى

ودخلت فى مراحل متباينة من التطور . وفى بعضها مصادر للثورة يحظى بها عدد كبير من سكانها بينما لا يوجد للبعض الآخر مثل هذه المصادر التى ترفع المستوى المعيشى لسكانها الحاليين .

والملاحظ أن التصنيع يسير سيراً سريعاً فى بعض هذه الدول . ولكن العمل الزراعى يستلزم ما يقرب من نصف عدد العاملين . أما استهلاك الطعام هناك فيتراوح بين الكافى وغير الكافى . أما معدلات المواليد فهى فى تناقص مستمر فى أغلب مناطق هذه الفئة (وخاصة فى الاتحاد السوفيتى) إذ يزيد الإنتاج الصناعى بسرعة ملحوظة ، وإن كان إنتاج الطعام لا يسير بنفس معدل الزيادة فى معدلات التصنيع .

كما نجد دولا أخرى كثيرة داخل هذه الفئة (ما عدا اليابان) لديها موارد غذائية تكفى لتموين عدد أكبر من السكان . والواقع أن النمو السكانى فى هذه البلاد تنظمه كل من الموانع الإيجابية والواقية على حد سواء . وأى هبوط فى معدلات المواليد يحتمل أن يرتبط بمعدلات وفيات هابطة كذلك ، ومن هنا فلا بد من توقع زيادة السكان لبضع أجيال قادمة ... والملاحظ أن معدلات المواليد فى اليابان وإيطاليا قد انخفضت فى السنوات الأخيرة بشكل ظاهر .

وتتضمن الفئة الديموغرافية الثالثة أغلب جهات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهذه الجهات تحوى ما يقرب من ثلثى سكان المعمورة .

ويلاحظ أن التصنيع فى هذه المناطق لا يزال يخطو خطواته الأولى ، ومما

يدل على ذلك انخفاض استهلاك الفرد الواحد من الطاقة المحركة ممثلة فى استهلاك الفحم والبترول والكهرباء . ويصل متوسط الدخل الفردى إلى ٧٥ دولار فى السنة ، ومعنى ذلك أن الغالبية من السكان تعيش فى مستوى يقرب من الكفاف .

ومعظم السكان يشتغلون بالزراعة ، كما أن مستوى التغذية هناك يقل عن المستوى اللازم للمعيشة فى مستوى صحى مناسب . أما متوسط الأعمار المتوقعة فلا يزيد عن نصف متوسط الأعمار فى الدول الغربية والولايات المتحدة وهى بلاد الفئة الديموغرافية الأولى وكل من معدلات المواليد والوفيات مرتفعة بشكل واضح ، ومن هنا كان احتمال النمو السكانى كبير .

وقد أدى تنفيذ البرامج الصحية فى بعض هذه البلاد إلى تخفيض ملحوظ فى معدلات الوفيات مما سبب ارتفاع آخر فى نمو السكان فوصل فى بعض الأحيان إلى ٣٪ سنويا وذلك على الرغم من انخفاض مستويات المعيشة . والواقع أن السكان بوجه عام يعتمدون على الموانع الايجابية لتنظيم النمو الكبير فى عدد سكانهم . وقد لوحظ فى عشرات السنين الماضية أن أى تقدم فى الإنتاج الزراعى أو الصناعى لم يظهر ويتجلى — بل لعله يمتص — نتيجة لازدياد السكان . وبذلك عانى عدد كبير من السكان ذل الفقر والجهل وهما أكبر آفات الإنسانية .

إن الرجل العصرى — وخاصة فى البلاد المتخلفة — لا يستطيع أن يتهرب من قوانين النمو السكانى . فالسكان يميلون إلى الزيادة بمعدل أسرع من

معدل زيادة مقومات الحياة ، ولهذا ينبغى أن ينظم هذا النمو ويضبط بالوسائل المانعة التى تعمل عد تخفيض معدلات المواليد .

وإذا فرضنا أنه قد عمل مسح عام لتاريخ العالم ، فسيثبت لنا بوضوح أن الموانع المالثوسية كانت دائماً تحد من السكان . وللمرء أن يختار أى من هذين النوعين من الموانع، إما المعدلات العالية للوفيات وإما المعدلات المنخفضة للمواليد . والرأى عندى أنه مدفوع لاختيار الثانية أراد أم لم يرد .

الفصل الثالث

نمو السكان فى العالم

عاش سكان هذا الكوكب — منذ عهود بعيدة من تاريخ البشرية — قلة ضئيلة ، إذا قورنت بالأعداد السكانية الهائلة التى تغمر المعمورة اليوم . ولعل البداية الأولى لزيادة سكان العالم زيادة ملموسة ، كانت فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى حين قدر عدد السكان بحوالى خمسمائة مليون نسمة ، وهو أكبر رقم وصل إليه سكان العالم منذ بدء الخليقة . . . أما لماذا لم تظهر الزيادة السكانية إلا منذ القرن السادس عشر ، فقد يرجع ذلك إلى الأحوال الصحية والاقتصادية السيئة التى عاشها الإنسان قبل ذلك التاريخ ، فقد كانت الأوبئة والأمراض الوبائية — كالطاعون والكوليرا — منتشرة ولا يعرفون لها دواءً ، مما أدى إلى ارتفاع كبير فى معدلات الوفيات .

ويكاد يجمع الإخصائيون فى مسائل السكان أن الفترة من سنة ١٦٠٠ إلى سنة ١٩٠٠ — وهى الثلاثة قرون الماضية — كانت من أخصب فترات الإنسانية بالنسبة لزيادة عدد السكان . . . أما النمو السكانى فى القرن العشرين ، فقد فاق كل زيادة مر بها العالم من قبل .

ويوضح الجدول الآتى زيادة السكان فى العالم منذ عام ١٦٥٠ حتى اليوم .

المنطقة	سنة ١٦٥٠	سنة ١٧٥٠	سنة ١٨٠٠	سنة ١٨٥٠	سنة ١٩٠٠	سنة ١٩٥٠	٢٠٠٠ التقدير
آسيا	٣٣٠	٤٧٩	٦٠٢	٧٤٩	٩٣٧	١٢٧٢	١٧٥٠
أوربا			١٥٠	٢٠٤	٢٧٧	٣٩٤	٤٤٠
	١٠٠	١٤٠					
الاتحاد السوفيتى			٣٧	٦٢	١١٣	٢٠٠	٢٦٠
أفريقيا	١٠٠	٩٥	٩٠	٩٥	١٢٠	١٩٩	٢٨٠
أمريكا الشمالية	١	١	٥	٢٤	٨٠	١٦٦	٢٢٠
أمريكا اللاتينية	١٢	١١	٢٠	٣٥	٧٥	١٦٢	٢٨٠
استراليا و نيوزيلند	٢	٢	٢	٢	٦	١٣	٢٠
العالم	٥٤٥	٧٢٨	٩٠٦	١١٧١	١٦٠٨	٢٤٠٦	٣٢٥٠

جدول ٢ — الزيادات السكانية فى العالم (بالملايين)

من الواضح أن الزيادة السكانية الحديثة لايدانيها أى زيادة فى تاريخ البشرية الطويل ... ولو كان معدل الزيادة فى عدد السكان فى القرون الماضية ، هو نفس المعدل الذى يسود عالم اليوم ، لوصلت الأعداد السكانية إلى أرقام خيالية .

وإذا درسنا التاريخ الديموغرافى فى العصور المختلفة، وجدنا ونحق أن معدلات

المواليد العالية كانت مرتبطة دائماً بمعدلات عالية للوفيات . ومن هنا نمى السكان نمواً بطيئاً (نتيجة الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) — وكان من نتيجة الارتفاع الكبير لكل من معدلى الوفيات والمواليد أن أصبح متوسط الأعمار المحتملة قصير للغاية ، حتى قدر متوسط الأعمار — فى العهد البرونزى والحديدى من تطور حياة البشرية — بثمانية عشر عاما فقط[١] .

لقد عاش الإنسان البدائى الأول فى الغابات والأحراش والكهوف ، يصيد الطير والسمك والحيوانات الكاسرة ، فاتسمت حياته بطابع المغامرة والحروب الفطرية . ومن هنا كانت معدلات الوفيات فى مستوى مرتفع .

وباكتشاف النار ، تقدم الإنسان خطوة كبيرة إلى الأمام ، فأصبح فى مأمن من بعض الحيوانات المفترسة كما استطاع أن يطهى طعامه بدلا من أكله نيئاً وأن يدفىء الأمكنة التى يبيت فيها وبذلك أمكنه أن ينتقل ويعيش فى المناطق الباردة . ومع ذلك لم يستطع الإنسان أن يحظى بحياة مستقرة ، لا فى طعامه ولا من جهة الجراثيم والأمراض الفتاكة . ومن هنا فنحن لازلنا نفترض ارتفاع نسب الوفيات .

ولقد أثبت المؤرخ السير « آرثر كيث » — أن أقصى عدد من السكان كانت تحتمله موارد الأرض فى العهود السحيقة فى القدم — أى فى عهد الصيد والتقاط الغذاء من الأشجار — ما كان ليتعدى العشرين مليوناً بأى حال من

(1) Metropolitan life Insurance Company."Longivity From Ancient to Modern Times" Statistical Bolletin (Newyork,1947)

الأحوال . وهذا تقدير قريب من الصحة ، لأن ظروف الصيد أو جمع الغـذاء من الأشجار لا تمـكن أن يساعد على إيجاد أعداد سكانية كبيرة . ذلك لأن هاتين الحالتين وحدهما لا يقارنا بالوضع المستقر الذى تمنحه الزراعة للمستوطن فى قطعة معينة من الأرض ، يزرعها ويفلحها ويجنى ثمارها . إن هـذا الوضع المستقر يتيح للانسان التـكاثر فى العدد بشكل يفوق أضعاف ما تتيحه حالة الصيد والتقاط الطعام من الأشجار .

وهكذا انتقل « الإنسان » إلى طور جديد من أطوار الحضارة ، عندما بدأ يستقر فى بقعة من الأرض يزرعها ويفلحها بنفسه . وكان لذلك التطور الجديد أثره البارز فى تـكاثر بنى الإنسان ، لولا أن الوسائل الزراعية ذاتها كانت بدائية ، وتقتصر على الفيضانات التى تطرأ على بعض الأنهار فى مواسم معينـة من السنة .

ومن هنا ، لم يستطع الإنسان زراعة الأراضى العشبية التى حوله ، وبالتالى لم يستطع أن ينهض بالزراعة التى تمده بالطعام الضرورى . وقد قدر العـالم الاجتماعى المعروف — « J. Huxley » عـدد سكان الأرض سنة ٣٠٠٠ قبل الميلاد — وهى بداية عهد الزراعة — بأربعين مليون نسمة . ثم زاد هـذا التقدير إلى مائة مليون سنة ١٠٠٠ قبل الميلاد ، ثم إلى ٢٠٠ مليون فى العهـد المسيحى . ولا بد أن معدل الوفيات كان فى حالة ارتفاع كبير — حتى بعد تقدم الزراعة — مما لم يساعد على زيادة سريعة فى عدد السكان فى ذلك العهد(١) .

(1) Julian Huxley, "Population & Human Destiny" Harper's Magazine, 1950.

وهكذا اضطر « الإنسان » أن يهتم بالزراعة كلما شعر بتكاثره وزيادة عدده . فزرع السهول والبرارى وسفوح الجبال ، وبذل الجهد فى تقسيم الأراضى الزراعية إلى أجزاء صغيرة ، ثم استنبط تسميد الأرض حتى يزداد إنباتها . . . وبالرغم من كل ذلك لم تمنح الزراعة ومحصولاتها إنسان الأمس إلا أقل مستويات التغذية ، وهى المستويات الضعيفة التى تبقى على حياة الإنسان وتحفظ صحته فى أدنى الحدود . وكان لابد أن تظهر أمراض سوء التغذية فى العالم مما أدى إلى كثرة الوفيات كما أدى إلى ظهور المجاعات . ذلك لأن الزراعة ـ كما ذكرنا ـ كانت تعتمد على الأمطار وفيضانات الأنهار ، فإذا لم تتساقط الأمطار وشحت مياه الفيضانات — لسبب أو لآخر — حدثت المجاعات .

وقد تركز السكان بعد ذلك فى قرى صغيرة مبعثرة فى المناطق الزراعية . وازدحمت تلك القرى بسكانها جيلا بعد جيل نتيجة للتقدم فى الإنتاج الزراعى . ثم تكونت من تلك القرى ، المدن الصغيرة التى تكاثر سكانها بنسب ملحوظة ولم تكن العناية الصحية والطبية قد عرفت طريقها إلى الهبوط بمعدلات الوفيات إلى المستوى اللائق . وإذا أضفنا إلى ذلك أن المعرفة الإنسانية لم تكن قد توصلت إلى علاج الأمراض أو إيقاف انتقال الميكروبات المعدية من جهة إلى أخرى ، لما أدهشنا ما سجله التاريخ عن انتشار «الطاعون الأسود» الذى صاحب المسافرين من آسيا إلى أوربا فى القرن الرابع عشر ، والذى أدى إلى كثرة مريعة من الوفيات فى أوربا وإنجلترا بصفة خاصة قدرت بين ربع ونصف مليون — فى إنجلترا وحدها — وكان من نتيجة تلك الظروف أن بلغ متوسط العمر فى العصور الوسطى ٣٥ سنة فقط .

وفى منتصف القرن الثامن عشر بدأت تظهر فى إنجلترا آثار الثورة الصناعية التى أحدثت تغييراً كبيراً فى وسائل الإنتاج وتقدماً ملحوظاً فى طرق المواصلات من برية ومائية ، ومنحت الإنسان قـوة جديدة مكنته من تسيير القطارات البخارية والسفن عابرة المحيطات وإدارة الآلات الميكانيكية . مما ساعد الإنسان على أن يعيش فى مدنية جديدة تعتمد على الإنتاج الكبير وعلى التجارة الداخلية والدولية ، كما أتاحت الفرص لأن يخطو الإنسان خطوات هائلة فى العلوم الطبية ومكافحة الأمراض . وعندئذ بدأ معـدل الوفيات فى الانخفاض مرة أخرى وأصبح الإنسان أكثر تحكما فى البيئة التى يعيش فيها .

وقد حدث الجزء الأكبر من الانخفاض فى معدل الوفيات أبان الثورة الصناعية وفى فئات الأعمار الصغيرة بالذات . إن معـدل وفيات الأطفال قد انخفض انخفاضاً ملحوظاً ثم تبعه معدل وفيات فئات السن لأقل من ثلاثين سنة كما حدث هبوط فى معدل وفيات السكان ممن يزيدون عن أربعين سنة أيضاً . إلا أن نسبة الهبوط فى هذا المعدل تقـل عن مثيلها فى معدل وفيات الأعمار القصيرة . ومعنى هذا هو إطالة متوسط الأعمار بالنسبة لفئات السن الصغيرة ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة عدد البنات فى سن الزواج والحمل ، وفى هـذا ولا شك زيادة ملحوظة فى معدل نمو السكان .

ولعل الهبوط المستمر لمعدل الوفيات فى انجلترا وويلز يعتبر مثالا طيبا لهذا الاتجاه العـام . إذ نقص المعدل هناك من ٣٢ لـكل ألف من السكان فى منتصف القرن الثامن عشر إلى حوالى ٢٢ فى الألف سنة ١٨٥٠ ، ثم نقص

مرة أخرى إلى ١٢ لكل ألف فى الوقت الحالى . أما معدل المواليد فقد ظل لمدة قرن من الزمان بعد ١٧٥٠ فى مستوى يقرب من ٣٧ فى الألف ، ونتيجة لذلك نما معـــدل الزيادة فى السكان إلى ١٦ فى الألف ، أو ما يقرب من ١,٢ فى المائة فى السنة . ولو ظل معدل المواليد على حاله من الارتفاع خلال القرن التالى لارتفع معدل الزيادة السكانية مرة أخرى ولوصل اليوم إلى مايزيد عن ٢ ١/٢ فى المائة فى السنة ، ولـكنه بدأ فى الانخفاض نتيجة للتغيرات الثقافية والوعى الاجتماعى والاقتصادى الذى صاحب هذه التغيرات . وقد حدث هذا الهبوط حوالى سنة ١٨٥٠ واستمر مدى قرن من الزمان فانخفض معدل المواليد من ٣٧ فى الألف إلى ما يقرب من ١٢ فى الألف فقط . ويعزى ذلك فى الغالب الأعم إلى تغيرات فى الطابع الثقافى للمجتمع كتأخير سن الزواج واستخدام وسائل تنظيم النسل . ولا يخفى أنه كلما انخفضت معدلات المواليد فإن معدل الزيادة فى السكان سوف يتوقف عن النمو أو قد ينخفض إلى مستوى أقل من ذلك .

وعندما تقدمت الصناعة فى العالم الغربى وخطت خطواتها الموفقة إلى الأمام صحب ذلك نفس المظهر السكانى السابق . فقد تميزت المراحل الأولى من التصنيع بأن سادها معدل مواليد مرتفع وانخفاض فى معدل الوفيات وزيادة سريعة فى الأعداد السكانية . وقد أعقب ذلك عهد تميز بانخفاض فى كل من معدل المواليد والوفيات ولم يزد فيه عدد السكان زيادة كبيرة . أما اليوم فإن أغلب المجتمعات الغربية تتميز بمعدل منخفض للوفيات ومعدل مواليد يتراوح بين الزيادة والنقص .

وقد انخفض كل من معدل المواليد والوفيات فى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية بشكل منتظم إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية . ففى خلال هذه الفترة نقص معدل الزيادة فى السكان إلى ما يقرب من ٨ر٠ فى المائة فى السنة . ولكن خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ارتفع معدل المواليد ارتفاعاً ملحوظا ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع معدل الزيادة السكانية وذلك بالنسبة للغالبية العظمى من الدول الصناعية فى الغرب . وفى أوربا الغربية انخفض معدل المواليد مرة أخرى بعد الحرب فوصل إلى نفس المستوى المنخفض الذى كان مظهراً واضحاً من مظاهر السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية مباشرة . إلا أن هذا الوضع قد اختلف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فلم يستقر مستوى المواليد على حاله من الارتفاع فحسب بل زاد وارتفع بمرور السنوات .

واليوم يصل معدل المواليد فى الولايات المتحدة إلى ٢٥ فى الألف كما يبلغ معدل الوفيات ٩ر٠٠ فى الألف . ومعنى ذلك أن معدل الزيادة السكانية الطبيعية فى الولايات المتحدة يبلغ مستوى عاليا للغاية هو ٦ر١ فى المائة فى السنة . فإذا أضفنا إلى هذا المعدل ما يحتمل أن تحدثه الهجرة إلى الولايات المتحدة من زيادة سكانية تصل إلى ما يقرب من ٢ر٠ فى المائة فى السنة أمكننا أن نصل إلى المجموع الكلى لمعدل الزيادة فى السكان وهو ٨ر١ فى المائة فى السنة . وهو معدل يعلو عن معدل زيادة السكان فى اليابان أو إيطاليا أو الهند . ويقدر المكتب الإحصائى الأمريكى أن يصل عدد الأمريكيين سنة ١٩٦٥م

إلى ما يقرب من ١٩٠ مليون نسمة ، وربما بلغ ٢٠٠ مليون سنة ١٩٧٠ . وذلك ما لم ينخفض معدل المواليد السائد اليوم .

ولكن السرعة التي يتغير على أساسها معدل المواليد تجعل تدبر عدد السكان في الولايات المتحدة لسنوات قليلة مقبلة أمراً عسيراً للغاية . ومع ذلك فيمكن القول بأن عدد السكان في الولايات المتحدة سيصل إلى أقل من ٢٢٥ مليوناً في سنة ١٩٧٥ ، وربما يربو على ٣٠٠٠ مليون نسمة في نهاية القرن الحالي .

ولكن معدلات المواليد في أغلب مناطق آسيا وإفريقيا تعلو عن نظائرها في المناطق الصناعية وتظل على هذا المستوى المرتفع وربما وصلت إلى حدها الأعلى . إلا أن معدلات الوفيات في بعض هذه المناطق قد هبطت خلال الخمسين السنة الماضية نتيجة استخدام بعض مظاهر الحياة الصناعية الآلية للمدنية الغربية كالمواصلات الميكانيكية السريعة وأسس الصحة العامة وما إلى ذلك . فالهند مثلا التي كانت تهددها المجاعات من وقت لآخر أصبحت اليوم بعيدة عن هذا الخطر بعد أن عبدت الطرق ومدت خطوط المواصلات الحديثة وأدخلت وسائل الري الحديثة . ومن هنا لم يكن أمام الهند من عائق يحول دون زيادة السكان زيادة مستمرة .

غير أن تفادي خطر المجاعات لم يمنع من وجود أسباب أخرى لارتفاع معدل الوفيات في الهند ونعني بها انتشار أمراض المناطق الحارة كالملاريا والكوليرا وغير ذلك . ومما يزيد من أثر هذه الأمراض وقابلية الأفراد للإصابة

بها انتشار سوء التغذية فى تلك المناطق بشكل واضح فتضعف مقاومة الأفراد للمرض ، ولكن على الرغم من هذا كله فإن آثار انتشار وسائل المواصلات الميكانيكية الآلية ووسائل الرى الحديثة والخدمات الطبية والصحية الملائمة. هذا إلى جانب تطور التنظيم الحكومى قد أدت جميعها إلى خفض معدلات الوفيات بصورة منتظمة . وقد أوضح الدكتور K. Davis — وهو أحد العلماء المبرزين فى علم السكان — أن معدل الوفيات لثمانى عشرة دولة نامية قد انخفض بمعدل ٦٫٢ ٪ كل خمس سنوات فى المدة ما بين ١٩٢٥ ، ١٩٤٤ .

ولا يختلف الوضع السكانى فى الصين عن ذلك . لقد كان المعتقد لدى خبراء السكان أن نمو السكان فى الصين ظل بطيئاً نوعاً ما لمدة طويلة . وقد افترض أن معدل الوفاة كان مرتفعاً نتيجة لكوارث الطبيعة والأوبئة والأمراض وسوء الحالة الاقتصادية إبان الاستعمار . ولكن بعد أن استتبت الأوضاع السياسية هناك قامت الحكومة سنة ١٩٥٣ بإحصاء شامل عن المواليد والوفيات ونشرت الجرائد أن معدل المواليد وصل إلى ٣٧ فى الألف بينما معدلات الوفيات إلى ١٧ فى الألف فقط . وإذا كانت هذه الأرقام صحيحة ، كان معنى ذلك أن سكان الصين يزدادون بمعدل ٢ ٪ فقط فى السنة .

إلا أننا لا نأخذ هذه الأرقام على علاتها . فالصين الشعبية بدأت برنامجاً قويا فى التنمية الاقتصادية ، وهذا البرنامج يسير على نفس الأسس والخطوط العريضة التى يسير عليها برنامج الاقتصاد السوفيتى عموماً . فقد أعطيت الأولوية للصناعة ، والصناعة الثقيلة بالذات ، ونظمت الزراعة على أسس جماعية وبدأت البلاد تنفذ برنامجاً ضخماً فى النمو الاقتصادى لجميع القطاعات .

ولقد ظهرت نتائج هذه الجهود الاقتصادية بالفعل فى السنوات الأخيرة . فزادت هجرة الفلاحين إلى المدن للعمل فى القطاع الصناعى النامى واحتلت الصين مكانة لا بأس بها فى أسواق الشرق الأقصى وشعر المواطن الصينى بحريته الاقتصادية وبدأ يعمل بجهد متعاوناً مع النظام الجديد . ومن هنا فليس من العسير التنبؤ بما سيكون عليه الحال فى السنوات العشر القادمة . إذ ستصبح المشكلة السكانية أكثر وضوحا لأن معدلات الوفيات لا بد أن تنخفض كنتيجة للتقدم فى المجالين الصحى والاقتصادى . ومن ثم — وعلى فرض ثبات معدلات المواليد عند حدها الأعلا وهو ٣٧ فى الألف — فإن معدل النمو الطبيعى وهو الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات لا بد وأن تزيد ، وقد يصل إلى ½ ٢ ٪ فى السنة . وهو معدل كفيل بزيادة سكان الصين بما يقرب من ١٧½ مليون نسمة فى السنة الواحدة .

ومما يؤكد حدوث زيادة مرتقبة فى الأعداد السكانية لا فى الصين وحدها بل فى الدول الأسيوية عموماً أن معدلات الوفيات هناك بدأت تهبط هبوطاً متواصلا ملحوظاً دون أن يحدث تقدم اقتصادى كبير . فهناك من الدلائل على أن الفرد العادى فى كثير من المناطق الأسيوية المزدحمة بالسكان قد ساءت حالته خلال النصف الأول من القرن العشرين فأصبح مستوى غذائه أكثر سوءاً عن ذى قبل وانخفض نصيبه من استهلاك السلع الاستهلاكية العادية[1] . وقد بذلت ولا تزال تبذل محاولات عديدة فى التنمية الاقتصادية والتخطيط لإصلاح هذه الحالة إلا أن هذه المحاولات تواجه مصاعب هائلة بسبب الزيادة المستمرة فى عدد السكان وضغطهم المتواصل على وسائل العيش .

(1) Hsrrison Brown & Others "The Next Hundred years' Chapter 7.

ولم يكن الموقف الديموغرافى الذى ساد فى مناطق الانفجارات السكانية الأسيوية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية موقفاً خطيراً أو بالغ السوء . ولكن بدت هذه الخطورة فعلا فى العشر سنوات التى أعقبت نهاية هذه الحرب وذلك حين ضعفت موارد الطعام فى بعض المناطق النامية وساءت الحالة تبعاً لذلك . ولقد أوضح الدكتور كنجزلى دافيز أن متوسط الوفيات بالنسبة لثمانى عشرة دولة نامية خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ ، ١٩٤٩ قد قل بتقدار ١٥٪ عما كان عليه خلال الخمس السنوات السابقة لهذه الفترة . كما حدث هبوط آخر بتقدار ٢٠٪ فى السنوات الخمس التالية . وهذا الهبوط الكبير فى الوفيات لم يصحبه أى تقدم ملموس فى النواحى الاقتصادية . ومن هنا كان لا بد أن نظهر هذه الأخطار الجسيمة وخاصة لأن نسبة الهبوط فى الوفيات فى تلك المناطق تعتبر أعلى من مثيلاتها التى حدثت فى المناطق الصناعية المتقدمة فى القرن التاسع عشر ، أى إبان التقدم الاقتصادى الكبير الذى أعقب الثورة الصناعية .

ومن السهولة بمكان أن نتعرف على الأسباب التى دعت إلى الهبوط السريع فى معدل الوفيات فى المناطق النامية . وأهمها التقدم الكبير الذى أحرزه العلماء والإخصائيون فى الميدان الطبى . فمن الميسور اليوم علاج كثير من الأمراض التى تنتشر فى المناطق النامية بصورة جماعية فضلا عن أن الرقابة على هذه الأمراض أصبحت سهلة ميسرة ، ونفقات العلاج زهيدة فى متناول شتى الدخول . ونذكر على سبيل المثال مسحوق الد . د . ت والبنسلين وغيرهما من المكتشفات الطبية التى كان لها أثر كبير فى تخفيض معدل الوفيات فى المناطق النامية .

وقد دلت التجارب على أن انتشار استعمال مسحوق الـ د. د. ت فى سيلان أدى إلى انخفاض الوفيات هناك بمعدل ٣٤٪ فى سنة واحدة فقط . إن رش هذه الجزيرة بهذا المسحوق قد قلل من نسبة الإصابة بمرض الملاريا وغيره من الأمراض التى تنتشر عن طريق الحشرات . وكان لهذا المسحوق بالذات نفس هذا الأثر الفعال فى اليونان حيث انخفضت نسب الإصابه بالملاريا إلى درجة كبيرة . ولهذا يعتقد كثير من الإخصائيين اليوم أن فى الإمكان القضاء على البعوض عن طريق مسحوق الـ د. د. ت بأقل ما يمكن من التكاليف . إذ قدر أن علاج الفرد الواحد من الملاريا لن يزيد عن دولار واحد فقط ، أضف إلى ذلك أن انتشار البنسلين أدى إلى القضاء على مرض الزهرى الذى كان يعتبر من المشاكل الصحية الخطيرة فى الزمن القديم .

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار ان معدل المواليد فى المناطق النامية لم ينخفض بنفس نسبة الانخفاض فى معدل الوفيات . ومن ثم فلا بد أن تكون الزيادة السكانية فى تلك المناطق زيادة هائلة . فسكان كوستاريكا مثلا ينمون بمعدل ٣ر٧٪ فى السنة فى حين يتزايد سكان فورموزا بمعدل ٣ر٥٪ . وهناك معدلات أخرى مرتفعة كذلك ، فمعـــدل المكسيك ٢ر٩٪ وسيلان ٢ر٨٪ وبورتوريكو ٢ر٨٪ — هذ بينما متوسط معدل نمو السكان فى العالم بأسره هو ١ ٪ فى السنة .

ولا يختلف الوضع كثيراً عندنا فى الجمهورية العربية المتحدة . . . فمعدلات المواليد مرتفعة ، بل ومحتفظة بهذا الارتفاع بينما نجد اتجاهاً لحدوث انخفاض فى الوفيات . ومن هنا تصبح الزيادة السكانية الصافية — التى تقدر بحوالى ٣٪

فى السنة — زيادة كبيرة ومخيفـة ، لأن المفروض أن معدل النمو السنوى إذا بلغ ٣٪ كان كفيلا بمضاعفة السكان فى مدى أربعة وعشرين عاما ، أما إذا كان ٢٪ تضاعف السكان فى مدى ٣٥ سنة ،وإذا كان ١٪ فسيتضاعفون فى ٧٠ سنة .

وفى اعتقادنا أن من الخطر الاحتفاظ بمعدل النمو السكانى فى دولة ما ، فى مستوى الـ ٣٪ سنوياً ... إذ أن بلوغ مثل هذا المعدل المرتفع من الزيادة السكانية يتطلب الكثير من الأعباء المالية والاقتصادية .

ولنضرب لذلك مثلا ... لنفرض أن سكان ولاية « كونكتيكت » الأمريكية — البالغ عددهم ٢ مليون نسمة فقط — قد نبذوا مبدأ تنظيم النسل كلية ، فماذا تكون النتيجة ؟ ستصل معدلات المواليد عندهم إلى ٤٠ فى الألف فى مدة سنة واحدة فقط ... وإذا أخذنا فى الاعتبار أن معدل الوفيات هناك هو ١٠ فى الألف فقط ، فإن السكان لا بد أن يبلغ عددهم فى مدة تقرب من قرن واحد من ٢ مليون إلى ٣٢ مليون ... وفى قرنين سيصلون إلى ٥٠٠٠ مليون ، وبعد ذلك بمائة عام سيبلغ عددهم ٨٠٠ مليون نسمة ... نقول لو حدث ذلك ، فلا شك أن الأعباء الملقاة على ولاية « كونكتيكت » ستكون باهظة للغاية ... إذ لا بد من توفير الطعام والملبس والمسكن لهذه الملايين الجديدة ، كما لا بد من توفير الخدمات الطبية والتعليمية لهذا العدد الضخم من السكان ، وبديهى أن هذا أمر عسير ليس من السهل تداركه !!

إن الزيادة الهائلة فى عدد السكان ، هى الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية

الأساسية التي تقوم اليوم بالدور الأول على مسرح اقتصاديات العالم . فهى التى تؤثر فى مستوى المعيشة ، وهى التى تؤثر فى دخل الفرد فى المتوسط[1] . كما أنها تؤثر فى السياسات الاقتصادية التى ترسمها الدول لعلاج المشاكل المحلية فى البيئة نفسها كمشكلة الزراعة ومساحة الأراضى المنزرعة .

ونذكر على سبيل المثال ، أن المشروعات الزراعيـــة الـكبرى كإنشاء الخزانات وتشييد السدود وبناء القناطر ، لا تخرج عن كونها أثر مباشر لازدياد السكان . فلولا هذه الزيادة المتصلة بالسكان لما وضحت الحاجة الماسة إلى المزيد من الطعام ، ولما تطلب الأمر إنفاق ملايين الجنيهات فى سبيل إنشاء مشاريع الرى الـكبرى .

كما أن مشكلة ازدحام السكان تتصل اتصالا مباشراً بالتصنيع ، واضطرار الدولة إلى الاهتمام بإنتاج السلع الاستهلاكية قبل الإنتاجية لسد طلبات المواطنين فى الملبس والمسكن وغير ذلك من السلع الاستهلاكية ، التى لا تؤثر تأثيراً كبيراً فى التصنيع بقـــدر ما يؤثر توفير السلع الإنتاجية كالعدد والآلات وما إلى ذلك .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على جهات العالم المزدحمة اليوم بالسكان والتى لم تتحول بعد فى دورتها الديموغرافية ، ستتوضح لنا الصعاب الجمة التى سوف تواجهها فى المستقبل نتيجة لهذه الزيادة المتصلة فى سكانها . ففى أغلب مناطق

---

(1) U. N. "The Determinants & Consequenses of Popu_ lation Trends" New york. Pages 220—237.

القارة الآسيوية مثلا ، نجد معدلات المواليد تقرب من حدها الأعلى، بينما معدلات الوفيات فى مستوى أعلى من المستوى الذى كانت عليه المعدلات فى العصور الوسطى . أضف إلى ذلك أن ثلاثة أرباع السكان الآسيويين لا يزالون حتى اليوم يعملون فى القطاع الزراعى بشكل بدائى ... فهم فى أمس الحاجة إلى المزيد من الأراضى وإلى المزيد من الطاقة المحركة والأسمدة والمخصبات والآلات الزراعية والمبيدات الحشرية ، حتى يستطيعون إنتاج الطعام بكميات تكفيهم وتكفى العمال الزراعيين الذين يعملون فى القطاع الصناعى وغيره من القطاعات الأخرى .

إن أية زيادة فى وسائل مقومات العيش فى مستوى الكفاف ، ينبغى أن توجه نحو إعالة وتموين المزيد من السكان الذين يعيشون فى مستويات منخفضة . وهكذا يضطر الآسيويون فى البلاد المزدحمة أن يهتموا بإطعام الأفواه الجديدة القادمة قبل أن يفكروا فى رفع مستوى معيشة الموجودين فعلا ... وهذه المشكلة التى تواجه الآسيويين إنما تواجه أيضاً معظم دول أمريكا اللاتينية اليوم .

إن المشكلة الحقيقية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، تتبلور فى هذا الازدحام الذى وضع الملايين من البشر فى مركز لا يحسدون عليه ... إن هذه الملايين تعيش فى قلق وفى حالة غير مستقرة . فهم يقدرون أن معدلات المواليد لديهم آخذة فى الارتفاع بينما معدلات الوفيات تتناقص شيئاً فشيئاً نتيجة لانتشار الوعى الصحى والاجتماعى . وهم يغبطون الغرب على ما وصل إليه من تقدم

فى كثير من النواحى الإنسانية ويتطلعون إلى تحقيق التقدم الغربى على أنفسهم وعلى بلادهم ، ومن وهنا وجد نوع من الضغط السكانى جيلا بعد جيل .

وكلنا يعرف أن الضغط السكانى إنما يرتبط بانخفاض فى مستويات المعيشة، وباضطراب الأحوال السكانية فى البلاد ، فهل كتب على الشعوب فى آسيا وبعض دول أفريقيا أن تظل فى حرمان وفقر وفاقه إلى أن يحدث ذلك التطور البطىء — فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية — فتمر بالمراحل التطورية التى مرت بها الشعوب الأوروبية فى الغرب ؟

إن الأمر هنا يختلف كل الاختلاف . فالأوربيون الذين ارتفعوا بمستوى معيشتهم منذ القرن الثامن عشر ، ما كانوا ليحققوا هـذا التقدم لولا توافر ظروف اقتصادية مواتية أتاحت لهم زراعة المزيد من الأراضى واستغلال مصادر الثروة الكبيرة التى لديهم ثم فتح مجال الهجرة أمام أبنائهم فى الولايات المتحدة ونيوزيلندا وكندا ، وأخيراً ما طرأ على الإنتاج من تطور عظيم أدى إلى زيادة المنتجات وإلى تبادل هذه المنتجات عبر البحار .

إن تلك الظروف هى التى أدت إلى تحقيق هذا المستوى الرفيع من المعيشة للأوربيين خلال القرنين الماضيين . أضف إلى ذلك أن العالم الغربى لم يشعر بوطأة مشكلة ازدحام السكان بنفس العنف والشدة التى يشعر بها سكان دول آسيا وأمريكا اللاتينية . ومن هنا فإننا نعتقد أن رفع مستوى المعيشة فى مراكز الخطر السكانى إلى نفس المستوى الذى يتمتع به سكان الغرب اليوم ، إنما يحتاج ولا شك إلى علاج مشكلة ازدحام السكان أولا ، ثم النهوض بعد ذلك بالتصنيع والتنمية الاقتصادية .

والسؤال الذى يواجهنا الآن هو : ماذا سيكون العدد الكلى للسكان في العالم فى العشرين أو الثلاثين سنة القادمة ؟ وهل يستطيع العالم أن يباعد بينه وبين الأخطاء السكانية المحدقة به من كل جانب ؟

أما عن السؤال الأول فليس من الصعب الإجابة عليه طالما أن هناك تقديرات لخبراء مختصين فى السكان وإن هذه التقديرات قد بنيت على أسس علمية وفنية كبيرة . إلا أن السؤال الثانى يحتاج منا إلى شىء من الدراسة والتحليل ، ولذا نؤجله إلى سياق الفصول القادمة .

لقد قدر خبراء الأمم المتحدة سنة ١٩٥٤ أن يصل عدد سكان العالم سنة ١٩٨٠ إلى ٤٫٠ بليون نسمة . ونحن لا نريد أن نقدر عدد السكان إلى أبعد من سنة ١٩٨٠ على أساس الاتجاهات الحديثة . إن الفترة التى يعيشها اليوم سكان المناطق النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هى فترة تحول ديموغرافى لا يستطيع الباحث التنبؤ بمداها . فقد يتغير معدلات الوفيات والمواليد هناك بسرعة فائقة مما يؤدى إلى أخطاء كبيرة فى تقدير السكان فى المستقبل . فإذا فرضنا مثلا أن معدل الزيادة السكانية خلال المائة سنة القادمة سيكون ١ ٪ فى السنة فإننا نتوقع أن يبلغ عدد السكان ٧ بلايين نسمة فى منتصف القرن القادم . على أننا إذا فرضنا معدل الزيادة السكانية هو ١ ½ ٪ فإن سكان العالم سيصلون إلى ١٢ بليون نسمة .

ويمكن على الرغم من هذه الصعوبات أن نتدبر عدد السكان فى المستقبل على أساس فروض معقولة تتعلق بمعدل التصنيع ، ثم نربط هذا المعدل بتدبر

معدل المواليد والوفيات على فرض انتشار وسائل تنظيم النسل فى مختلف البيئات أولا ثم انتشار الطرق الفعالة فى مكافحة الأمراض ثانياً . فإذا فرضنا مثلا أن معدل الزيادة فى السكان فى العالم الغربى سيهبط إلى مستوى منخفض فى سنة ١٩٧٥ وأن معدل الزيادة السكانية فى اليابان وأوروبا الشرقية واستراليا سوف يهبط إلى مستوى منخفض كذلك فى نهاية القرن الحالى وأن معدل النمو فى أفريقيا وجنوب ووسط آسيا وأغلب دول أمريكا اللاتينية سوف يمر بدور التطور الصناعى فى مدى ٧٥ سنة ، على حين يلزم الهند والباكستان والصين وأندونيسيا مايقرب من مائة سنة — إذا فرضنا كل هذه الفروض فإن سكان هذا الكوكب سيصلون إلى ٥ بلايين نسمة سنة ٢٠٠٠ وإلى ٧ بلايين سنة ٢٠٥٠ .

هذا — وقد بنيت هذه التقديرات على أساس انتشار تعاليم تنظيم النسل بين السكان وعلى أساس قيام مجتمع صناعى يحل محل المجتمع الزراعى القديم ، أو بمعنى أصح على أساس التحول الديموغرافى لبعض المناطق المتخلفة فى العالم . وهو الفرض الذى سنعالجه فى الفصل القادم . ولا شك أنه بدون هذا الفرض فإن الزيادة فى عدد السكان سوف تكون أكبر بكثير من تقديرنا .

الفصل الرابع

التحـــــول الديموغرافى

عندما سكن « الإنسان » هذه الأرض — منذ خمسين ألف سنة تقريباً — كان فى حالة بدائية مطلقة . يقتات من الأعشاب النباتية ومن صيد البر والبحر ، ويسكن الكهوف والغابات ويلتحف بأوراق الأشجار ... كانت حياته مهددة بكل أنواع الأخطار من مرض إلى جوع إلى موت سريع ، فلا عجب إذا ظل عدة قرون لا يزيد عدده إلا بنسب ضئيلة لا تذكر . ولا عجب إذا تصورنا أن سكان الأرض من البشر كانوا من القلة بحيث يمكن أن نفترض أن الإنسان الواحد كان يخصه مائتا ميل من مساحة الأرض .

ومع تعاقب الأجيال والعصور بدأت الإنسانية تتطور ... فعرفت الزراعة واستأنست الحيوان واكتشفت البخار وصنعت النسيج وتفتقت العقول والأذهان عن العلوم والمعارف الصحية والطبية ، وبذلك أخذ الإنسان يتكاثر بسرعة أعظم نظراً لزيادة وتحسن ما يعتمد عليه من الغذاء والدواء .

وعلى قدر تحسين استغلال الموارد الطبيعية والإبقاء عليها ، استطاع الإنسان أن يرفع من مستوى معيشته ، إلى أن حاول مضطراً — وخاصة فى الدول الصناعية المتقدمة — أن يحتفظ بمستوى معيشته الرفيع ففكر فى ضبط زيادة عدده .

وهذا التطور فى حياة الإنسان وفى تكاثر عدده ثم فى محاولة ضبط الزيادة فى عدده ، كل هذا التطور والتغيير يعطينا الصورة البسيطة لما نسميه التحول الديموغرافى أو التحول السكانى .

وإذا استعرضنا اليوم تاريخ الأمم التى سارت فى طريق التحول الديموغرافى وقطعت كافة دوراته ، فسنجدها فى الدول الغربية الصناعية المتقدمة ، التى لا يزيد مجموع سكانها عن ٢٠ ٪ من المجموع الكلى لسكان العالم . وهى الدول التى اتسمت بمستوى رفيع من المعيشة ، حيث التغذية الصحية الكافية والصناعات والفنون والآداب والعلوم الحديثة . وهى الدول التى استخدمت « الموانع المالثوسية الواقية » واستطاعت بموجبها أن تنظيم النمو السكانى فى ربوعها وتخضعه لإرادة شعوبها .

ومعنى ذلك أن الموانع الواقية التى تنظم نمو السكان تعتبر ذات أهمية قصوى لدى الدول التى تصبو إلى السير فى طريق التقدم وتحقيق التحول الديموغرافى .

وإذا كانت الدول الغربية الصناعية هى فقط التى حققت التحول الديموغرافى ، كان لنا أن نتساءل عن الأسباب التى توافرت لها فجعلتها فى مركز يتيح لها هذا التطور التقدمى . ومن ثم يمكننا أن نقارن الأوضاع فى الدول الأخرى التى يتعين عليها التحول الديموغرافى طالما أن هذا التحول له مثل هذه الأهمية فى رفع مستوى المعيشة بها .

لقد مرت الدول الغربية — فى تاريخها الطويل — فى اتجاهات ومسالك كثيرة . وكان لها من إمكانياتها وظروفها ما مهد لها سبيل التحول الديموغرافى ويمكن أن نلخص تلك المسالك والظروف فيما يلى .

١ — التقدم الكبير الذى حققته فى القطاع الزراعى بعد النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، مما ساعدها على زيادة المنتج من الطعام وزيادة رقعة المساحة المنزرعة .

٢ — حركة التصنيع الهائلة التى أدت إلى زيادة السلع المنتجة ، فأتاحت للزراعة استخدام الآلات ودعمت وسائل المواصلات السريعة وربطت الإنسان بأخيه الإنسان محلياً ودولياً .

٣ — الهجرة إلى العالم الجديد وإلى استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ، التى أتاحت للزائدين من السكان فى الدول المختلفة فرصاً جديدة للعمل ، كما خففت من الضغط السكانى الذى اتسمت به بعض هذه الدول فى الماضى .

٤ — المستعمرات التى صدرت المادة الأولية للدول الصناعية النامية والتى أصبحت فيما بعد أسواقا تجارية كبرى لتصريف المنتجات المصنوعة .

٥ — التقدم الصحى والطبى الذى قلل من معدلات الوفيات وحسن من الصحة العامة للشعوب .

٦ — تنظيم النسل الذى منع حدوث الزيادة الكبيرة فى عدد السكان .

هذه هى الاتجاهات والمسالك والظروف التى ترتبط دائما بفكرة التحول الديموغرافى ، وهى التى أتاحت للدول الغربية أن تعيش فى مستوى لائق رفيع . وسنحاول فيما يلى إلقاء المزيد من الضوء على هذه الوسائل الست السابقة .

٢ — الزراعة

إن الزراعة التي تقوم على أسس علمية سليمة هى فى واقع الأمر الصرح القوى فى بناء المدنية الحديثة . فالزراعة هى التى تمون السكان بالغذاء والملابس، وهى لهذا السبب يجب أن تكون فى مأمن من التقلبات الاقتصادية التى تفاجئنا من يوم لآخر . والزراعة هى الخطوة الأولى فى سبيل رفع مستوى العيش ، ذلك أن الدولة التى ترسم سياستها الاقتصادية لرفع المستوى المعيشى لأبنائها يجب أن تحل جميع مشاكل الزراعة لتضمن بعد ذلك المورد الأساسى لتغذية سكانها وعندئذ تستطيع أن تتفرغ لمشاكل التنمية الإقتصادية بعد ذلك .

كانت الزراعة قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية المهنة الأساسية للغالبية الساحقة من السكان فى جميع أنحاء العالم . والمعروف أن الزراعة التى تستخدم الطرق البدائية القديمة تحتاج إلى ثلاثة أرباع السكان العاملين لإنتاج الغذاء اللازم . ولم تكن العلوم والفنون الزراعية قبل سنة ١٧٠٠ بقادرة على تطوير الزراعة واستخدام الأساليب التى من شأنها زيادة الإنتاج . ولكن ما أن بدأ القرن الثامن عشر إلا ورأينا بعض التقدم، فظهر المحراث الحديدى و بعض الآلات الزراعية الأخرى، ومع ذلك فإن أسس الزراعة الحديثة لم تتطور تطوراً كلياً إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وعند بداية التحول الديموغرافى (حوالى سنة ١٨٠٠) لم تكن أوربا مزدحمة بالسكان ، واستطاع الفلاح الأوربى أن ينشئ زراعة على شيء من التقدم الإنتاجى طالما توافرت لديه الأراضى والتربة الخصبة والمناخ الملائم . كما

لم ينتظر إلى إنهاك الموارد الإنتاجية الكامنة فى أرضه أو استغلال القــوة الزراعية العاملة . فالزراعة الدائبة التقدم تنتج الطعام اللازم لعـدد متزايد من السكان بسهولة ، كما أنها تبرئ بعض العمال الزراعيين وتضطرهم إلى ترك العمل الزراعى للعمل فى القطاع الصناعى أو فى العلوم والفنون . وعندما يعمل الغالبية العظمى من الأفراد فى إنتاج الطعام فى سبيل استهلاكهم الشخصى فلا بد أن تظل مستويات المعيشة على حالها من الإنخفاض ، ذلك أن الرجال اللازمين لتقدم الصناعة والمواصلات والتعليم والصحة العامة وما إلى ذلك من أوجه النشاط الاجتماعى والاقتصادى ما كانوا ليقوموا بهــذه الأعمال الهامة إلا إذا تخلصت منهم الزراعة وجرأتهم للعمل فى هذه القطاعات الهامة الأخرى .

وعند بداية التحول الديموغرافى وجدنا أكثر من ثلاثة أرباع سكان أوربا الغربية يعملون فى إنتاج الطعام بينما يشتغل اليوم فى هذا العمل أقل من الثلث . وفى انجلترا مثلا يكون الفلاحين أقل من عشرة فى المائة. إلا أن انجلترا تستورد مايقرب من ٤٠ ٪ من حاجتها للغذاء بالرغم من برنامجها الزراعى الكبير .

وتبلغ نسبة المشتغلين فى القطاع الزراعى فى الولايات المتحدة ٢٠ ٪ من مجموع العاملين بينما يقدر الإخصائيين أن ما تحتاجه البلاد هو ١٠ ٪ فقط من القوة العاملة لإنتاج ما يكفى جميع السكان من الطعام ثم يفيض بعد ذلك بعض الطعام الذى يصدر إلى الخارج .

٢ — الصناعة

ولقد اعتبرت الصناعة بمثابة الحجر الأساسى الذى بنت عليه الدول الغربية

نهضتها وتقدمها المادى . وهى بالنسبة لموضوع التحول الديموغرافى قد أتاحت لهذه الدول أن تمضى قدما فى هذا التحول دون أن تشعر بوطأة الضغط السكانى كلما زاد عدد السكان .

والسبب فى هذا أن الصناعة قد أنتجت الوسائل والأدوات التى عن طريقها أمكن صناعة الملابس والمنازل وطرق المواصلات السهلة السريعة . كما أنها أنتجت لنا الآلات اللازمة لتطوير الزراعة ثم صناعة الأسمدة الكيماوية التى زادت من الناتج الزراعى فضلا عن إنتاجها للتسهيلات فى المواصلات مما أدى إلى حسن تنويع هذه المنتجات الغذائية . أما التقدم الذى طرأ على الآلات والطاقة المحركة سواء أكانت مستمدة من الماء أو الفحم أو البترول أو الكهرباء فقد أتاحت للانسان تقدما ملموسا فى القطاع الزراعى والصناعى . وقد نتج عن إدخال الآلات فى أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة الاستغناء عن كثير من العمال فى هذه القطاعات . وكان الأثر المباشر لهذا سيئاً بالطبع — وهو زيادة البطالة — إلا أنه سرعان ما امتصت النهضة الاقتصادية فى القطاعات الأخرى هذا الفائض من العمال الذين لفظتهم الآلات الجديدة . ومن هنا فإن هذه الظاهرة لم يكن لها أثر سيء على المجموع الكلى للسكان ، إذ العكس هو الصحيح فقد أتاحت للفائض العمالى العمل فى قطاعات أخرى ، كالتعليم والفنون والعلوم فتتقدم هى الأخرى وبذلك يتقدم مستوى المعيشة بوجه عام[١] .

---

(١) وفى هذا المعنى يقول : K. Sax

" The release of human labour by machinery has permitted even greater developments in education, the arts and sciences & higher living standards for all". Sax. "Standing Room Only" p. 45.

ولقد كان لهذا التقدم الكبير الذى طرأ على الصناعة أثرين هامين بالنسبة لزيادة السكان فى أوربا . لقد عمدت الصناعة إلى تركيز العمال فى المدن فاتسعت هذه المدن شيئا فشيئا نتيجة هجرة الفلاحين من الريف حيث الأجور المنخفضة إلى المدن حيث الصناعة التى توفر أجورا مرتفعة . وكلنا يعرف أن هناك ظاهرة بيلوجية هى أن سكان المدن الصناعية يقل لديهم الدافع نحو إنجاب الأولاد . أى أن الصناعة النامية فى الدول الأوربية أدت إلى تشجيع الوعى الجديد القاضى بتنظيم النسل .

أما الظاهرة السكانية الثانية فهى أن الصناعة أدت إلى استخدام الآلات السريعة المتطورة وإلى ما يسمى بالإنتاج الكبير الخطى فزادت المنتجات زيادة هائلة واضطرت هذه الدول إلى تصديرها للخارج ثم استيراد الطعام بدلا منها . فالصناعة هنا هى التى أدت إلى ظاهرة التبادل الدولى — تبادل المنتجات التامة الصنع بمنتجات زراعية غذائية . واستطاعت بريطانيا وإيطاليا أن تستورد من الخارج (إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى) ما يقرب من ٤٠ ٪ من حاجتها الكلية للغذاء كما استطاعت كل من ألمانيا وفرنسا (فى نفس هذه المدة) أن تستورد ربع حاجتها ، بينما استوردت بلجيكا ٦٠ ٪ من حاجتها الغذائية .

٣ — الهجرة

أتاحت الهجرة إلى الدنيا الجديدة وإلى المستعمرات ، فرصاً كثيرة لتخفيف الضغط السكانى فى الدول الأوربية . فمنذ بداية القرن التاسع عشر هاجر ٦٠ مليون أوربى إلى أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية واستراليا وجنوب أفريقيا .

ولقد زاد عدد السكان الأوربيين المحليين — فيما عدا سكان الاتحاد السوفيتى — خلال الثلاثمائة سنة الماضية ، بما يقرب من ٣٠٠ مليون نسمة ، كما عاش فى دول خارج أوربا ٤٠٠ مليون آخرين من أصل أوربى . فإذا ما أرادت أوربا أن تأوى جميع هؤلاء السكان — من أوربيين أصليين إلى أوربيين يعيشون خارج أوطانهم — فلابد أن يهبط مستوى المعيشة فيها ليصل إلى ما يقرب من الكفاف .

وعلى هذا الأساس نجد أن الهجرة من جهة ثم موارد الثروة الكبيرة التى وفرها العالم الجديد من جهة أخرى ، كل ذلك مكن أوربا من أن تستكمل دورتها الديموغرافية . وقد قال فى هذا الصدد الدكتور « ولتر بريسكوت وب » — « لولا تلك البلاد الجديدة التى أتاحت الهجرة للأوربيين ما كانت أوربا لتستطيع أن تمضى فى تقدمها التطورى إلى الأمام[1] » .

على أن الظاهرة الأساسية فى الموضوع ، هى أن الهجرة تساعد على التخفيف من حدة الضغط السكانى ، إذا ما صاحبها هبوط فى معدلات المواليد فى الدول المهاجر منها . وطالما ظلت معدلات المواليد على حالها من الارتفاع ، فإن الهجرة — حتى لو كانت على نطاق واسع — لن تؤثر فى الإقلال من الضغط السكانى الكبير ونذكر على سبيل أن إيطاليا سنة ١٨٠٠ لم يزد عدد سكانها عن ١٧ مليون نسمة فقط ، وهاجر منها الملايين — منذ تلك السنة — ومع ذلك

---

(1) Webb, W. P. "Ended : Four Hundred Years Boom" H arper Mogazine, 1951.

فإن السكان فى إيطاليا قد زادوا بسرعة كبيرة . فقد ذكرت الإحصاءات الرسمية أن عـدد سكان إيطاليا فى سنة ١٩٥٠ كان ٤٦ مليون ، وأن الزيادة السنوية المضطردة بلغت ٤٠٠ ألف . وتعتبر إيطاليا اليوم من أكثف الدول الأوربية سكاناً ، وهى فى نفس الوقت منخفضة فى مستوى المعيشة بالنسبة للدول الأوربية الصناعية كألمانيا وانجلترا وفرنسا .

أما فى إيرلندة فقد كانت للهجرة آثاراً حميـــدة فى تخفيفها للضغط السكانى الكبير . فقد أتاحت الفرصة أمام الإيرلنديين للنهوض بمستوى المعيشة . لقد زاد السكان فيما بين سنتى ١٦٥٠ و ١٨٤١ من مليون نسمة إلى ما يقرب من ٨ مليون ... وبلغت متوسط الزيادة السكانية ١ر٢ ٪ فى السنة . وفى هـذا الوقت كان هنالك تيار متدفق من المهاجرين الإيرلنديين إلى الدنيا الجديدة والمستعمرات البريطانية ، مما أدى إلى الإقلال من النمو السكانى . إلا أن معدلات المواليد بدأت تتناقص منـذ ذلك التاريخ نتيجة تطور الوعى السكانى الذى ظهر عقب الأزمات الزراعية والاقتصادية التى توالت بعد منتصف القرن التاسع عشر ، والنتيجة ، أن عدد السكان — فى الوقت الحاضر — بلغ ٤ر٤ مليون فقط . والواقع أن مستوى المعيشة فى إيرلنـدة اليوم يفوق المستوى الإيطالى بمثلين لأن إيطاليا فشلت فى معالجة مشكلتها السكانية أى فى تلاءم الأعداد السكانية مع موارد الثروة بها .

٤ — الاستعمار

كان للاستعمار — كظاهرة اقتصادية — أثر واضح فى تخفيف ازدحام

السكان فى البلاد الأوربية ، ذلك لأن المستعمرات كانت تمد الدولة المستعمرة بالمواد الصناعية الأولية كالمطاط والقطن ، فضلا عن المواد الغذائيــة اللازمة للعدد المتزايد من السكان . يضاف إلى ذلك أن تلك المستعمرات كانت السوق التجارية الكبرى التى تصرف فيها الدول المستعمرة منتجاتها الصناعيـــة . فالمفروض مثلا أن الهند والباكستان وكندا واستراليا ، هى التى كانت تمـد بريطانيا بالمنتجات الغذائية والمادة الأولية ، وتأخذ منها فى سبيل ذلك المنتجات المصنوعة . والتاريخ يثبت أنه كانت هناك مدناً إنجليزية بأكملها تنتج مصنوعاتها كلها لتصدرها للخارج . كذلك يذكر لنـــا التاريخ المعاصر أن الشعب الإنجليزى لا ينتج غذاءه إلا بمـا يقرب من ٤٠ ٪ فقط ، بينما الباقى يستورد من الخارج .

فلولا تلك المستعمرات لشعرت بريطانيا بالضغط السكانى ولمـا تمـكنت من رفع مستوى معيشة أبنائها إلى الدرجة التى وصلوا إليها اليوم .

٥ — التقدم الصحى والطبى

لقد أدى التقدم — الصحى والطبى — إلى الإقلال من معدلات الوفيات فى أوربا ، منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى يومنا هـذا . ذلك لأن الدلائل الناجمة عن الوقائع المشاهد تبين بما لا يدع أى مجال للشك أن السبب الأساسى للزيادة السريعة فى نمو عـدد السكان فى أوربا ، فى القرنين الماضيين إنما يرجع إلى التحـكم فى معدلات الوفيات نتيجة للتقدم الـكبير فى الحقلين الصحى والطبى .

والواقع أن معدلات الوفيات هبطت بدرجة تفوق درجة هبوط معدلات المواليد، حتى أن العدد الهائل من المهاجرين لم يؤثر فى الإقلال من نمو السكان السريع . وقد تضاعف عدد السكان الأوربيين خلال القرن التاسع عشر نتيجة لكل هذه المؤثرات ، بينما لم يكن الحال كذلك إبان القرن السابع عشر مثلا ، حيث توازنت معدلات المواليد مع معدلات الوفيات بشكل يكاد ينعدم معه معدل النمو السكانى . ولكن مع الزيادة الملموسة فى الإمدادات الغذائية والتقدم الواضح الذى طرأ على العلوم الطبية ، بدأت معدلات الوفيات تنخفض تدريجياً من حوالى ٣٠ فى الألف — فى القرن السابع عشر — إلى ما يقرب من ١٠ فى الألف سنة ١٩٦٠ .

ولا يعزى هذا الانخفاض الملموس فى معدلات الوفيات فى الدول الأوربية إلى الترقى فى الحقلين الطبى والصحى فحسب ، بل إلى تحسن وسائل المعيشة بصفة عامة ، وعلى الأخص ما يتصل منها بالطعام والأغذية . ومعنى ذلك أن الاقتصاد قد شارك فى تخفيض معدلات الوفيات بشكل واضح فى البلاد الأوربية منذ القرن الثامن عشر حتى وقتنا الحاضر .

٦ — تنظيم النسل

لقد ساعد على انتشار فكرة « تنظيم النسل » لدى دول أوربا الغربية ، ما طرأ على المجتمع الأوروبى من تغيير حيث تكونت المدن وتضخمت ونشطت حركة الصناعة والتجارة فيها ، فتغيرت بذلك العقلية الزراعية القديمة،وأصبحت عقلية تقدمية — صناعية أو تجارية — تبغض القديم وتتطلع لمتابعة الجديد

من المبادىء والآراء البناءة . ولا شك فى أن فكرة تنظيم النسل تعتبر من الأفكار الجديدة التى تجد تأييداً من أنصار الجديد . أما العقلية الزراعية القديمة التى كانت تدعو إلى الإكثار من النسل ، ليزداد أفراد الأسرة الواحدة الذين يتعاونون فى العمل المشترك فى الحقول وفى القرى ، فهى عقلية رجعية بائدة بعد أن تغيرت أوضاع البيئة السكانية وأصبح كثرة الأطفال من الأعباء التى تثقل كاهل الوالدين فى مجالى الصناعة والتجارة . لقد كان الأطفال فى البيئة الزراعية كأصل من أصول الرأسمالية ، أما فى البيئة الصناعية والتجارية فنرى العكس تماماً ، لأن الأطفال فى هذه البيئة فى حاجة ملحة دائبة للانفاق عليهم فى التربية والتعليم والرعاية الصحية وما إلى ذلك .

كما أن الحياة المدنية فى حد ذاتها قد أدت إلى انتشار أنواع كثيرة من المنافسة بين السكان وإلى مطالب معيشية ملحة من ملابس إلى مساكن مجهزة تجهيزاً ميكانيكياً إلى سيارات وأجهزة التليفون والراديو والتلفزيون ، وهذه كلها تتعارض تعارضاً كبيراً مع الرغبة فى إنجاب الأطفال .

إن الرغبة الدافعة إلى ازدياد المعرفة والوعى الثقافى العام ، ومغريات الترفيهات الرياضية والسينمائية والمسرحية ، كلها عوامل تهيب بالعائلات أن لا تزيد من عدد أفرادها . أضف إلى ذلك أن تحرر المرأة الغربية ومشاركتها للرجل فى الحياة العملية الصاخبة ، أدى كذلك إلى تخفيض معدلات المواليد . وأخيراً فإن مشكلات حياتنا الحاضرة ، وما تتطلبه من إعداد علمى وفنى وتطبيقى — فى المدارس والكليات والمعاهد — تتسبب ولا شك فى تأخير الإقدام على

الزواج حتى تنتهى فـترة التعليم ويصبح الرجل قادراً على الاستقرار فى بيته وإعالة عائلته .

إن إنجاب أطفال أصبحت بالنسبة للعقلية الأوربية والأمريكية ، إحدى المشكلات الاقتصادية التى تشد كل زوج وزوجة إلى التدبير الاقتصادى . ومن هنا نظروا إلى هذه المشكلة بعين الاهتمام والعناية . ويكفى للدلالة على ذلك أن نجد الأبحاث العلمية فى الغرب ، قد دأبت — السنين الأخيرة — على نشر الإحصائيات والأرقام الدقيقة عن النفقات التى تصرف سنوياً على تربية كل طفل جديد منذ ولادته إلى أن يبلغ رشده[1] . وليس بمستغرب أن يكون لمثل هـذه الأبحاث صدى فى نفوس الـكثيرين من الأزواج يدفعهم إلى الإحجام عن الإنجاب ، وبالتالى يشجعهم على استخدام وسائل تنظيم النسل .

وثمة مسألة أخرى جديرة بالاعتبار تسببت فى انتشار وسائل تنظيم النسل ، وهى أن الأمهات — فى القرنين الماضيين — كن يحاولن جاهدات إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال لثقتهن بأن الوفيات الـكثيرة بين الأطفال ستحرمهن من أطفالهن ، ولـكن بعد تقدم العـلوم الصحية والطبية تغيرت تلك العقلية القديمة واطمأنت الأمهات إلى حياة أطفالهن وعلى الأخص بعد أن لمسن — فى الوقت الحاضر — انخفاضاً واضحاً فى معدلات وفيات الأطفال .

---

(١) من هذه الأبحاث ما نشره الأستاذ (Dublin) بالاشتراك مع مؤسسة متروبلتين للتأمين على الحياة من أبحاث عن تـكاليف إنجاب الأطفال ، فذكر أن كل طفل جديد يتطلب ما يقرب من ٤٠٠ دولار سنوياً فى المتوسط وذلك حتى سن الثامنة عشر .

هذا وقد انتشرت وسائل تنظيم النسل فى المجتمعات الغربية .. وأصبحت رخيصة الثمن — سواء أكانت طبية أو كيميائية — وفى متناول أيدى أقل الناس دخلا .

* * *

والمفروض أن هذه العوامل الستة — من تقدم زراعى وصناعى أو هجرة واستعمار أو وعى صحى ثم تنظيم النسل — ساعدت ولا شك علـــى التحول الديموغرافى فى الدول الغربية . وكلها عوامل متداخلة بعضها مع بعض ، ولـكن أهمية كل عامل من العوامل يختلف من دولة إلى أخرى . فعامل الهجرة مثلا لعب دوراً خطيراً فى التخفيف من الضغط السكانى فى إنجلترا وإيرلندا ، بينما لم يكن له أثر بالنسبة لفرنسا . كذلك الاستعمار كان له أثر بارز بالنسبة لإنجلترا ولم يظهر ذلك الأثر بالنسبة لألمانيا التى لم يكن لهـا مستعمرات لتصريف الفائض من إنتاجها أو لاستيراد المادة الأولية والطعام . أما التصنيع فقد لعب دوراً كبيراً فى التخفيف من الضغط السكانى بالنسبة للغالبية العظمى من هذه الدول ، كما أدى إلى رفع مستوى المعيشة وإلى الإقلال من نسبة السكان المشتغلين بالزراعة . وخفض بطريق غير مباشر — من معدلات المواليد .

والسؤال الذى يواجهنا اليوم ، هو — هل تستطيع الدول النامية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، أن تنجح فى تحولها الديموغرافى وتخفف من ضغط سكانها ، وفى الوقت نفسه ترفع من مستوى معيشتها ؟ .

إن هذا السؤال على جانب كبير من الأهمية ، والإجابة عليه تتضمن دراسة العديد من المشكلات الاقتصادية والسكانية والاجتماعية التى يمر بها العالم اليوم .

إن ٢٠ ٪ فقط من مجموع سكان العالم هم الذين استطاعوا — بحكم الظروف التي عاشوها منذ القرن الثامن عشر ، حتى وقتنا الحاضر — أن يقطعوا المراحل الديموغرافية ويتخلصوا من مشكلات ازدحام السكان .

ولكن هل الظروف التي يعيشها الآن ٨٠ ٪ من السكان تسمح لهم بتحقيق هذا الهدف ؟ قبل أن نناقش تفاصيل هذا السؤال بالنسبة للبلاد المتخلفة أو شبه المتخلفة ، يحسن أن نلقي نظرة فاحصة على التحول الديموغرافي الذي تم في دول أوربية ثلاث ، هي إنجلترا والسويد وفرنسا ... وسنرى أن بعض مسالك التهرب من مشكلة ازدحام السكان ، هي الآن مقفلة أو في حكم المقفلة . إن المسالك الحالية التي تواجه العالم والتي يظن البعض أنها مفتوحة أمام شعوب القارة الإفريقية والآسيوية وأمريكا الجنوبية ، هي في الواقع مسالك طويلة وعرة تحتاج إلى مزيد من المشقة والجهد والمال .

بدأت إنجلترا فترة تحولها الديموغرافي في أواخر القرن الثامن عشر ، وقد حظيت في ذلك الوقت بكل مقومات هذا التحول . فالثورة الصناعية بدأت فعلا في إنتاجها الكبير وبالتقدم الواسع في طرق المواصلات ، وما تبع ذلك من تقدم مماثل في التجارة الدولية والمحلية . وكانت معدلات المواليد والوفيات في أقصى ارتفاع شهدته تلك البلاد . واستمرت على ذلك المنوال حتى سنة ١٨٥٠ حينما بدأت في الانخفاض تدريجياً حتى السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية.

أما الارتفاع الحديث الذي طرأ على تلك المعدلات عقب الحرب مباشرة ، فقد كان من العوامل المؤقتة . ما لبث بعده أن انخفضت معدلات المواليد

إلى ١٥٫٧ فى سنة ١٩٥٢ وإلى ما يقرب من ١٥ فى الألف فى الوقت الحاضر. أما معدلات الوفيات فقد بدأت هى الأخرى فى الانخفاض منذ سنة ١٨٠٠ حتى بلغت ١١ فى الألف فى السنين الحالية. وفى خلال تلك الفترة الطويلة التى بلغت ١٥٠ سنة، حدثت زيادة طبيعية فى السكان نتيجة للفرق بين المواليد والوفيات، فبعد أن كان عدد سكان انجلترا ١٠ مليون نسمة فى عام ١٨٠٠ أصبحوا اليوم ٥١ مليوناً. وهذه الزيادة فى عدد السكان التى صاحبها ارتفاع فى مستوى المعيشة — خلال فترة التحول الديموغرافى — تعزى إلى التقدم فى المجال الزراعى واستخدام الآلات والتقدم العلمى الذى ساد هذا القطاع بأكمله. كما ترجع كذلك إلى حركة التصنيع الهائلة التى تمت بعد قيام الثورة الصناعية، ثم إلى السياسة الانجليزية التقليدية فى استيراد الطعام من الخارج وتصدير الآلات والمادة المصنوعة فى مقابل ذلك، ثم إلى تلك المستعمرات الشاسعة التى أتاحت للبريطانى الهجرة والتوطن خارج بلاده والتى أتاحت تسويق الفائض من المنتجات البريطانية. وأخيراً فإنه يجدر بالذكر أن نبين أن كل طبقات الشعب البريطانى، تعرف تمام المعرفة كل ما يتعلق بوسائل تنظيم النسل وطرق تطبيقها.

وإذا تعمقنا فى دراسة التاريخ الاقتصادى لإنجلترا بعد الثورة الصناعية، فسنجد أن فتح العالم الجديد فى الولايات المتحدة وكندا، قد سمح للمواطن الإنجليزى بالهجرة إلى هناك، كما أتاح له استيراد كميات هائلة من الطعام بأرخص الأسعار. ولولا ذلك لما تمكنت إنجلترا من النجاح فى تحولها الديموغرافى. ولإثبات أهمية عامل الهجرة، يكفى أن نرجع إلى إحصائية «كوك» التى قدرت عدد السكان الذين من أصل إنجليزى ويعيشون فى الولايات المتحدة وكندا

وأستراليا بمائة مليون نسمة ، وهم جميعاً من أبناء المهاجرين الانجليز الذين هاجروا من انجلترا بعد اكتشاف أمريكا . ولو فرضنا جدلا أن جميع هؤلاء السكان الإنجليز قد عاشوا فى بلادهم ، لبلغ سكان الجزيرة البريطانية اليوم ما يقرب من ١٥٠ مليون نسمة ... فهل يعقل — لو تحقق هذا الفرض فعلا — أن يكون مستوى المعيشة فى بريطانيا هو نفس المستوى الذى ينعم به الانجليز اليوم ؟

أما « السويد » فقد استطاعت أن تكمل تحولها الديموغرافى دون أن يكون لديها مستعمرات ودون أن يهاجر أبناؤها بأعداد كبيرة إلى الخارج . لقد هبطت معدلات المواليد لديها فى وقت مبكر عن الوقت الذى هبطت فيه المعدلات الانجليزية ، إلا أن معدلات الوفيات ظلت ثابتة . وهذا هو السبب فى النمو البطىء لعدد سكان السويد . لقد زاد العدد بما يقرب من ثلاثة أمثاله من سنة ١٨٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ ، ولم تكن للهجرة أثر ظاهر فى تلك الزيادة النسبية البطيئة ، إذ لم يهاجر من السويديين إلى الولايات المتحدة — منذ القرن السابع عشر — سوى مليون سويدى فقط .

من هنا ، نستطيع أن نقول أن الأسباب التى أدت إلى التحول الديموغرافى فى السويد ، لم تخرج عن التقدم الصناعى والطبى ثم الرغبة الشعبية لتنظيم النسل .

وأما « فرنسا » فلها ظروفها الخاصة التى أثرت على تحولها الديموغرافى . فقد حدث الهبوط فى معدلات المواليد الفرنسية فى وقت مبكر جداً (قبل سنة ١٨٠٠) إلا أن معدلات الوفيات ظلت ثابتة ولم تنخفض بانخفاض المواليد . ولذلك فإن الزيادة السكانية فى فرنسا — بين سنتى ١٨٠٠ و ١٩٠٠ — لم تتعدى ٤٠ ٪. وهكذا نجد أن التحول الديموغرافى قد استكمل دورته سنة ١٩٠٠ .

والواقع أن الحروب النابوليونية كان لها بعض الأثر فى تأخير نمو السكان فى فرنسا خلال القرن التاسع عشر ، ولو أنها لم تكن السبب الرئيسى فى هذا التأخر . فالانخفاض المبكر الذى طرأ على معدلات المواليد — فى الوقت الذى لم يتقدم فيه الطب ولم يستطع السكان الإشراف والرقابة على معدلات الوفيات — هو السبب الرئيسى فى النمو البطىء للسكان الفرنسيين خلال فترة التحول .

ونستطيع أن نقول أن دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واستراليا، قد أتمت تحولها الديموغرافى ، وأن بعض الدول الأوربية لا يزال لديها سكان يزيدون عن مصادر الثروة القومية . إلا أنه فى معظم الدول الأوربية ، نجد أن الإنتاج الزراعى والصناعى يسير بسرعة أكثر من السرعة التى يزيد بها السكان ، ومن هنا تميزت هذه الدول بمستوى معيشى مرتفع نسبياً .

وأخيراً ، يجدر بنا أن نبين أن أكثر من ٨٠ ٪ من سكان العالم لم يحققوا بعد التحول الديموغرافى . حقيقة ، هناك ما يقرب من ٦٠ ٪ من السكان بدأوا فعلا فى انتهاج طريق التحول وإن كانوا لم يقطعوا مراحله الطويلة . وإذا كان لهؤلاء السكان أن يحققوا هذا التحول — فى مراحله المختلفة — فعليهم أن يقطعوا ذلك الشوط دون أن يركنوا إلى الفتوحات والأراضى الجديدة التى توفرت أمام غيرهم من دول أوربا الغربية فى أول عهدها بالتحول الديموغرافى . . . تلك الأقطار والأراضى التى مدت دول أوربا بالطعام والمواد الأولية والمساحات الفسيحة . أضف إلى ذلك أن كثيراً من الدول الفقيرة فى سكانها ، والتى تتطلع للهجرة (من حيث مساحة الأراضى) لا تملك إلا القليل من موارد الثروة والمصادر الاقتصادية المختلفة التى تشيد صرح الصناعة.

بقى أن نختتم هذا الفصل الخاص بالتحول الديموغرافى فنبين أن الإنسان المتحضر الأول ، قد عاش على هذا الكوكب الأرضى منذ خمسين ألف سنة تقريباً ، فى حالة فطرية مشوبة بالمرض والجوع والجهل والإهمال ، ولذلك ظل عدد سكان المعمورة منكمشاً ضئيلا عدة قرون . إلى أن عرف الإنسان ، الزراعة ثم الصناعة ثم مكافحة الأمراض والجراثيم ثم الهجرة ثم وسائل الراحة والعيش الرضى . ولما تكاثر على الأرض وزاد عدده ونمت مداركه بدأ يفكر فى تنظيم هذه الزيادة المضطردة ويحد منها ، وهنا ظهر تنظيم النسل كظاهرة اقتصادية عامة.

ويبين الجدول التالى الزيادة المضطردة فى عدد سكان العالم من سنة ١٦٥٠ إلى سنة ١٩٥٠ .

السنة	التعداد بالملايين	الزيادة السنوية المئوية
١٦٥٠	٥٤٥	٢٩ر٠ ٪
١٧٠٠	٧٢٨	٢٩ر٠ ٪
١٧٥٠	٩٠٦	٤٤ر٠ ٪
١٨٠٠	١١٧١	٥١ر٠ ٪
١٨٥٠	١٦٠٨	٦٣ر٠ ٪
١٩٠٠	٢١٧١	٧٥ر٠ ٪
١٩٥٠	٢٤٠٠	١٠ر١ ٪

على أن نسبة الزيادة السكانية تختلف فى جهات دون أخرى من بقاع الأرض، تبعاً للظروف التاريخية والحضارية والاقتصادية التى تمر بها جماعات العالم. وهذه الاتجاهات المتباينة للتطور السكانى فى البلاد المختلفة هى ما نعنيه بتعبير «التحول الديموغرافى».

الفصل الخامس

مراكز الخطر السكانيـة

ذكرنا فى الفصل السابق أن دول أوروبا الغربية بفضل التقدم العلمى والطبى والثورات الصناعية والزراعية وباتباعها لمبادىء تنظيم النسل استطاعت أن تتحول ديموغرافيا فتباعد بينها وبين الأخطار السكانية . إلا أن هـذه الدول لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع سكان العـالم الذين لا يزالون يعيشون فى مجتمعات متخلفة لم تصلها بعد يد التطور ولم تزل بعد فى حالة ديموغرافية خطيرة .

إن الحقيقة الأساسية فى الدراسات السكانية اليوم أن هناك سوء توزيع لسكان العالم ، فبعض المناطق مكدسة مكتظة بالسكان وبعضها مفتقر إليهم . وإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة حقيقة أخرى لعلها نتيجة وسبب للحقيقة الأولى وهى سوء الأوضاع الاقتصادية فى المناطق الأولى بحيث انخفضت مستويات المعيشة بين المواطنين هناك بينما تنعم المناطق غير الآهلة بالسكان بمستوى مرتفع من المعيشة ، أدركنا على الفور أسباب حالات التوتر السياسى والاقتصادى الحاضرة منها والمتوقعة التى تسود المناطق المزدحمة بالسكان .

إن نصف سكان العالم محصورون فى نحو جزء من عشرين جزءاً من مساحة الدنيا بحيث تبلغ كثافة السكان فيه أربعمائة نسمة للميل المربع الواحد . وبمعنى

أدق أن أكثف الدول سكانا هى الصين والهند والباكستان واليابان وأندونيسيا ، بينما هناك مناطق واسعة قليلة السكان لاتبعد كثيراً عن هذه الدول. وقد تكون هذه المناطق القليلة السكان خاضعة خضوعاً تاماً لشعوب من أصل غربى والواقع أن أصحاب السلطان من السادة الغربيين عاجزين عن أن يملؤا الأرض لانخفاض معدلات مواليدهم على حين يحرم الذين هم فى حاجة إلى هذه الأرض ويستطيعون بالفعل ملؤها من الهجرة إليها والاستيطان منها . إن سياسة استراليا البيضاء هى أحد الأمثلة الحية فى القرن العشرين التى توضح هذه المشكلة .

إن الأوروبيين الذين بعدوا عن مراكز الانفجارات السكانية يزيدون فعلا ، ولكن هذه الزيادة لا تعد شيئاً بالنسبة إلى زيادتهم إبان الثورة الصناعية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أو بالنسبة للزيادات الهائلة فى الأعداد السكانية فى المناطق النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. إن لزيادة السكانية الأوربية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وصلت إلى ٤٢ ٪ ، ثم إلى ٢٠ ٪ فى النصف الثانى منه . ولقد ابتدأت هذه الزيادة فى منتصف القرن السابع عشر تقريباً ، وقدرت فى المدة ما بين ١٦٥٠ ، ١٧٥٠ بأربعين فى المائة ومن ١٧٥٠ إلى ١٨٠٠ بثلاثة وثلاثين فى المائة ومن ١٨٠٠ إلى ١٩٠٠ بثلاثة وخمسين فى المائة ، ومن ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ بستة وثلاثين فى المائة . وهنا ينتهى العصر الذهبى لنمو السكان فى أوروبا إذ لاينتظر أن تكون هناك زيادة سكانية بمثل هذه المعدلات فى المستقبل[1] . ويرجع ذلك بالطبع إلى نمو الوعى الاجتماعى

(1) S. Chandrasekhar, "Hungry People & Empty Lands page 50.

كما يرى الدكتور نوتستين Notestein نفس هذا الرأى .

راجع F. Notestetien "The Future Population of Europe & the Soviet Union" p. 46.

المجد لتنظيم النسل أولا ثم ارتفاع مستوى المعيشة هناك ثانياً . ولا يخفى أن ارتفاع المستوى الاقتصادى يرتبط دائماً بهبوط معدلات المواليد .

والجدول الآتى يبين التقديرات السكانية لأوربا سنة ١٩٧٠ .

المنطقـــــة	١٩٦٠	١٩٧٠
أوروبا بدون الاتحاد السوفيتى	٤٢١	٤١٧
الشمال الغربى ووسط أوروبا	٢٣٤	٢٢٥
وسط أوروبا الغربى	١٦٥	١٥٩
شمال أوروبا	٢٠	١٩,٥
جنوب وشرق أوروبا	١٨٧	١٩٢
الاتحاد السوفيتى	٢٢٨	٢٥١

جدول ٣ — التقديرات السكانية لمناطق أوروبا

ويلاحظ من هذا الجدول الاتجاه الهبوطى فى التقديرات السكانية لسنة ١٩٧٠ . ولكن لا ينبغى أن نستنتج من هذا أن تظل أوروبا قابعة فى خمول تنتظر فناءها . إن كل شعب يعتقد أن ثقافته هى خير الثقافات وأنها تستحق البقاء ، وربما كان ذلك أحد الأسباب الكامنة وراء تكتل أوروبا فى منظمة

السوق الأوروبية المشتركة باعتبار أن الخطوة الأولى للتعاون ستكون في المجال الاقتصادى تعقبها خطوات تالية فى المجالات السياسية والعسكرية[١] .

وإذا كان هذا هو الوضع فى الدول الغربية التى تخطت مرحلة الخطر السكانى فإن ٦٢٪ من سكان العالم لا يزالون بعد فى هذه المرحلة الخطرة التى تنذر بالإنفجار فى أية لحظة[٢] .

ويلاحظ أن الاقتصاد القومى لهذه المناطق المزدحمة بالسكان فى آسيا وبعض أجزاء من إفريقيا وأمريكا اللاتينية يغلب عليه الطابع الزراعى . إن ما يقرب من ٨٠٪ من السكان العاملين يعتمدون على الزراعة كمورد رئيسى من موارد الرزق إلا أن الزراعة هناك ذات طابع بدائى قلما تستخدم العدد والآلات الحديثة ، ولذلك فقلما تسمح للمواطنين إلا بعيش الكفاف . أما كثافة السكان فكبيرة للغاية فهى فى الجمهورية العربية المتحدة مثلا تقرب من ١٥٠٠ نفس فى الميل المربع من الأراضى الزراعية وهى فى الهند ٤٥٠ وأندونيسيا ١٦٠٠ والفلبين ١٠٠٠ .

ونتيجة لهذه الأرقام الكبيرة فى السكان وضغطهم المتواصل على موارد العيش تناقصت الملكيات الزراعية شيئاً فشيئاً فأصبحت فى بعض هذه البلاد

---

(١) التجارة الدولية للدكتور صلاح الدين نامق — الفصل الرابع والعشرين .

(٢) تتضمن هذه الفئة جميع الشعوب الأسيوية تقريباً بما فى ذلك اليابان ، كما تتضمن كذلك بعض الشعوب الأفريقية وجزء من شعوب أمريكا اللاتينية ، وهم — فى العرف السكانى — فى الفئة السكانية الثالثة التى تتميز بمعدلات عالية للمواليد والوفيات وزيادة طبيعية فى السكان نتيجة لاتجاه المعدلات الثانية نحو الهبوط .

لا تزيد على فدانين فى المتوسط[1] . كما ظهرت البطالة العامة والمقنعة وأصبحت ظاهرة اقتصادية عادية مرتبطة تماماً بالاقتصاديات القومية .

أما الدخول القومية هناك فتعتمد — فى الغالب الأعم — على الزراعة . إن ٤٨ ٪ من الدخل القومى الهندى أساسه الزراعة وكذلك الفلبين التى تكون الزراعة هناك ٦٢ ٪ من الدخل القومى. وهناك أمثلة عديدة لهذا الإتجاه نجدها فى دول أخرى ولكن بدرجات مختلفة . ويتراوح دخل الفرد فى المتوسط ما بين ٢٥ دولار فى السنة فى أندونيسيا إلى ٣٠ دولار فى الصين إلى ٣٧ فى كوريا إلى ٣٦ فى تايلاند إلى ١٠٠ فى بيرو مع وجود تفاوت كبير بين دخول الأغنياء والفقراء .

وثمة ظاهرة أخرى تتميز بها البلاد ذات الازدحام السكانى وهى « الأمية » أى عدم الإلمام بالقراءة والكتابة نتيجة لعدم توافر المدارس فى القرى والكفور النائية . إلا أن هذه الظاهرة بدأت تختفى فى كثير من الدول المتخلفة نتيجة لجهود الحكومات الوطنية الحديثة التى جاءت فى أعقاب الحكم الاستعمارى القديم .

أما عن الموقف الديموغرافى — وهو ما يهمنا فى هذا الفصل — فإن هذه الفئة تتميز بمعدلات عالية للمواليد ومثلها للوفيات ، مع وجود زيادة متصلة فى السكان نتيجة الفرق بين المعدلين .

---

(1) Davis, " The Population of India & Pakistan" page 207.

فمعدلات المواليد تتراوح ما بين ٤٠ ، ٤٥ فى الألف فى السنة عموماً ، بينما تبلغ معدلات الوفيات حوالى ٣٠ فى الألف فى جنوب شرق آسيا وإفريقيا (عدا الجمهورية العربية المتحدة التى تبلغ ١٦ فى الألف فقط) ، ٢٥ فى الألف فى أغلب مناطق أمريكا اللاتينية . ومن هنا فإن معدل الزيادة الطبيعية يتراوح ما بين ١٤ ، ٢٠ فى الألف فى السنة .

ووجه الخطورة هنا أن معدلات المواليد محتفظة بعلوها دون أن يكون هناك ميل نحو انخفاضها فى المستقبل ، بينما هناك اتجاه ملحوظ من جانب معدلات الوفيات نحو الانخفاض ، ومن ثم فإن الفرق بين المعدلين ، وهو الزيادة الطبيعية فى الأعداد السكانية فى تزايد مستمر .

والإتجاه الهبوطى لمعدلات الوفيات فى هذه البلاد اتجاه طبيعى نتيجة للتقدم الطبى والصحى الذى أصبح حقيقة واقعة فى العالم الغربى والذى أمكن «استيراده» وتطبيقه فى هذه البلاد بدرجة ملموسة . ونذكر على سبيل المثال أن استخدام مسحوق الـ د. د. ت فى سيلان قلل من الإصابة بالملاريا ، الأمر الذى أدى بدوره إلى تخفيض معدلات الوفيات من ٢٥ فى الألف إلى ١٢ فى الألف فى ثلاث سنوات فقط[1] .

---

(١) يرجع علو معدلات المواليد واحتفاظها بهذا العلو فى المستقبل إلى عدم انتشار مبادىء تنظيم النسل نتيجة لعدم وجود الوعى الاجتماعى كما سبق أن ذكرنا .

(1) P. S. Henshow, "Adaptive Human Fertility" New — york : Mc. Grew — Hill" pages 90 — 95.

وهكذا إذا فرضنا أن التحسن الصحى والطبى ومكافحة الأمراض ستسير سيرها الطبيعى فى هذه البلاد — وهو فرض غير بعيد عن الواقع — فإن معدل الزيادة الطبيعية فى الأعداد السكانية سوف يزداد وبذلك تزيد الأعداد السكانية هناك فوق زيادتهم الحالية .

وهناك وجه آخر لخطورة الزيادة السكانية فى هذه المناطق ، وهى أن أغلب هذه الزيادة تتركز فى فئات السن الصغيرة من الأطفال الذين هم مستهلكون وسيظلون هكذا لسنوات طويلة قبل أن يدخلوا مرحلة المنتجين ، الأمر الذى يزيد من الأعباء الإقتصادية التى تتحملها الدولة[١] .

إن الظروف الديموغرافية والاقتصادية العنيفة التى تحيط بهذه البلاد هى التى دعت البروفسور طومسون لتسميتها بمراكز الخطر السكانية فى العالم ، وهى نفسها التى دعتنى إلى تسميتها بمراكز الانفجارات السكانية[٢] .

وتعتبر اليابان والهند والصين وأندونيسيا هى أخطر المراكز السكانية فى العالم بالنظر إلى ضغط السكان على الموارد الاقتصادية وإلى العلاقة (أو النسبة) بين الأعداد السكانية ومجموع الموارد الميسرة . ولكن لا يمكن القطع بأن هذه البلاد قد وصلت إلى مرحلة الخطر والانفجار السكانى التى يأتى بعدها القضاء

---

(١) تدل الإحصاءات على أن متوسط فئات السن لأقل من ١٥ سنة فى البلاد الأسيوية المزدحمة بالسكان تصل إلى ٤٠ ٪ من المجموع الكلى للسكان . بينما تقل هذه النسبة جداً فى الدول الصناعية المتقدمة التى قطعت مرحلة التحول الديموغرافى .

The Populatian of India & Pakistan, p. p. 85 — 86.

(2) Thompson, W. " Danger Spots in World Population" 1949.

على السلام فى المنطقة . ومع ذلك فمن المؤكد أن هناك حركات باطنية لا تظهر على السطح إلا كفقاعات بسيطة فى أول الأمر ثم تتحول بعد ذلك إلى الغليان . إن استسلام الهند أو أندونيسيا إلى الفقر المدقع دون أن يكون أمام شعوبها ملجأ للهجرة ودون أن تشعر هذه الشعوب بتقدم ملموس فى مستوى معيشتها ، مع شعورها الكامن بما حققته الدول الاستعمارية القديمة من تقدم قد يؤدى إلى انفجار مروع عند اللمس الخفيف مخلفة ظن كل من استهان بالخطر أو من لم يقدر الموقف الاقتصادى الديموغرافى حق قدره . ولذلك فمن المفيد أن نتدارس المسائل الديموغرافية والاقتصادية لهذه البلاد لنلقى المزيد من الضوء على مصادر الإنفجارات السكانية فى الجيل القادم .

اليابان

إن المشكلة الرئيسية فى اليابان هى زيادة السكان . حقاً لقد تقدمت البلاد فى الصناعة والزراعة ، إلا أن هذا التقدم لم يحل مشكلة السكان المتزايدين الذين يرغبون فى رفع مستوى معيشتهم . فإذا أضيف إلى ذلك فقر اليابان فى المواد الخام كالحديد والبترول أمكننا أن ندرك السر فيما تطلبه من الدول الاستعمارية ذات المساحة الواسعة وسر جهودها غير الموفقة فى التوسع لحل مشكلتها السكانية .

إن تاريخ اليابان الاقتصادى وسياستها الخارجية فى الربع الثانى من القرن العشرين يمكن تفسيرهما على أساس عنف مشكلتها السكانية دون غيرها من المشاكل .

إن سكان اليابان فى تزايد مستمر . . . لقــد كان عددهم ٣٥ مليوناً فى سنة ١٨٧٠ ، وبالرغم من الظروف السياسية التى مرت بها اليابان بعد الحرب

العالمية الثانية ، فقد قدر الإحصاء — الذى قامت به الدول المحتلة سنة ١٩٤٨ — أن عدد سكان اليابان أصبح ٧٨٦٢٧٠٠٠ نسمة وارتفع بعد ذلك إلى مايقرب من ٩٠ مليون اليوم أى بزيادة مقـــــدارها ١٢ مليون نسمة من يوم توقيع معاهدة الصلح مع هذه الدول . ولعل تلك الزيادة تعزى أولا إلى ارتفاع معدلات المواليد مع هبوط معدلات الوفيات .

فقد بلغت نسبة المواليد فى اليابان سنة ١٩٤٧ ، ٣٤ فى الألف ، كما بلغت نسبة الوفيات ١٢٫٣ فى الألف ... وهذه الزيادة الطبيعية فى نسبة المواليد لا تعتبر عالية فى بلد آسيوى فقد زهرة شبابه فى الحرب .

وإذا كانت وفيات المدنيين والمحاربين فى القوات المسلحة اليابانية وقت الحرب لم تحتسب ، فإن الاتجاه إلى استمرار نزول نسبة الوفيات العامة — فى الوقت الحالى — يجب أن يستمر . وإن كان الأمر يتوقف — فى السنوات القادمة — على التأثير الاقتصادى والاجتماعى لقوات الاحتلال الأمريكية فى اقتصاديات اليابان .

وتقول الاحصائيات أن مساحة الأرض المزروعة حالياً فى اليابان هى ١٥ مليون فدان ، وهى أقصى مساحة يمكن استغلالها للانتاج الزراعى . ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود الأدوات والآلات الزراعية الحديثة فى اليابان مما يعوق استصلاح الأراضى بالرغم من أن نصف سكان اليابان يشتغلون بالزراعة.

أما الصناعة فى اليابان ، فقد كانت مزدهرة قبل الحرب العالمية الثانية وكانت اليابان تعتبر من كبريات الأمم الصناعية فى العالم بالرغم من حرمانها من الموارد المعدنية والمواد الخام كمعدن البوكسيت أو المغنسيوم أو الحديد. وكلها من الضروريات اللازمة للصناعة .

وأما الهجرة — كوسيلة من وسائل حل المشكلة السكانية فى اليابان — فلعلها لا تصلح لليابانيين ولا تتفق مع طبيعتهم وميولهم ... فقد كان لهم قبل الحرب متسع للهجرة فى منشوريا وكوريا وفرموزا وبعض جزر المحيط الهادى التى كان لليابان وصاية عليها ومع ذلك لم يجعلوا من الهجرة منفذا لحل مشكلة السكان لديهم ، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى عقبات جنسية أو إلى موانع مناخية أو لأن مستوى الحياة والدخل اللازم للمهاجرين اليابانيين كان أعلى من مستوى غيرهم كما حدث فى كوريا وفرموزا .

بقى أن نتبين أن التراث العقائدى والتقليدى فى اليابان يجعل من الأسر عندهم وحدة متماسكة لا تقبل الكثير من المفاهيم الغربية ، وفى هذا أثر كبير ولا شك على المشكلة السكانية . وعلى الأخص إذا عرفنا أن موضوع تنظيم النسل كان محرما فى اليابان — قبل الحرب العالمية الثانية — تحريما قاطعاً .

وبالرغم من أن الدعوة لتحديد النسل قد أبيحت اليوم فى اليابان كما أبيح الإجهاض أيضا ، إلا أن ذلك الإجراء يحتاج إلى مرور وقت طويل حتى تتعمق فكرة تنظيم النسل فى كل طبقة من المجتمع اليابانى .

الصين

لعل الآراء قد اختلفت كثيراً فى الحقائق السكانية الخاصة بالصين وتعدادها ومستوى معيشتها المنخفض وحالتها الاقتصادية المهزوزة ، وخاصة بعد أن استتب الحكم الشيوعى . إن النشرات والتصريحات التى تصدر عن المسئولين الصينيين تقول بأن عدد السكان قد قارب الستمائة مليون نسمة .

وإذا قدرنا أن الصين كانت طيلة سنوات نصف القرن الأخير ميدانا للحروب والثورات والانقلابات وأن المجاعة والأمراض لازمت سكان الصين

سنين مديدة ، لأمكننا أن نستنتج الأسباب التي أدت إلى ثبات عدد سكان الصين بالإفراط فى المواليد والتفريط فى الوفيات . . . أى بارتفاع النسبة فيهما على السواء .

ويقول الدكتور « طومسون » فى هذا الصدد — « من المحقق أن نسبة المواليد فى الصين لا تقل عن ٤٠ فى الألف ، أما نسبة الوفيات فالمرجح أنها لا تقل عن ٣٥ فى الألف والوفيات فوق ذلك تختلف من سنة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر . وهذا التأرجح فى نسبة الوفيات يعتبر من مستلزمات البلاد التى ليس فيها — كالصين — أية خدمات صحية وتعيش فى مستوى الكفاف حتى فى السنوات الرائجة[1] » .

وتقدر الأراضى الزراعية فى الصين بثلاثمائة وأربعين ألف ميل مربع . ومعنى ذلك أن مئات الملايين من سكان الصين قد فرض عليهم أن يقتاتوا ويعيشوا عيش الكفاف فى مساحة ضيقة محدودة من الأرض .

ولكن بالرغم من ضيق الأرض المنزرعة فى الصين ، فقد بذل الفلاح الصينى كل جهده فى استغلالها بما لديه من خبرة قديمة موروثة . والمفروض أن الصينيين لا يستعملون السماد الكيماوى الذى يزيد من خصوبة الأرض وإنما يقصرون تسميد الأرض على السماد المستخرج من فضلات دورهم وزراعتهم. ولعل من أكبر العوائق للاصلاح الزراعى فى الصين ، أن الفلاحين أنفسهم يقاومون الإصلاحات الحديثة فى الزراعة وفوق ذلك لا يبدون أية عناية بالماشية أو بغرس البساتين أو بتهذيب الغابات أو تشجير المرتفعات .

---

(1) Thompson, W. "Population & Progress in the Far East" page 215 — 217.

أما الصناعة فى الصين فلعلها هى الأخرى متأخرة بالرغم من توفر الفحم والحديد الخام لديها.. وإن كان بعض الخبراء يرجع أسباب تأخرها الصناعى إلى فقرها فى النحاس والبترول والكبريت . ولا تعنى عدم كفاية موارد الصين المعدنية أنها لن تستطيع أن تبنى اقتصادياتها على الصناعة ، ولكنها تستطيع أن تستبدل بفائض محصول الأرز والقمح الذى لديها قدراً من هذه المعادن .

أما التقاليد الاجتماعية والعقائدية فى الصين — وأهمها تركيز كل أعباء الأسرة ومسئولياتها على « كبير » العائلة — فهى فى الواقع تزيد مشكلة السكان تعقيداً . وعلى الأخص إذا لاحظنا أن من العقائد الصينية الراسخة فى نفوس كل طبقات الشعب ، فكرة « عبادة السلف الصالح » .. تلك العقيدة التى تقدس الأبوة وتذكى فى كل أفراد الشعب حب التناسل وإنجاب الأبناء ، وهذا طبعاً يؤدى إلى ارتفاع نسبة المواليد .

وأما هجرة الصينيين — سواء أكانت داخلية أو خارجية — فدوافعها نفسية أكثر منها اقتصادية أو سياسية . ولقد ظل الصينيون يهاجرون مدة خمسة عشر قرناً من المناطق الساحلية إلى الجزر المتاخمة لبحر الصين وخليج البنغال .. ويبلغ تعداد الصينيين الذين يقطنون الجنوب الشرقى من آسيا ، حوالى خمسة ملايين ، وذلك من مجموع الصينيين فيما وراء البحار البالغ عددهم عشرة ملايين . هذا بالرغم من عدم وجود منافذ للهجرة الداخلية فى الصين كما لا يوجد احتمال لهجرة الصينيين إلى بلاد وأصقاع ترحب بهم ، فى أعداد كثيرة فى المستقبل

وفوق كل ذلك نجد أن طبيعة « الصينى » طبيعة محافظة لاتحيد عن التمسك بتقاليدها القديمة . ومن هنا يتردد الصينيون كثيراً فى ترك بلادهم الأصلية وبيوتهم وعائلاتهم من أجل إقامة العلاقات مع أصدقائهم أو أقربائهم فى بلاد بعيدة لا يعرفونها ويبدأون الحياة فيها من جديد .

وأما الدعوة إلى تنظيم النسل فى الصين — من حيث منع الحمل وتنظيم النسل — فلا تلقى أى اهتمام من جموع الشعب . وقد يرجع ذلك إلى جهل الطبقات العامة إو إلى تمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم القديمة أو عدم وجود تخطيط اجتماعى هادف وسياسة سكانية مرسومة ونظام اقتصادى واضح .

الهند

تتركز المشكلة السكانية فى الهند ، فى ارتفاع نسبة الإخصاب مع ارتفاع فى نسبة الوفيات . والنتيجة الطبيعية لهذين العاملين ، هى الزيادة فى عــــدد السكان — التى تبلغ أكثر من أربعــة ملايين نسمة سنوياً — وبالتالى الانخفاض المريع فى مستوى المعيشة .

لقد بلغ تعداد الهند فى سنة ١٩٤١ مايقرب من ٣١٨ مليون نسمة ، ثم ارتفع فى سنة ١٩٥٠ إلى ٣٦٢ مليون نسمة . . أى أن الزيادة فى عدد سكان الهند ، بلغت ٤٤ مليوناً فى عشر سنوات .

ولعل هذه الزيادة فى سكان الهند لاترجع إلى ارتفاع عدد المواليد ، وإنما إلى تأرجح فى عدد الوفيات نتيجة لظروف الحرب أو المجاعات أو الأوبئة .

ففى خلال السنوات العادية كانت نسبة الوفيات مرتفعة على الدوام بسبب سوء الأحوال الصحية وسوء التغذية ، أما فى السنوات العجاف فقد ارتفعت نسبة الوفيات بدرجة مروعة . والغريب فى أمر الهنود أن تكون معظم الوفيات فى الأطفال وفى النساء ، فتقول الإحصائيات الهندية أن كل مائة مولود يموت ربعهم فى السنة الأولى من عمرهم ، وفى نهاية السنة الخامسة من مولدهم يكون قد فارق الحياة ٤٠ ٪ منهم . ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود برامج لتحسين الصحة فى الهند ، ولمكافحة الأمراض المتوطنة هناك وأخصها الملاريا والكوليرا والجدرى والدوسنتاريا .

وأما كثرة الوفيات بين نساء الهند ، فقد ترجع إلى شيوع الزواج الباكر وإلى تحريم زواج الأرامل . . فالزواج فى الهند فرض واجب على كل بالغ وبالغة . أما الزواج الباكر فقد أضعف صحة الزوجات وعلى الأخص الصغيرات السن اللواتى لم تكتمل فيهن نضوج الأنوثة ثم يحملن ويلدن . وقد جاء فى تقرير مؤتمر النساء الهنديات أن خمسين فى المائة من المتزوجات فى الهند لا تزيد أعمارهن عن ١٥ سنة . ومن هنا قل عدد الإناث فى الهند ونقص عددهن عن الذكور بنسب واضحة .

وقد نضيف إلى ذلك عامل آخر — له أثر ظاهر على ضعف الصحة العامة من النواحى البيولوجية — وهو قصر التزاوج على أفراد الطائفة الواحدة . كما كان يحدث عندنا فى مصر عندما كانت عائلات الصعيد تحرم الزواج من خارج أفراد

العائلة الواحدة — ولكن نظام الطائفية فى الهند يختلف فى دوافعه عن دوافع تلك العادة التى كانت متبعة فى بعض عائلاتنا الصعيدية . . فهم هناك يحتمون التزاوج داخل الطائفة للابقاء على عامود « النسب النقى » — كما يسمونه — حتى لاتختلط الإنساب .

وإذا استعرضنا موضوع الأراضى فى الهند ، فسنجد أن الزراعة هناك تتميز بالوسائل البدائية والاعتماد على الأمطار الموسمية غير المنتظمة ، وبتجزئتها وفقاً لما تقضى به شريعة الميراث عند الهندوكيين والمسلمين (التى تجعل العقار الموروث حقاً للذكور جميعاً بأنصبة متساوية) مما يجعل الملكية غير اقتصادية كما يحمل الأغلبية على الاعتماد على الأرض باعتبارها إحدى وسائل الكسب .

وليست وسائل الزراعة فى الهند مسئولة عن قلة الغلة التى تخص الفرد فحسب ، بل هى مسئولة عن الانحطاط التدريجى فى جودة الأرض ونقصها بعوامل التعرية وقلة أشجارها .

ومع ذلك فالمجال متسع أمام الهنود لتحسين مزارعهم وزيادة إنتاجها .. لقد كانت مساحة الأرض المهملة فى الجمهورية الهندية وفق إحصاء سنة ١٩٥٩ حوالى ٨٨ مليون فدان أى مايقرب من ١١ ٪ من مجموع الأرض القابلة للزراعة والتى تقدر بـ ٤١٧ مليون فدان . لايزرع منها إلا ٥٦ ٪ ،

أما القابلة للزراعة ولـكنها متروكة فتقدر بـ ٢١ ٪ ، وأما الأراضى المتروكة للدورة الزراعية فتقدر بـ ١١ ٪ .

وقد جاء فى تقرير اللجنة الملـكية الزراعية بالهنـد سنة ١٩٢٦ ، الفقرة التالية : — « .. من العسير أن يصدق الإنسان أن كل هذه المساحة العظيمة التى توصف بأنها غير قابلة للزراعة — والتى تبلغ مساحتها ١٥٠ مليون فدان — أنها غير صالحة للزراعة .. فالهند لم تستنفد كل ما يمكن استغلاله فى أرضها الزراعية مع التسليم بأن هذه الأرض ليست عظيمة الجودة » .

إن زيادة الإنتاج فى الهنـــــد ومضاعفة الأرض القابلة للزراعة لن يكفلا وحدهما حل المشكلة السكانية ما لم ينتقل عدد كبير من الهنود — الذين يمارسون الآن الزراعة — إلى العمل فى قطاع الصناعة .

فالتصنيع فى الهند مجاله كبير ويمكن أن يخطو بالهنود خطوات واسعة فى سبيل رخائهم ورفع مستوى معيشتهم ، فلديهم كل المصـــــادر والاستعدادات والامكانيات اللازمة لذلك ، من مواد خام وموارد مالية وكفاية مهنية وسوق لتصريف المصنوعات .

حقيقة أن التصنيع الذى تم فى الهند فى الثلاثين سنة الأخيرة لم يساعد على تخفيف الضغط السكانى ، ذلك لأنه كان ارتجاليا لم يبن على تخطيط مرسوم واضح ... فقد كانت نسبة من احترف الصناعة الحديثة أقل من جزء من مائة جزء من مجموع السكان . مما ترتب عليه تأخير الصناعات المنزلية وزيادة عدد المتعطلين. أما التصنيع السريع المبنى على خطة مرسومة وهو مايتم اليوم

مصحوباً بتحسين الصناعات المنزلية ،فهو الذى يمكن أن يساير زيادة السكان فى الهند ، وهو الذى يستطيع أن ينتزع السكان الزائدون من الأرض المزدحمة إلى المصانع .

وإذا أردنا أن نبحث موضوع « الهجرة » كوسيلة لحل الضغط السكانى فى الهند ، فسنجد أنها وسيلة غير مجدية ... أما الهجرة الداخلية فمجالها ضعيف نظراً لعدم وجود أراض خالية داخل حدود الهند الجغرافية . كذلك ليست هناك فروق فى مستويات المعيشة تدفع الهنود إلى الانتقال من ولاية إلى أخرى طلباً للرزق ، وإذا أضفنا إلى ذلك العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية التى تربط الهندى بأسرته وبيته ومسقط رأسه ، لعرفنا أن أسلوب الحياة فى الهند لا يشجع الهنود على الانتقال من مكان إلى آخر داخل بلادهم .

أما الهجرة الخارجية فلعلها بدأت منذ عام ١٨٣٤ عندما ألغى الرق فى الإمبراطورية البريطانية ... فقد جمعت بعض المؤسسات الأنجليزية عدداً من الهنود الزراعيين المتعطلين وأبرمت معهم العقود الصورية بمدد مختلفة وبعثت بهم إلى المستعمرات وإلى جهات مختلفة خارج بلادهم كعمال مسخرين . وقد انحسر مد الهجرة الهندية فى الفترة ما بين ١٩٠٨ و ١٩٢٣ حتى كاد ينقطع من سنة ١٩٣٩ . والیوم لا یکاد یکون هناك أية هجرة هندية ... ويبلغ تعداد الهنود فى الخارج — سواء المولودون فى الهند أو خارجها — ما يقرب من أربعة ملايين . أى جزءا من مائة جزء من مجموع سكان الهند والباكستان ، مع أن الهند فى حاجة ملحة إلى أن تفكر من جديد فى موضوع الهجرة الخارجية كأساس فعال من أسس تخفيف الضغط السكانى لديها .

وإذا قررنا فى بحث الوسائل التى تخفف من الضغط السكانى فى الهند ، فسنصل حتما إلى الوسيلة الهامة الفعالة وهى تنظيم النسل ... وبالرغم من الجمود الذى عرف عن سواد الشعب الهندى فلا نعتقد أن هناك معارضة منظمة ضد تحديد النسل ، لا من الطوائف المختلفة ولا من السلطة الحاكمة . فقد قالت لجنة الصحة العامة التى عينتها الحكومة الهندية سنة ١٩٤٦ فى تقريرها :

« كلنا على اتفاق أنه إذا كان من المحتمل أن يضر الحمل بالأم أو بالمولود فكل المبررات تدعو إلى استعمال موانع الحمل ، وفى هذه الحالة يجب على الحكومة أن تزود — بتعليمات موانع الحمل — كل دور الأمومة والطفولة والصيدليات والمستشفيات التى تقوم بالإسعاف الطبى للنساء » .

وإبان الحرب العالمية الثانية وقبل أن تحظى الهند بسيادتها ، انتخب « المؤتمر الوطنى » لجنة قومية للتخطيط برئاسة بانديت « جواهر لال نهرو » وضعت عدة قرارات اصلاحية هامة ، وجاء فى أحد مقرراتها .. « .. إنه للمصلحة الاقتصادية العامة ، ولضمان السعادة العائلية ، وللوصول إلى تخطيط قومى صحيح ، لا بد من تنظيم الأسرة وتحديد أفرادها . وعلى الدولة أن تأخذ على عاتقها تشجيع هذا الأمر . ومن الواجب أن نبين فائدة العلم بوسائل تحديد النسل الزهيدة الثمن المضمونة النتائج ، وأن ننشر هذه الوسائل ويجب أن تقام عيادات تحديد النسل ، وأن تتخذ كل الوسائل لمنع الإعلانات عن الطرق الضارة فى تنظيم النسل » .

وفى سنة ١٩٥٠ تشكلت لجنة تخطيط برئاسة « جواهر لال نهرو » نفسه — رئيس الحكومة — وضعت تقريراً هاماً فى هذا الشأن ، جاء فيه ..

« ... المقصود بتخطيط الأسرة ، خفض نسبة المواليد مدة من الزمن ، فإن ذلك يعتبر خطوة سريعة نحو تحسين الصحة العامة وبخاصة صحة الأمهات والأطفال ... إن كثرة المواليد وضيق الفترات بينهما ، تتلف صحة الأم ... إن ارتفاع نسبة المواليد مع الفقر وسوء التغذية لا بد أن يكون له علاقة قوية بزيادة وفيات الأطفال وكثرة الأمراض وتشويه خلقتهم ... وعندوضع تخطيط لرفع مستوى المعيشة ، يجب أن نكفل للأفراد حياة أصح وأسعد ... إن التخطيط العائلى هو أول خطوات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للشعب كله ».

الجزء الثاني

أوجه علاج المشكلة

الفصل السادس — السكان والطعام

الفصل السابع — الثروة المعدنية والطاقة المحركة

الفصل الثامن — إمكانيات التصنيع

الفصل التاسع — الهجرة الدولية

الفصل العاشر — تخفيض معدلات المواليد

الفصل السادس

السكان والطعام

الجوع هو أول الآثار الصارخة للفقر والفاقة والاعتلالات الصحية والتوترات السياسية والدولية فى العالم . وهناك من الأدلة الدامغة على أن ثلثى سكان العالم فى الوقت الحاضر لا يحصلون إلا على قدر ضئيل من الطعام(١) . ومما يزيد من خطورة هذا الوضع أن كل يوم جديد يزيد جيش الجياع فى العالم بما يربو على مائة ألف نسمة يطلبون الطعام بإلحاح .

ورب قائل أننا نستطيع إطعام هذا العدد الهائل من السكان ببذل الجهود لزيادة معدل إنتاج الطعام ، وأن هذه الجهود ستكلل ولا شك بالنجاح ، إلا أن الوضع الصحيح للمشكلة يتطلب الإجابة على السؤال الآتى : إذا كان فى الإمكان زيادة الكمية المنتجة من الطعام فى هذا العالم فإلى أى مدى سوف تستمر هذه

---

(١) لقد حذر كينز العالم بعد الحرب العالمية الأولى أن شيطان مالتس قد خرج من القمقم وأصبح ذو خطر يهدد السكان ! ! وفى رأيه أن زيادة السكان فى أوروبا أدت إلى نقص فى نصيب الفرد الواحد من الطعام .

M. Keynes "The Economic Consequences of the Peace" London 1920. page 8.

الزيادة فى المستقبل ؟ وهل يمكن زيادة الكمية المنتجة من الطعام فى مناطق الانفجارات السكانية بمعدل يفوق معدل زيادة السكان ؟

يدلنا التاريخ الإنسانى على حقيقة أساسية هى أن الأعداد السكانية فى زيادتها أو نقصها إنما تتوقف على الكمية الموجودة من الطعام . فعندما مارس الإنسان الزراعة منذ أكثر من سبعة آلاف سنة أمكن أن يتزايد العدد بسهولة ، كما تمكن الإنسان من الاستقرار بصفة نسبية فى حياته على الرغم من الأزمات الزراعية والمجاعات التى استمرت تحد من معدل الزيادة السكانية حتى القرن السابع عشر . ومنذ ذلك الوقت بدأت الأعداد البشرية فى الزيادة بمعدل سريع للغاية . فقد أمكن نقل الغذاء من المناطق التى تنتجه بمقادير وفيرة إلى المناطق والجهات التى لا تستطيع إنتاجه بوفرة . وبذلك أمكن القضاء على المجاعات المحلية . كما تمكن الإنسان خلال القرون الثلاثة الماضية من توسيع رقعة المساحة المزروعة من الأرض ، وأخيراً فإن الثورة الفنية والزراعية التى حدثت فى القرن الماضى كان لها أثر كبير فى زيادة معلوماتنا الزراعية الفنية فأصبحنا نعرف كيف نزرع أنواع النبات المختلفة وكيف نستأنس الحيوانات ونستفيد منها فوائد اقتصادية جمة . وقد أتاحت لنا الوسائل الزراعية الفنية الاستفادة من الأرض أكبر فائدة ممكنة .

ولكن على الرغم من هذا التقدم الكبير فى الفن والمجهود الزراعى فإن ثلثى سكان العالم يحصلون اليوم على الحد الأدنى من الطعام ويعيشون دائماً على شفا حفرة من الجوع . إن ربع سكان العالم يعتبرون سيئى التغذية ، فى حين أن سكان أمريكا الشمالية عموماً وأجزاء من أوربا والاتحاد السوفييتى والأوقيانوسية وجزءاً صغيراً من أمريكا الجنوبية

يحصلون على الطعام الكافى . ولا شك أن المستوى الغذائى المرتفع الذى يتمتع به المواطنون فى الولايات المتحدة لا يقتصر عليهم وحدهم ، بل يشاركهم فيه سكان كندا واستراليا ونيوزيلندا والأرجنتين وأرجواى ، وهؤلاء جميعاً يكونون ما يقرب من ٩ ٪ فقط من سكان هذا العالم .

ولا ينتظر حدوث تحسن فى الإنتاج الغذائى فى العالم فى المستقبل القريب مالم يتقدم الفن الإنتاجى والتعليم ويعم انتشارهما فى أجزاء العالم. حقاً لقد ازدادت الكميات المنتجة من الطعام فى العالم بأسره بمقدار يتراوح ما بين ١٠ ، ١٥ ٪ خلال السنوات الأربعين التى سبقت بداية الحرب العالمية الثانية ، غير أن هذه الزيادة فى السكان بلغت ٣٠ ٪ فى نفس هذه المدة . وقد كان للحرب العالمية الثانية أثر واضح فى الإقلال من كميات الغذاء المنتجة ، حتى أن مستوى الإنتاج الغذائى قبل هذه الحرب لم يصل إليه العالم إلا فى سنة ١٩٥٢ ، أى بعد انقضاء ثلاثة عشر عاماً منذ نهاية الحرب . فى حين زاد عدد السكان فى نفس هذه المدة فأصبح هناك عددا أكثر يتحتم إطعامه . وهكذا واجه العالم اتجاهاً عاماً طويل الأمد لا بوجود عدد كبير من السكان لا يجدون القوت فحسب بل بزيادة حدة جوعهم سنة بعد أخرى .

ولا تقتصر مشكلة تباين الغذاء بين المناطق على مجرد إنتاج الطعام واستهلاكه بل تتعدى ذلك إلى إبراز لمشكلة أخرى ذات طابع اقتصادى بحت. إن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا التى تنتج فائضاً كبيراً من الطعام بفضل الطرق والوسائل العلمية الحديثة فى الزراعة أصبحت تخشى وجود هذا الفائض

وتعمل على تصريفه فى الخارج بأى شكل من الأشكال[١] .

وهى تهدف دائماً إلى تصريفه فى الدول المزدحمة بالسكان التى تحتاج دائماً إلى المزيد من الطعام . إلا أن الدول الأخيرة بحكم الزيادة السكانية بها وضعف القوة الشرائية للمواطنين لا تستطيع بسهولة شراء الكميات المعروضة عليها والتى لا تحتاجها الولايات المتحدة أو كندا ... وهنا تبرز معالم المشكلة .

ولقد أشارت مؤتمرات عدة لهيئة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى نفس هذا الموضوع ، فقد نص مؤتمر سنة ١٩٤٣ مثلا على ما يلى : «لا فائدة من إنتاج المزيد من المواد الغذائية ما لم تكن لدى الأفراد والدول القوة الشرائية اللازمة لاستيعاب هذه الزيادات . ومن ثم يجب تقوية الاقتصاديات القومية فى الدول النامية بحيث تصبح القوة الشرائية هناك قادرة على تزويد المواطنين بما يلزمهم من الغذاء . فإذا توافر العمل لكل عامل واتسعت مجالات الصناعة وألغى الاستغلال وزادت حرية الهجرة من الدول المزدحمة إلى الدول غير المزدحمة وتحسنت وسائل تمويل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية أمكن حينئذ إنتاج الطعام اللازم لبنى الإنسان[٢]» .

---

(١) أشار اللورد بويداور إلى هذه المشكلة عندما قال « إن الإنتاج الزراعى الوفير الذى تتمتع به الولايات المتحدة هو فى حد ذاته مشكلة اقتصادية ينبغى أن تؤخذ دائماً فى الاعتبار » .

Lord Royd Orr, "The Food Problem" Scientific American (New york) August 1950.

(2) "Hot Spring Conference on food & Agriculture" United Natins I943.

وهذه بالطبع أهدافاً ومثل عليا عريضة يصعب وضعها موضـع التنفيذ فى عالم اليوم الملىء بالانفعالات السياسية وبالحروب البـاردة وبالمبادىء الإيدولوجية المتصارعة .

إن الظاهرة الرئيسية فى إنتاج الطعام فى العالم هى أن الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة ، هى التى يفيض عندها الطعام وتحاول تصديره إلى الخارج بينما دول المناطق المزدحمة بالسكان لا يفيض لديها الطعام وتضطر إلى شرائه من الخارج . فكأن جزءا كبيراً من مشكلة الطعام فى الدول المزدحمة قد تحول من مجرد مشكلة زيادة رقعة المساحة الزراعية إلى كيفية حصول هذه الدول على العملات الأجنبية (وخاصة الدولار) اللازمة لشراء فائض الطعام من الدول المنتجة له .

ولكن كيف تشترى الدول المزدحمة بالسكان ذات الإنتاجية المنخفضة هذه الكميات المتزايدة من الطعام ؟ لا بد لها من التصدير . فالتصدير إلى الخارج هو الوسيلة الطبيعية للحصول على العملات الصعبة التى عن طريقها يتم شراء الطعام . والدول النامية فى مراكز الخطر السكانى بحكم تاريخها الطويل مع المستعمر لم تتقدم صناعياً حتى تصدر المواد والسلع التامة الصنع بل هى أقرب ما تكون إلى التخصص الشديد فى محصول واحد أو مادة أولية واحدة تصدرها إلى الخارج ، وبالذات إلى الدول الصناعية المتقدمة . فقد دلت الإحصاءات على أن صادرات الدول النامية المزدحمة بالسكان من المادة الأولية تصل إلى ما يقرب من ٤٠٪ من دخلها القومى . ومن ثم فإن التقلبات الإقتصادية والأزمات التى

تطرأ على الدول الصناعية المستوردة لهذه المادة الأولية تؤثر تأثيراً مباشراً على هذه الصادرات وبالتالى على حصيلتها من النقد الأجنبي الذى تشترى به الطعام من الخارج .

إن المسئولين من اقتصاديي الدول النامية يوجسون خيفة من موقف التبعية الذى يربط اقتصادهم القومى بالظروف الاقتصادية التى تسود الدول الصناعية المتقدمة ، تلك الظروف التى ليس لهم عليها سلطان أو رقيب والتى قد تسىء إلى اقتصادهم القومى أيما إساءة . ومن ثم اتجهوا إلى تنويع أسس الاقتصاد القومى الداخلى حتى لا يعتمدون اعتماداً كبيراً على مادة واحدة فى تجارتهم الخارجية . كما رسموا الخطط الاقتصادية على أساس تنمية أكثر من قطاع اقتصادى على الرغم من الجهود المضنية التى ينبغى بذلها لتحقيق هذا الهدف . ولما كانت المواد الأولية هى المصادر الرئيسية للحصول على العملات الصعبة فإن الدول النامية تبذل قصارى جهدها فى سبيل رفع أسعارها أو على الأقل الحيلولة دون ذبذبتها فى المستقبل حتى لاتتقلب هبوطاً وصعوداً بشكل يؤثر على النشاط الاقتصادى فى البلاد .

والخلاصة أن الدول النامية المزدحمة بالسكان يجب أن تركز اهتماماً كبيراً فى زيادة صادراتها مهما كلفها ذلك من جهد لتحصل عن طريق هذه الصادرات على العملات الصعبة اللازمة لها لتمويل التنمية الاقتصادية فى الداخل أولا ولشراء ما يلزمها من الطعام من الدول المنتجة له ثانياً .

وليس معنى ذلك أن مشكلة الطعام فى الدول النامية قد تركزت فى

كيفية زيادة الصادرات والحصول على العملات الصعبة لشراء الطعام ؟ إذ أن هذه المشكلة تمثل الجانب الإقتصادى الدولى للمشكلة ، ولا تمثل بالطبع جميع المشاكل المرتبطة بإنتاج الطعام فى الدول المزدحمة بالسكان .

إن توزيع الأراضى الزراعية المنتجة للطعام يلعب دوراً هاماً فى إبراز معالم المشكلة. فمساحة الأراضى المنزرعة اليوم تقرب من ٤ر٢ بليون فدان ، ومعنى ذلك أن نصيب الفرد الواحد من سكان العالم من الأراضى الزراعية يقرب من فدان واحد فى المتوسط . ولكن المشكلة أن السكان موزعون بشكل غير متساو على هذه الأراضى ، فيخص الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية فدانان مزروعان ، بينما يخصه فى كندا — حيث تتسع الأرض نسبياً ويقل السكان — ثلاثة أفدنة وثلاثة أعشار الفدان : على حين أن الفرد فى اليابان لا تزيد أحقيته عن خمس فدان . وفى آسيا بوجه عام نجد أن نصيب الفرد لا يزيد عن نصف فدان فى المتوسط ، وفى أوربا الغربية تصل النسبة إلى ما يقرب من فدان واحد .

أضف إلى ذلك أن الأراضى الزراعية فى العالم تزرع بطرق وأساليب مختلفة، الأمر الذى يؤدى إلى تفاوت ما تغله من الناتج الزراعى . فالفدان الواحد فى الولايات المتحدة ينتج من الطعام ما يقرب من ٤٥٠٠ سعر حرارى فى اليوم الواحد . وهذا الناتج يزيد عن إنتاج آسيا الذى يبلغ ٤٠٠٠ سعر حرارى فى اليوم . أما غلة الفدان فى أوربا الغربية حيث الزراعة الكثيفة فتتراوح ما بين ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ سعر حرارى فى اليوم . وأشد ما يكون تركيز الوسائل الزراعية فى اليابان حيث يؤتى الفدان ١٣٫٠٠٠ سعر حرارى — أى ما يزيد

على ثلاثة أمثال ونصف مثل ما ينتجه الفدان المتوسط من أراضى العالم اليوم .

ويبدو أن التفاوت فى الإنتاجية الزراعية فى مناطق العالم المختلفة لا يرجع إلى أسباب تتعلق بالخصب والمناخ وإنما يرجع — فى الدرجة الأولى — إلى المعرفة الفنية ووفرة السكان . إن الثورتين الزراعية والصناعية اللتين حدثتا فى القرن الماضى فى بعض جهات العالم كالولايات المتحدة وغرب أوروبا وأستراليا أدتا إلى تغيرات شاملة فى الفن الإنتاجى الزراعى وطرق استخدام الآلات الزراعية . إن أكثر جهات العالم ازدحاماً بالسكان وبالتالى أكثر جهات العالم حاجة للمزيد من الإنتاج الزراعى لم تستطع بعد الاستفادة من التحسينات والمستحدثات العلمية التى نعم بها غيرهم . إلا أن الغالبية من السكان الآسيويين يتضورون جوعا وهناك كل الدلائل على أن الإنتاجية عن الفدان الواحد يمكن أن ترتفع إلى مستوى أعلا من مستواها الحالى . أما لماذا لم يحدث ذلك فلأن المعلومات الزراعية والفنية والتسهيلات الصناعية فى المجال الزراعى التى تعمل على زيادة غلة الفدان ليست متوافرة هناك بنفس الدرجة التى تتوافر بها فى الدول المتقدمة .

ونذكر على سبيل المثال أن الزراعة الهندية على وجه العموم قلما تستخدم السماد بكثرة ، والفلاح الهندى العادى قلما يعرف عن التسميد الزراعى أو طرق التغذية الصحيحة للنبات أو مكافحة الحشرات بالكيماويات المبيدة وغير ذلك من الوسائل والطرق الزراعية العلمية التى تستخدم بكثرة فى العالم الغربى .

إن السبب الأساسى فى ارتفاع إنتاجية الفدان فى الدول الغربية عنها فى الدول النامية فى أفريقيا وآسيا يرجع إلى مدى تطبيق العلم الحديث فى الرى والصرف والتسميد وتهجين النبات ووسائل إبادة الحشرات وما إلى ذلك . كما أن استخدام الآلات فى الزراعة كان له أثر واضح فى زيادة المنتج الزراعى إذ أنه خلق الوسائل الملائمة للزراعة فى ظروف مناخية متقلبة .

ولكننا حريون ألا نبالغ فى جدوى استخدام الآلات فيما يتعلق بغلة الفدان فإن أكبر ما تجديه الآلات أن تزيد المحصول بنسبة اليد العاملة وتنقص ساعات العمل فيخلو الوقت للاشتغال فى أعمال الصناعة .

وهناك علاقة وثيقة بين كثافة الزراعة فى الدول الصناعية المتقدمة وبين نسبة القوة العاملة المستخدمة فى الزراعة . إن اليابان تستخدم نصف قوتها العاملة فى الإنتاج الزراعى على حين تستخدم دول غرب أوروبا ما بين ربع إلى ثلث السكان فى الزراعة ، أما فى الولايات المتحدة فإن النسبة تقل عن ذلك بكثير ؛ إذ أن ٩٪ فقط من اليد العاملة تعمل فى الأرض. ومن هنا حق القول بأن الزراعة الكثيفة تحتاج إلى استخدام عدد كبير من الأيدى العاملة ؛ إذ لا غني لتركيز وسائل الزرع من تركيز القوى العاملة .

إن زيادة المنتج من الطعام مشكلة لا يصعب حلها إذا تمكنا من نشر الفن الإنتاجى والتسهيلات الصناعية المرتبطة بالزراعة فى مناطق العالم النامية ، وهى الوسائل التى كان لها أثر واضح فى زيادة المنتج من الطعام فى الدول المتقدمة ؛ إذ يمكن مضاعفة متوسط إنتاج المناطق المزرعة حالياً بمجرد رفع إنتاج الأرض

إلى المستوى الذى يتصف به إنتاج الأرض فى العـالم الغربى اليوم . فكل ما ينبغى أن نفعله هو أن نعمم وسائل الفن والإنتاج الزراعى المتبعة اليوم فى الغرب ، ونعنى بذلك فن التسميد الزراعى وتحسين الإنتاج الزراعى بالتهجين الزراعى ومكافحة الحشرات .

وإذا تساءلنا الآن عن السرعة التى ينتظر أن يزيد بها الإنتاج الزراعى كنتيجة لنشر المعرفة بالفن الزراعى الحالى ، فسنجد أنفسنا مضطرين إلى دراسة المدة التى استلزمتها زيادة إنتاج الطعام فى الدول التى حدثت فيها ثورات صناعية وزراعية . فالثورات الفنية التى حدثت فى اليابان مثلا بدأت فى منتصف القرن التاسع عشر وظل عدد السكان هناك لا يتغير لفترة طويلة سبقت سنة ١٨٧٠ ، كما كان إنتاج الرز والغذاء بوجه عام كذلك فى حالة من الثبات . وقد أمكن جمع إحصاءات وبيانات عن الأراضى اليابانية المزروعة وإنتاج الفدان الواحد فى الفترة ما بين ١٨٧٨ إلى اليوم .

إن إنتاج الرز — وهو المحصول الرئيسى هناك — قد ارتفع ببطء ولكن بطريقة منتظمة حيث تضاعف فى فترة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ سنة . والسبب الأساسى لهذه الزيادة هو زيادة ناتج الفدان الواحد ؛ ويعزى سبب ذلك كله إلى التوسع فى استخدام الأسمدة وتطبيق مبادئ الوراثة والفن الزراعى فى إنتاج غلات ذات قيمة عالية .

ولقد سارت الزيادة فى إنتاج الزراعة اليابانية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين جنباً إلى جنباً مع زيادة مماثلة فى

أوروبا العربية . ففى كلتا الحالتين زاد إنتاج الطعام بمعدل ٢٪ فى السنة تقريباً، أى أن مضاعفة الإنتاج قد تمت فى غضون فترة تتراوح ما بين ٥٠ و ٦٠ سنة مما يفهم أن زيادة الزراعة بطيئة بالقياس إلى زيادة الصناعة . إذ قد علمنا أن المنتج من الحديد والصلب فى اليابان كان يتضاعف كل خمس سنوات خلال هذه الفترة .

إن الزيادة فى الإنتاج الزراعى قد تمت فى الماضى على أساس يقرب من ٢٪ فى السنة فى كل من الإطار الآسيوى والإطار الأوروبى . ولكن هل يحتمل أن يتحقق تزايد سريع آخر فى المستقبل وخاصة بعد أن تعلمنا اليوم الكثير من الفنون والعلوم الزراعية وأصبح من السهل نشر هذه العلوم والفنون ؟

إن الإجابة على هذا السؤال هى أننا اليوم نعرف فعلا كيف نزيد إنتاجنا للطعام وكيف نسرع الخطى نحو هذه الزيادة . فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا حيث المعلومات الفنية الوفيرة فى علوم الأحياء والزراعة وحيث الخدمات والخبرات الزراعية الممتازة زادت الإنتاجية الزراعية فى العشرين السنة الماضية بمعدل ٢ ٪ فى السنة ، والإنتاج الزراعى هناك يتزايد بنفس المعدل الذى يتزايد به عدد السكان تقريبا . ومن المعروف أن مستوى التغذية الأمريكى فى ارتفاع، ولا يوجد ما يمنع من حدوث زيادة أخرى سريعة فى إنتاج الطعام . ولكن الظروف الاقتصادية فى بعض الدول النامية فى آسيا وأفريقيا ذات التغذية السيئة تتطلب سياسات أخرى فى إنتاج الطعام .

وقد وضعت مؤسسة روكفلر الأمريكية برنامجا لزيادة إنتاج الطعام في المكسيك منذ أكثر من عشرين سنة مضت ونجحت فى زيادة هذا الإنتاج خلال هذه المدة بمعدل ٨٠ ٪ — أى بمعدل زيادة سنوية ٤ ٪ ، وقد ارتفعت نسبة الطعام بحساب الفرد الواحد ارتفاعاً مناسباً بالرغم من تكاثر عدد السكان بنسبة ثلاثة فى المائة كل سنة .

وترجع أسباب هذه الزيادة الكبيرة فى إنتاج الطعام فى المكسيك إلى الزيادات الكبيرة فى مساحة الأراضى الزراعية بما تم من مشروعات عظيمة للرى والصرف وما قام به المكسيكيون من مجهودات لزيادة الوعى الزراعى ونشر العلوم والفنون الزراعية بين الفلاحين . كما لا يخفى أيضا أن الولايات المتحدة قد بذلت العون والمعونة الصادقة نحو المكسيك فى تنفيذ مشروعاتها الإنتاجية ، مما دعا إلى القول بأن ماحققته المكسيك من سرعة التقدم فى الميدان الزراعى يعتبر رقماً قياسياً فى هذا المجال اليوم .

أما معدل زيادة إنتاج الطعام فى الدول الآسيوية فقد كان دون معدل المكسيك . وهو فى حد ذاته يقل عن معدل زيادة السكان هناك . فالهند مثلا — على الرغم من مجهوداتها العنيفة فى المجال الزراعى حيث خصصت ما يقرب من خمس ميزانية مشروع السنوات الخمس الأولى للقطاع الزراعى (مشروعات للرى ومؤسسات لصناعة السماد وخدمات زراعية مختلفة) — على الرغم من هذه المجهودات فإن الإنتاج الإجمالى للطعام هناك لم يزد إلا ١٥ ٪ فقط — أى بمعدل ٣ ٪ فى السنة — ولا يزال سكان الهند فى مستوى غذائى منخفض .

عما كانوا عليه قبل الحرب العالمية الثانية نظراً للزيادة الكبيرة في الأعداد السكانية كل عام .

ومن ثمّ فمن المحتمل أن تزيد الإنتاجية الزراعية طالما بذلت الكفاية من الجهد والفن . ونحن نعتقد أن معدلا قدره ٣٪ في السنة يمكن أن يتحقق بسهولة ، كما يمكن أن يرتفع هذا المعدل إلى ٤ ٪ في السنة بزيادة المجهود والكفاية الإنتاجية . وقد سبق أن بيّنا أن السكان في المناطق النامية يتزايدون بمعدلات تتراوح ما بين ١٫٣٪ ، ٣ ٪ ، وأن هناك احتمالات كبيرة في زيادة هذا المعدل في المستقبل . وعلى ذلك فإن أفضل ما نتمناه عن طريق انتشار الفن والآلات الإنتاجية الحديثة في هذه المناطق هو حدوث زيادة في إنتاج الطعام بمعدل يفوق معدل الزيادة في الأعداد السكانية . وأن أي تأخر في نشر هذه الوسائل والآلات الزراعية الحديثة في هذه المناطق النامية سوف ينتج عنه نقص في كمية الطعام وما سوف يظهر بعد ذلك من جوع ومرض وبؤس .

ولكن من المحتمل أن تحدث زيادة ملموسة في إنتاج الطعام في كثير من الدول النامية المزدحمة بالسكان ، فإنتاج الفدان الواحد في هذه الدول لا يزال منخفضا عن المستوى الواجب أن يصل إليه بعد أن ينتشر استعمال الآلات والفن الزراعي الإنتاجي هناك . إلا أن إنتاج الطعام لن يزيد إلى ما لا نهاية . إذ لا بد أن يأتي الوقت الذي تقف فيه زيادة إنتاج الطعام عند حد معين . ومن هنا لا بد أن يواجهنا السؤال الآتي : ما هو عدد السكان الذي

نستطيع إطعامهم إذا ما وصلنا إلى هذا الحد الأقصى ؟

وقبل أن نناقش هذا السؤال ينبغى أن ندرس حدود وإمكانيات جميع الأراضى الزراعية فى العالم بأسره . فالأراضى المستخدمة اليوم لإنتاج المحاصيل الغذائية — وتعتبر من الأنواع الممتازة الخصبة — هى اليوم مستغلة فعلا فى الزراعة ومكتظة بالسكان بشكل واضح . ومن هنا فإن زيادة المساحة المنزرعة من الأراضى تستلزم الاهتمام بنوع آخر من الأراضى ، هى الأراضى الأقل خصوبة والأكثر صعوبة فى استخدامها فى الزراعة — كأراضى المنطقة المدارية الرمادية والأراضى الحمراء التى تحيطها والتى تقل فيها الأمطار . ولاشك أن هناك عقبات فنية فى استعمال هذه الأراضى وخاصة الأراضى الرطبة من المناطق المدارية فهذه الأراضى يصعب زراعتها زراعة عادية ، وهى لذلك تستلزم نفقات باهظة فى تسميدها وحفظها فى حالة زراعية جيدة .

ومع ذلك فمن المحتمل التغلب على هذه الصعاب فى المستقبل . فقد قدر الخبراء إمكان زراعة بليون فدان جديد إذا ما استصلحت بعض مناطق العالم المعتدلة والمدارية . ومما لا شك فيه أن تنفيذ ذلك سيكون له أثر كبير فى أمريكا الجنوبية وبعض الدول الأفريقية النامية حيث يمكن زيادة المساحة الزراعية بمعدل يتراوح بين ٥٠ ٪ ، ٦٠ ٪ ، كما سيكون له أثر ما فى زيادة بعض المساحات الزراعية فى آسيا إلى ما يقرب من ٣٠ ٪ من الأراضى الزراعية الحالية . وعلى فرض أن إنتاج كل من الأراضى المنزرعة حاليا والأراضى المنتظر زراعتها فى المستقبل قد ارتفع إلى المستوى الإنتاجى للأراضى فى أوروبا فما هى النتيجة

المترتبة على ذلك ؟ معنى ذلك هو تضاعف مستوى الإنتاج العالى الحالى . إلا أن تحقيق ذلك يتطلب مدة طويلة تتراوح بين ٣٠ ، ٥٠ سنة ، وإلى مقدار من المال يبلغ نحو خمسمائة بليون دولار تنفق لإقامة مراكز الإرشاد والبحوث الزراعية على جوانب الكرة الأرضية . كما ينبغى أيضا توفير رؤوس أموال زراعية ثابتة فى إقامة مصانع الأسمدة وغيرها من المواد الكيماوية اللازمة للأرض إذ يحتاج العالم إلى زيادة فى كمية الفوسفات المنتجة بما يقرب من ٢٠ مثلا للانتاج الحالى حتى يحقق هذه الأهداف .

وعلى أية حال فإذا تمت هذه المشروعات وتحققت فعلا كان لنا أن نجيب عن السؤال الآتى وهو : ما هو عدد سكان العالم الذى تستطيع الزراعة تموينه ؟

إن الزراعة لو أنها نفذت وسارت على الأساس السابق فسوف تكفى لإطعام ما يقرب من أربعة إلى خمسة بلايين نسمة ، هذا على فرض أن سكان آسيا سيستمرون إلى أمد طويل قانعين بمستوى غذائى لا يحوى إلا نسبة ضئيلة من المنتجات الحيوانية ، كما نفترض أيضاً أن سائر سكان العالم يظلون مكتفين بتمثيل عشرين فى المائة من السعرات الحرارية فى الأغذية الحيوانية وهو مقدار مناسب ملائم للصحة ، وإن لم يكن يصل إلى مرتبة الغذاء التى يحصل عليه الفرد الأمريكى .

فإذا ما اقتنع السكان الأسيويون بغذاء ذى سعرات حرارية قليلة نوعا ما فإن الزراعة الكثيفة الحالية سوف تكفى ولا شك لإطعام ما يقرب من خمسة بلايين نسمة وهو العدد الذى سوف يصل إليه سكان العالم فى السنوات الخمسين

القادمة . وهكذا يمكننا أن نصل إلى النتيجة الآتية ؛ وهى أن تطبيق الفن الإنتاجى الزراعى الحالى يستطيع أن يفى حاجات سكان العالم المتزايدين خلال الخمسين السنة القادمة .

ولكن ماذا يحدث عندما يصل الإنتاج العالمى عن كل فدان منزرع إلى المستوى الإنتاجى الذى تتسم به أراضى غرب أوروبا ؟ وهل يأمل العالم فى زيادة أخرى فى الانتاج ؟ إن الإجابة عن هذين السؤالين تقتضينا الرجوع إلى الإنتاجية الزراعية الحالية فى اليابان ، فقد وصلت اليابان إلى ضعف مستوى الإنتاج الأوروبى بعد أن طبقت أحدث الفنون والمعلومات الزراعية وبعد مجهود وتنظيم عمالى عظيم . فاذا تمكن العالم فى المدى الطويل من الوصول إلى هذا المستوى من الإنتاج فى ثلث مساحة أراضى العالم الحالية وأن يبلغ مستوى إنتاجى يقرب من المستوى الحالى السائد فى غرب أوروبا بالنسبة للثلثين الباقيين من الأراضى أمكننا نظريا أن نموّن عدداً يتراوح ما بين ٧ ، ٨ بلايين نفس على مستوى مناسب من التغذية . ولا شك أن العالم سوف يحتاج إلى جهد عنيف وإلى زمن طويل للوصول إلى هذا الهدف .

إن السباق بين الأعداد البشرية وكميات الطعام المنتجة أصبح اليوم حقيقة واضحة لا تقبل الجدل . فالاجراءات والقوانين الصحية التى تمت منذ القرن الماضى والتى لا تزال تتم بخطوات واسعة حالياً أدت إلى الإقلال من معدلات الوفيات ، ومن ثمّ إلى رفع نسبة نمو السكان إلى مستويات عالية . ولكن الامدادات فى الغذاء المعروض فى العالم هى أيضاً فى زيادة دائمة ، بل وينتظر أن

تستمر هذه الزيادة فى المستقبل . فالفن الإنتاجى الذى أصبحنا نسيطر عليه اليوم ساعدنا على مضاعفة الناتج العالمى من الطعام بمعدل يكفى أن يتعادل مع معدل نمو السكان فى السنوات الخمسين القادمة .

وهذه النتيجة الأخيرة تتسم بالتفاؤل . حقا يمكن تحقيق زيادة فى المنتج من الطعام نظرياً . إلا أن هذه الحقيقة يجب ألا تلهينا عن جسامة المشكلة وعنفها . فالزراعة مهنة يعمل بها أكبر نسبة من المشتغلين العاملين فى الأمة ولأجل أن تتغير الإجراءات والتقاليد الزراعية المتبعة يجب علينا أن نغير من الآراء والمعتقدات التى تسود الغالبيه العظمى من سكان المناطق النامية من العالم . ولا يخفى أن هذه التغيرات تسير ببطء ملحوظ وعلى مر أجيال ، لا سنين . فبالرغم من زيادة المعرفة العلمية الزراعية فى هذا القرن لايزال هناك من الأفراد فى المجتمعات الغربية من يأبون أن يستبدلوا بالسماد الطبيعى المخصبات المعدنية : لاعتقادهم أن ذلك يؤدى إلى أخطار لا يستهان بها بالنسبة لحياة النبات . ومن هنا فان التغير الزراعى يتطلب التأثير فى عدد كبير من الناس ، كما يتطلب مرور وقت طويل حتى يحدث الأثر المطلوب . فالمشاكل الاجتماعية والنفسية التى ترتبط بمشكلة زيادة المنتج من الطعام هى فى حد ذاتها مشاكل خطيرة تستوجب كل عناية واهتمام .

ولا يتضمن انتشار الفن الزراعى تعليم العدد الكبير من الأفراد فحسب بل يقتضى توافر كمية هائلة من السلع التى ينبغى انتاجها أولا ، ثم نقلها إلى الأماكن المطلوبة واستخدامها بعد ذلك فى الأرض . كما يتضمن أيضاً إنتاج سلع أخرى ونقلها وتخزينها فى مخازن خاصة ثم توزيعها على المزارعين . ولا شك

أن هذه المسائل تحتاج إلى مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال ، فضلا عما تتطلبه من جهد وفن إنتاجى .

ولا بد لزيادة المنتج من الطعام من بذل جهود صادقة من جانب الحكومة والمجتمع معاً . وما لم تتوافر هذه الجهود المنظمة فلابد من أن تقاسى الشعوب مرارة الجوع والحرمان حتى فى تلك السنوات التى اتسمت بالوعى الاجتماعى والثقافى .

هذا وتعتبر الزيادات فى امدادات العالم من الطعام التى يمكن تحقيقها اليوم هى تلك الزيادات التى حققتها أغلب الدول الغربية فى هذا الجيل — أى التى أمكن تحقيقها باستخدام أفضل أنواع الحاصلات النباتية والحيوانية واستخدام أفضل الأسمدة والمخصبات — ولكن الزيادة فى المعروض من الطعام التى نأمل الحصول عليها حتى نهاية القرن الحالى ستصبح أصعب من ذى قبل ، وستحتاج إلى نفقات مالية باهظة لما ستتطلبه من طاقة وفن إنتاجى متقدم .

وستصبح كل إضافة جديدة من الإمدادات المعروضة من الطعام أكثر كلفة عن ذى قبل . ومن هنا فلن تكون المشكلة التى تواجهنا هى امكان إنتاج المزيد من الطعام فى العالم بقدر ما هى مشكلة المجهود الذى ينبغى أن يبذل والأموال التى تنفق لتوفير الطعام اللازم لمعيشة سكان العالم فى المستقبل .

وتعتبر أوروبا اليوم من المناطق ذات الإنتاج الغذائى العالى بوجه عام . فإنتاج المناطق الفقيرة فى جنوبى أوروبا يمكن أن يرتفع أكثر من مستواه الحالى إذا ما طبقت الوسائل الزراعية الفنية الحديثة . ولكن إنتاجية المناطق

ذات الإنتاج الغذائى الكثيف فى شمال أوروبا يعتبر فى مستوى عال ، ومع ذلك فيمكن زيادتها بسرعة أقل إذا استخدمت الوسائل الفنية كذلك . وتعتبر أوروبا اليوم كما كانت منذ أكثر من خمسين سنة مضت مستوردة للطعام من بلاد تصدر اليوم أقل مما كانت تصدره فيما مضى لزيادة سكانها . ومن حسن الحظ أن زيادة عدد سكان أوروبا بطيئة لا يخشى معها تفاقم الحالة . ومن هنا أمكن القول بأنه ما لم يحدث استقرار أو ثبات فى عدد السكان هناك خلال الخمسين سنة القادمة فستضطر أوروبا إلى الاعتماد أكثر فأكثر على استيراد طعامها من الخارج ، وإلا فسينخفض مستوى معيشتها أو تلجأ إلى بعض الوسائل والطرق الزراعية غير المستخدمة اليوم .

وتتركز أعظم مشاكل إنتاج الطعام فى عالم اليوم فى القارة الأسيوية وفى الجزء الجنوبى الشرقى منها على وجه أخص . وتعتبر هذه المنطقة فى الوقت الحاضر من أكثر جهات العالم إزدحاما بالسكان ، ولكنها فى الوقت نفسه من أفقرها وأقلها حظاً من الغذاء . ومع ذلك فقد تجد لمشكلاتها الزراعية بعض الحل إذا ما انتشر استخدام المعرفة الفنية التى فى حوزتنا الآن . ولكن المشكلة لا تبدو بهذه السهولة ، فان الحل الصحيح لمشاكل الطعام فى هذه الجهات يتطلب فوق ذلك كله إنشاء معاهد جديدة للتعليم الزراعى فضلا عن إنشاء معاهد البحوث لتعليم ملايين السكان طرق الزراعة الفنية الحديثة ثم الاستعانة بالوسائل الزراعية الحديثة وترك القديمة . والواقع أن معدل الزيادة فى إنتاج الطعام فى أجزاء كثيرة من القارة الأسيوية يسير جنباً إلى جنب مع معدل الزيادة فى الأعداد السكانية وسيستمر هذا التلاؤم إلى أمد طويل فى المستقبل . ويمكننا

أن نذكر أن حدود إنتاج الطعام على أساس الطرق الزراعية التقليدية تسمح بإطعام السكان الأسيويين فى مستوى معيشى منخفض إلى نهاية الخمسين أو المائة السنة القادمة . ومن هنا فإذا أردنا تحسين مستوى المعيشة فى هذه المناطق فقد يكون من الواجب تطبيق وسائل إنتاج فى القطاع الزراعى غير الوسائل القديمة المتعارف عليها والتى استخدمها السكان منذ زمن بعيد .

وتختلف المشاكل الزراعية فى المناطق النامية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا واستراليا ونيوزيلند عن المشاكل التى نراها فى المناطق النامية من القارة الأسيوية ، وذلك فى نقطة أساسية وهى ازدحام السكان فى المناطق الأولى فضلا عن توافر الأراضى القابلة للزراعة ، ومع ذلك فلايزال أمام هذه المناطق مشاكل لايستهان بها . ويمكن زيادة المنتج من الطعام هناك بالطرق والوسائل الزراعية التقليدية المتعارف عليها وبمعدل كاف لتزويد السكان بما يكفيهم إلى أن يحين الوقت الذى تستقر فيه الأعداد السكانية دون زيادة أو نقص .

وليست مشاكل الزراعة والتوسع فى الإنتاج الزراعى مشاكل فنية فحسب ، ولكنها مشاكل اقتصادية واجتماعية كذلك . فنحن نحاول اليوم أن ننتج المزيد من الطعام فى المناطق النامية بوسائل تستلزم استثمار رءوس الأموال فى شكل مشروعات للرى ومصانع للأسمدة وبوسائل تعليمية وما إلى ذلك من المشروعات التى تتطلب قدراً كبيراً من المال وسوف تؤدى هذه الإنشاءات إلى رفع أسعار الطعام أكثر من ذى قبل ، وسيضطر مستهلك الطعام إلى العمل على زيادة دخله النقدى . ويعتبر استهلاك الطعام فى المناطق ذات الدخل الفردى

المنخفض ذا حساسية كبيرة إزاء التغيرات الطفيفة فى أسعار الطعام والتغيرات التى تطرأ على دخل المستهلك. والنتيجة أن يميل عرض الطعام نحو الزيادة فى المناطق النامية ذات البرامج الزراعية القوية ، حتى ولو ظل السكان جياعا . فاستهلاك الطعام وإنتاجه يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الزيادة فى التصنيع والارتفاع فى متوسط دخل الفرد . وتعتبر زيادة حجم الدخل كعائد معقول لزيادة الرغبة فى شراء السلع القائمة . وهذه مسألة على جانب كبير من الأهمية لكل من الفلاح المنتج للطعام والمستهلك الذى يستهلك طعاماً أكثر فأكثر .

ولن تنتهى مشاكل المنتج الزراعى بانتشار التصنيع . إن الإنتاجية الصناعية تميل إلى الزيادة تبعاً لقوانين الفائدة المركبة . وكلما تقدمت خطى التصنيع زادت نسبة العمال الذين يهجرون العمل فى القطاع الزراعى للعمل فى المصانع ، وسوف تزداد إنتاجية العامل الصناعى بشكل مستمر ، ومن هنا يمكن ملاحظة زيادة الناتج الكلى لشبكة العمال الصناعيين فضلا عن زيادة دخل العامل الصناعى بسرعة متزايدة . ولكن ناتج العمال الزراعيين فى مجموعهم سيرتفع بسرعة أقل من سرعة ازدياد السكان الذين يطلبون الطعام ، وكنتيجة لذلك تصبح الزراعة صغيرة بالنسبة للمجموع الكلى للاقتصاد القومى . كما أن دخل الفلاح فى علاقته بدخل العامل الصناعى سوف ينخفض بسرعة ما لم يتوازن مع عوامل أخرى . وقد عولج هذا الموقف فى الولايات المتحدة بالعمل على إحداث زيادة سريعة فى إنتاجية الفلاح مع إنقاص فى عدد العاملين فى القطاع الزراعى ، وعلى الرغم من ذلك فإن الدخل الضرورى المتوسط للفلاح لم يصل إلا إلى ٤٠ ٪ فقط من دخل العامل الصناعى . كما وقد انخفضت نسبة العمال الصناعيين بالنسبة

للمجموع الكلى للقوى العاملة فيما بين سنتى ١٨٥٠ ، ١٩٥٠ وذلك من ٦٤٪ إلى ٩٪ فقط . هذا بينما ارتفع عدد العمال الصناعيين بمعدل متزايد فإن عدد العمال الزراعيين قد انخفض ولا يزال هذا الاتجاه مستمراً .

ولكن عند أى مستوى ينتظر أن يستقر عدد العمال الزراعيين ؟ وكم عدد الفلاحين الذين يحتاج إليهم مجتمع صناعى متقدم مثلا فى سبيل إطعامهم بمستوى غذائى صحيح ؟ الواقع أننا لا نستطيع الآن الإجابة عن هذا السؤال ، على الرغم من أن العدد المطلوب قد يصل إلى بضعة ملايين . وعلى أية حال فإن استهلاك الطعام فى المجتمع الصناعى لا يزيد بسرعة زيادة استهلاك المنتج من الصناعة الدائبة التوسع . ويظهر أنه لا مفر — فى المجتمعات الصناعية — من الاحتفاظ بمستوى الدخل الفردى الزراعى فى المتوسط فى مستواه الحالى وذلك فى حالة التخفيض المستمر فى عدد العمال الزراعيين . ومن هنا يتعين على هذه المجتمعات أن تلجأ إلى بعض المقاييس الاقتصادية الأخرى .

وهناك إذن الكثير من المشاكل التى ينبغى أن نجد لها حلا . ولا بد من العمل جدياً لتحقيق الزيادة فى إنتاج الطعام لتموين الأعداد المتزايدة من السكان . ومن هنا يجب أن ينتشر العلم والفن الزراعى ، كما يجب أن ننشىء فى جميع أنحاء العالم مختلف التسهيلات اللازمة لتوفير التعليم الزراعى وإنتاج السلع والخدمات اللازمة للزراعة كالسماد والجرارات والمبيدات الحشرية . كما ينبغى أن نعمل على تخطيط برنامج زراعى مفصل عن البحوث التطبيقية والبحوث الطويلة الأمد فى القطاع الزراعى وذلك لحل الصعوبات الحالية ولوضع الأسس التى تسمح لنا بإيجاد الحل الناجح لمشاكل الزراعة المستقبلة . كما يجب أن نحل المشاكل الاقتصادية

التى تقف حجر عثرة أمام المنتج الذراعى فى كل من المناطق النامية والمتقدمة على السواء . وإذا استطاعت الانسانية عامة أن تقوم بهذه الأعمال بنشاط فإننا نأمل أطعام العالم بكفاية تامة . والحق أن ليس هناك عقبات فنية تقف فى سبيل اطعام عدد يفوق عدة مرات عدد سكان العالم الحالى إلا أن العقبات الاقتصادية التى تواجه هذا الهدف لا يستهان بها .

ومع ذلك فإذا فرضنا أن سكان العالم سوف يحصلون فى السنوات المقبلة على الغذاء الكافى — وهو فرض يتوقف أولا وآخرا على زيادة استخدام العلم فى الإنتاج الزراعى والتغلب على عقبات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية — فإن حصولهم على الغذاء هو فى حد ذاته وسيلة من وسائل ابطاء معدل النمو السكافى وبالتالى علاج مشكلة الانفجارات السكانية فى العالم[1] .

إن الإنسان الذى يقضى على الجوع لابد وأن يفكر فى اشباع رغبات واحتياجات أخرى أكثر رقياً غير تلك المرتبطة بغذائه ووجوده الجسمانى ، سيفكر فى تطلبات عقلية ونفسية أعمق وأرقى من مجرد أشباع حاجة الجسم إلى الغذاء . وعند ذلك فإن كيانه العقلى والنفسى لابد وأن يتقدما فيصبحان أكثر أنسانية وأبعد عن الحيوانية التى لا تطلب إلا مجرد الغذاء .

والإنسان الذى يصل إلى هذا المستوى الرفيع من التفكير سيقدر المسؤولية وسيخطط نسله وينظمه ، كما سوف يعمد إلى توقيت هذا النسل دون أن ينتظر حتى تجيئه الدعاية التى تحبذ له فوائد هذا التنظيم . أما الانسان الغارق حتى أذنيه فى الجوع والبحث عن طعام له ولأولاده فإنه لن يستجيب بسهولة لنشرات

(1) See «No Need for Hunger» By jonathan Gurst p. 4.

تنظيم النسل وتوقيته ، لأن مشكلة الطعام قد ملكت عليه حواسه ولم تترك له فراغا من العقل والحس والشعور ليفكر في غيرها .

ولقد دلت الابحاث والدراسات الاقتصادية على ان الدول ذات الغذاء الكافى لا يزيد سكانها زيادة مخيفة خطرة بينما الدول التى لا يحصل شعبها على القدر الكافى من الطعام يتزايد سكانها بمعدلات مرتفعة [١] . إن أوروبا ذات المستوى الرفيع من المعيشة ومن الغذاء يتضاعف سكانها كل مائة سنة تقريباً بينما دول أمريكا اللاتينية التى لا يتمتع سكانها بنفس المستوى الغذائى الأوروبى يتضاعف الاعداد السكانية بها كل خمسة وعشرين سنة .

والنتيجة الأخيرة التى نختتم بها هذا الفصل أن زيادة انتاج الطعام فى العالم تعتبر احدى الوسائل المؤدية إلى طريق التخلص من أضرار الانفجارات السكانية، وهى ليست بعيدة المنال طالما دأب الانسان على استخـــــدام العلم والفن الزراعى الحديث ، فضلا عن زيادة استخدام وسائل الرى والصرف والمخصبات والكيماويات المبيدة للحشرات . والمعدل المعقول لزيادة الانتاجية الزراعية فى العالم بأسره يتراوح بين ٢ ٪ ، ٤ ٪ فى السنة . وهذا المعدل يكفى لمواجهة الزيادة المتصلة فى الأعداد السكانية .

---

(1) « It io the underfed peoples that are now increasing in numbers at a frightening rate especially where publio health programs have gained hold. » ebid. page 5.

الفصل السابع

الثروة المعـــدنية والطاقة المحركة

عالجنا فى الفصل السابق مشكلة الطعام فى علاقتها بالنمو السكانى فى العالم وانتهينا إلى رأى مؤداه أن زيادة الطعام فى المستقبل ليست بالمشكلة الصعبة المستعصية إذا ما طبق العلم الحديث فى المجال الزراعى . وإذا ما تمكنت الدول النامية من التغلب على العقبات الاقتصادية والفنية التى تعترض سبيل التنمية الاقتصادية بها .

إلا أن علاج الانفجارات السكانية فى العالم لايتطلب علاجا سهلا متركزاً فى مجرد زيادة الطعام فى العالم ليتلاءم مع الزيادة السكانية محدثا ذلك التناسب بين السكان والطعام . إذ أن أوجه العلاج فى مثل هذه المشكلة الخطيرة لا بد وأن تكون متعددة الجوانب والأطراف . ومن هنا لا بد وأن يتطلب بعد توفير الغذاء توفير الإمكانيات للحياة للأعداء الجديدة التى تطلب توفير الحياة الكريمة بكل إمكانياتها وطاقاتها .

إن الإنسان العصرى لا يعيش على غذاء فحسب لأن حياته قد تعقدت وإمتدت إلى نواحى مختلفة إستلزمت ، كمية هائلة من العلم والفن الإنتاجى الصناعى الحديث الذى يوفر مختلف السلع الاستهلاكية والإنتاجية اللازمة لحياته العصرية المعقدة . ومن هنا كان من الطبيعى أن ينتقل مركز اهـــتمام

الإنسان فى القرن العشرين لا إلى مجرد إشباع رغبته فى الطعام فحسب بل إلى إشباع رغباته فى استهلاك أنواع السلع المختلفة المتعددة التى تتطلبها الحياة الجديدة بكل إمكانياتها . ومن هنا ايضاً تبلور الاهتمام بالغـــذاء إلى إهتمام بالطاقات المحركة والثروات المعدنية بإعتبارهما الركيزتين اللازمتين لصناعة متقدمة توفر السلع والخدمات . وكلنا يعرف أن الصناعة لا يكتب لها التقدم أو حتى البقاء ما لم تتوافر الطاقة المحركة التى تحرك العدد والآلات وما لم تتوافر المعادن والمواد الأولية المختلفة اللازمة للانتاج الصناعى الحديث .

إلا أن الثروة المعدنية والطاقة المحركة وإن كانت لازمة للدول الصناعية المتقدمة لتحتفظ عن طريقها بمجال السبق فى الميدان الصناعى ولتحقق مستوى رفيع من العيش لمواطنيها ، فهى اليوم من الزم الأمور للدول المتخلفة التى لم تقطع بعد مراحل التنمية الاقتصادية والتى يتزايد سكانها بدرجة مخيفة تهددها بالإنفجار .

حقاً إن شعوب الدول النامية فى مناطق الإنفجارات السكانية تحتاج إلى كميات هائلة من الغذاء ، تتناسب مع الزيادة فى أعدادها السكانية — فهذا مالا نشك فيه إطلاقاً — إلا أن توفير الطعام اللازم للأفواه الجائعة الذى تطلبه لا يباعد بينها وبين الإنفجار السكانى المرتقب ، فالإنسان إذا توافر له الطعام الكافى دون مصادر المواد الأخرى عاش عيشة فقر ، عاش وهو يعمل ليجد لقمة العيش دون أن يرتقى سلم التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

وإذا ما اجتمع الفقر مع الجهل مع التخلف الإجتماعى كانت النتيجة لهذه

المعادلة هى زيادة سكانية لا حدود لها . ولا يمكن التحكم فيها ما لم تتغير بنود المعادلة .

إن مجرد توفير الطعام وحده بالنسبة للدول النامية المزدحمة بالسكان لا يمكن أن يحل مشكلة الانفجار السكانى بها ، بل لعلنى لا أبالغ إن قلت أنه سوف يزيد المشكلة تعقيداً على تعقيد . فالإنسان إذا توافر له الطعام دون إمكانيات التقدم الإقتصادى والاجتماعى والثقافى لايلبث أن يتجه بكل طاقاته الإنسانية إلى إنجاب الأطفال واعتبار هذه المهمة شغله الشاغل فى الحياة . أما إذا تقدم ثقافياً واجتماعياً وتوافرت له الإمكانيات الاقتصادية التى ترفع من مستوى معيشته فإنه سيفكر مرة أومرتين قبل أن يقدم على الإنجاب دون ضابط أورابط. ومن هنا يصبح التقدم الصناعى الذى يوفر امكانيات التقدم الإجتماعى والثقافى الهدف المنشود الذى عن طريقه يمكن الحد من خطورة الإنفجارات الكاتبة فى عالم اليوم . ومن هنا أيضا وجب أن يتسلسل الموضوع فى الدول النامية إلى الركيزتين اللتين يعتمد عليهما هذا التقدم وهما الثروة المعدنية والطاقة المحركة. فهل ممكن أن يزيد عرض هاتين الركيزتين زيادة متصلة فى عالم اليوم تتناسب والطلب المتزايد من جانب الدول النامية والمتقدمة فى السواء؟ وهل يمكن للدول النامية ذات معدلات النمو السكانى المرتفع أن تنافس غيرها من الدول المتقدمة فى الحصول على ما يلزمها من الطاقة المحركة والثروة المعدنية اللازمة لإقامة صرح الصناعة ؟ هذه هى الأسئلة التى تحدد الإطار العام لموضوع الطاقة المحركة والثروة المعدنية اللازمة لمواجهة الزيادة المرتقبة فى الأعداد السكانية .

١ — الثروة المعدنية

لا شك أن المدنية الصناعية الحديثة قامت على كميات هائلة من المعادن والطاقات المحركة[1] . وكلما تقدم التصنيع وانتشرت الصناعة فى العالم المتخلف لابد وأن يزيد بالتالى إستهلاك المعادن زيادة تتناسب وزيادة الطلب عليها ولا يحتاج هذا الرأى إلى مزيد من التأكد . إلا أن البروفسور Spengler أكد أن انتشار التصنيع فى الدول النامية يزيد من الطلب على المعادن زيادات متضاعفة وقد أثبت صحة هذا الرأى بالأرقام وانتهى إلى القول « إن العالم إذا استهلك من المعادن بمعدل يوازى معدل استهلاك الولايات المتحدة من المعادن قبل الحرب العالمية الثانية فلابد أن يزيد الإستهلاك العالمى ثمانية مرات[2] » .

وإذا كان الطلب على المعادن من جانب الدول المتقدمة والنامية سيزيد فى المستقبل نتيجة انتشار موجة التصنيع فإن هذه الزيادة لن تكون إلى مالا نهاية ، لأن التغييرات الهائلة التى ستطرأ على الفن التكنولوجى والإختراعات التى تتوالى ظهورها على العالم لابد وأن تؤدى إلى وجود بعض المعادن البديلة التى سوف تحل محل المعادن الطبيعية فى الصناعة . فلقد حدث هذا فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، إذ حلت معادن مستحدثة محل معادن أخرى كانت معروفة من قبل . ولكن لم يمنع هذا الإحلال من حدوث زيادة

---

(1) Mather «Enough and to Spare» 1944 p. 55—56.

(2) Spengler « Aspects of the Economics of Population Growth» the Southern Econ. Journal-Jan. 1948. p. 259.

مضطردة فى الطلب على المعادن الطبيعية والبديلة معا ، وذلك من جانب كل من الدول المتقدمة صناعياً والدول الآخذة بالنمو .

وإذا كان الإقتصاديون المحدثون يؤكدون أهميـة الثروة المعدنية عموما فى إرساء الحجر الأساسى للتقدم الصناعى فإن Mountjoy فى كتابة « التصنيع فى الدول النامية » يتشكك فى صحة عمومية هـذا الرأى . فمن رأيه أن موارد الثروة المعدنية وحـدها لا تـكفى لتحقيق تقـدم صناعى مرتقب وبالتالى فهى لا تـكفى لإمتصاص الأعداد السكانية المتزايدة فى الدول النامية ، كما لا تستطيع توفير الحياة الـكريمة لهم . ومن هنا فإن احتمال حدوث تقدم اقتصادى فى دولة ما يتطلب وجود كمية معقولة من المعادن كشرط من شروط التقدم إلا أنه يجب نسج هذا الشرط ضمن شبكة معقدة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية اللازمة لتحقيق التقدم الصناعى عموما[1] .

إن موارد الثروة الطبيعية فى حد ذاتها ليست بذات قيمة ولـكنها بتطبيق الفن الإنتاجى الحديث أولا وباستخدام المزيد من رأس المـال الصناعى ثانياً وبالعمل على زيادة الـكفاية الإنتاجية للعامل ثالثاً وبتوافر الأسواق المنظمة رابعاً تصبح ذات قوة منافسة فى إقامة صرح الصناعة فى الدول النامية .

ومن هنا فإن نجـاح التصنيع فى عالم اليوم لا يتوقف على امتلاك مصادرة الثروة المعدنية فحسب وإنما يتوقف على امتلاك هـذه الثروة جنبا إلى جنب

(1) Mountjoy « Industrialization and Under-Developed Countries » - p. 120.

مع توافر الظروف الإقتصادية والإجتماعية التى بمقتضاها يمكن استغلال هذه الثروة الإستقلال الإقتصادى الأمثل .

إن الغالبية الساحقة من دول العالم تمتلك بصورة أو بأخرى مصدراً من مصادر الثروة المعدنية . ونذكر على سبيل المثال لا الحصر أن دول أفريقيا الغربية تمتلك كميات هائلة من الثروة المعدنية إلا أن ظروف التخلف الإقتصادى والإجتماعى والسياسى بها لم تسمح بتخطى عقبات التصنيع ولم تسمح بعد باستغلال هذه الثروة المعدنية لإنتاج السلع المختلفة ، لتصل هذه الدول إلى مرحلة الإنطلاق فى الطريق إلى النمو الصناعى السريع . وعلى عكس ذلك نجد الوضع فى الجمهورية العربية المتحدة فنحن لا تمتلك من مصادر الثروة المعدنية إلا القليل. ومع ذلك فإن هذا القليل أمكن استغلاله نتيجة للتقدم فى الأوضاع الإجتماعية والسياسية المعاصرة . فأصبحت لنا صناعة نامية وبدأنا أولى مراحل الإنطلاق فى طريق التنمية الاقتصادية . ومن هنا فإن الهيكل الدال على مصدر الثروة المعدنية لن يستطيع وحده أن يحدد ما اذا كانت الصناعة ستقوم أم لا ولكنه سوف يؤثر ولا شك على طبيعة ومستوى التصنيع بعد أن تتوافر كافة الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية اللازمة للتصنيع .

ولإثبات هذا الوضع الأخير القائل بأن مصادر الثروة المعدنية تحدد طبيعة ومستوى التصنيع نرجع إلى تاريخ الدول الصناعية الكبرى الثلاث انجلترا وأمريكا وألمانيا . إن وجود خام الحديد فى هذه الدول قد سهل من نمو صناعة الصلب فيها منذ الثروة الصناعية حتى الوقت الحاضر ، بل ان صناعة الصلب قد تسببت فى قيام صناعات أخرى كالنقل والآلات . ولما استقرت هذه الصناعات

عنـــد مستوى مرتفع استطاعت أن تؤثر تأثيراً قويا فى صناعات أخرى مثل الصناعات الـكيماوية والطاقة المحركة مكونة بذلك هيكلا صناعيا قويا .

ولقد كان التطور الصناعى فى بريطانيا بالذات مثالا واضحاً للدور الإنشائى الهام الذى تؤديه مصادر الثروة المعدنية فى تمهيـد الطريق للتنمية الاقتصادية الـكبرى بكل طاقاتها وامكانياتها . فقد تجمعت فى انجلترا كل مقومات النجاح الصناعى بما فى ذلك توافر مصادر الثروة المعدنية المحلية فدفعت هذا التقدم دفعاً الى الامام وسهلت من وضوح مقومات النجاح الأخرى ونسجت شبكة متينة لجميع العوامل المؤدية الى طريق التقدم الصناعى .

ويختلف هـذا الوضع إذا ما أخذنا سويسرا كمثال لدولة صناعية . فهى لا تمتلك من مصادر الثروة المعدنية إلا النـذر اليسير إذ أن أكثر من ثلثى مساحتها جبال مرتفعة لا تخلو من جمال ولـكنها تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية اللازمة للصناعة كالفحم والحديد . ومع ذلك أصبحت سويسرا دولة صناعية من الطراز الأول لأنها ركزت كل جهودها فى إنتاج السلع التى تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وأيدى عاملة ماهرة ، ثم صدرت السلع للخارج فاكتسبت بذلك شهره عالمية لم تستطع دولة أخرى أن تنافسها فى هذا الميدان .

أما اليابان فإن مشاكلها من طبيعة أخرى ، فلديها مصادر للثروة أكثر مما لدى سويسرا . فهى تمتلك كمية محدودة من البترول والفحم والنحاس إلا أن مشكلتها السكانية اضطرتها إلى استخدام هذه الخامات بطريقة مختلفة . إذ عمدت إلى التصدير بأى ثمن لتحصل من الخارج وعن طريق الاستيراد على ما ينقصها من المواد الأولية الخـــام لتستكمل بذلك ما ينقصها من الموارد المحلية . كما أن

الأجور المنخفضة فى اليابان مكنتها من انتاج السلع بتكاليف منخفضة نسبياً مما ساعدها على كسب معركة التصدير . ولقد عمدت اليابان فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأخيرة مباشرة إلى اتباع سياسة تقرب من السياسة السويسرية فى الإنتاج الصناعى . فكما أن سويسرا قد ركزت على العامل الصناعى وزادت من كفايته الإنتاجية واستطاعت بذلك أن تتخصص فى السلع التى تستلزم مهاره عمالية عالية فإن اليابان بدأت سياسة صناعية مؤداها أن تتخصص فى إنتاج السلع التى تتلاءم وظروفها السائدة . أى أنها تتخصص فى إنتاج السلع التى تستلزم القليل من المواد الأولية والكثير من رأس المال الصناعى ، فأنتجت العدسات والآلات الكهربائية والالكترونية[1] . وتحاول اليابان فى الوقت الحاضر التغلب على مشكلة نقص المواد الأولية المحلية بمحاولة توسيع مصادر هذه المواد فى الخارج بمد نفوذ شركاتها التى تقوم باستخراج بعض مصادر الثروة فى المندوزيت البترول من مياه الخليج العربى . وهى وسائل قد لا تستطيع الدول النامية الفقيرة اتباعها لضعف نفوذها السياسى والاقتصادى .

على أن مشكلة المواد المعدنية اللازمة للصناعة لابد ستثير سؤالا آخر على جانب كبير من الأهمية وهو : هل سيزيد المعروض من هذه المواد مستقبلا ، وهل يمكن مقابلة الطلب المتزايد على هذه المواد من جانب الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء ؟ أما أن يزيد الطلب على موارد الثروة

---

(1) Orchard, E. « Industrialization in Japan China and India » Annals of the Association of American Geagrapher 1960, p. 211.

المعدنية من جانب الدول المتقدمة فهذا أمر لاشك فيه طالما أن هناك سباقا سافراً بين هذه الدول فى سبيل زيادة التقدم الصناعى والاستعداد للحرب . ولكن الجديد فى الموضوع أن الدول النامية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا بدأت تدخل هى الأخرى فى حلبة المنافسة للحصول على موارد للثروة المعدنية .

إن الدول النامية تنظر اليوم إلى التصنيع على أنه العصا السحرية التى تعالج آفاتها وعللها الاقتصادية . وهى فى هذا الظن محقة إلى حد كبير . فقد رأت الدول الصناعية المتقدمة تحقق مستوى رفيعا من المعيشة لابنائها عن طريق الصناعة ، ومن ثمَّ نظرت إلى تحقيق التصنيع السريع على أنه الملجأ الأخير لإنهاضها ورفع مستوى معيشة أبنائها .

وإذا كان تمسك الدول النامية المزدحمة بالسكان بالصناعة هو الحقيقة الأولى فى هذا المجال فإن الحقيقة الثانية المترتبة على ذلك هى زيادة الطلب على المواد الأولية المعدنية والطاقة المحركة من جانب هذه الدول طالما أن عصب الصناعة هو فى الحصول على الثروة المعدنية والطاقة المحركة . ولكن زيادة هذا الطلب لا تنتهى عند جانب الدول النامية ، إذ لابد أن يزداد الطلب على المواد الأولية والطاقة المحركة من جانب الدول الصناعية المتقدمة التى عرفت طريق الصناعة منذ أجيال عديده والتى عرفت بشكل قاطع أن سبب امتيازها وتقدمها راجع إلى تقدمها الصناعى ، وأرادت أن تحافظ على هذا الامتياز عن طريق زيادة التقدم الصناعى . أضف إلى هذا أن رفع مستوى معيشة الشعوب الصناعية المتقدمة يتضمن فى حد ذاته زيادة فى طلب مختلف السلع والخدمات اللازمة لحياة عصرية

دائبة التطور . ومن شأن هذا أن يزيد من طلب المنظمين على المواد المعدنية والطاقة المحركة تلبية لرغبات المواطنين المتزايدة دخولهم .

أن زيادة الطلب على هذه المواد مسألة مفروغ من صحتها إذن طالما أن هذا الطلب يأتى من جانبين متنافسين ، جانب الدول المتقدمة صناعيا وجانب الدول النامية المتطلعة إلى التقدم الصناعى —. فهل يكفى العروض من المواد الأولية المعدنيه فى العالم المطلوب منها ؟

أجاب على هذا السؤال بطريقة علمية سليمة التقرير الرسمى الأمريكى المقدم إلى رئيس الجمهورية والمعروف باسم تقرير بالى(١)، فقد ذكر هذا التقرير أن المعادن اللازمة للصناعة فى الولايات المتحدة ودول الغرب الرأسمالى ستصبح مشكلة اقتصادية كبرى فى الجيل القادم ، ومن ثم وجب بذل الجهود المتعاونة لمواجهة النقص فى هذه المعادن مستقبلا .

والتقرير فى تحذيره هذا لا يرجع سبب النقص فى المواد المعدنية إلى قلة أو نفاذ المعروض منها فى المستقبل وإنما يرجع ذلك إلى زيادة الطلب على هذه المعادن من جانب الدول الصناعية الكبرى فى المستقبل . فالولايات المتحدة تستخرج اليوم من باطن الأرض كميات متزايد من المعادن إلا أن معدلات الإستهلاك تتزايد عن معدلات الزيادة فى الكميات المعروضة(٢) . إن الولايات

(1) «The President's Materials policy commission» commonly known as the Paley report published in 1952.

(٢) الزيادة فى المستخرج من باطن الأرض من المعادن فى دول الغرب الصناعى مستمرة وتصل بالنسبة إلى زيت البترول إلى ثلاثين مثلا لما كان عليه الحال قبل ذلك بعشرين سنة مضت. أما بالنسبة للزنك والنحاس والفحم فقد حدثت زيادة أيضاً إلا أن نسبة الزيادة تقل عن نسبة الزيادة التى حدثت فى البترول .

المتحدة تستهلك وحدها ٧و٢ ألف مليون طن من المعادن سنويا بمعدل ٣٦ ألف رطل لكل مواطن — أى أن الولايات المتحدة بسكانها البالغ عددهم أقل من ١٠٪ من مجموع سكان العالم يستهلكون أكثر من نصف المعروض من البترول والمطاط والصلب والمنجنيز والزنك. وسوف يزيد ولا شك هذا الاستهلاك فى المستقبل القريب طالما أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الغربية مستمرة فى رفع مستوى معيشة أبنائها. ومن هنا تزداد المشكلة تعقيدا على تعقيد. ذلك أن الدول النامية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا قد بدأت هى الأخرى تزيد من طلبها على المعادن والمواد الأولية اللازمة للصناعة. وقد دخلت اليوم فى منافسة شديدة مع الدول الصناعية الكبرى للحصول على المعادن الصناعية ، الأمر الذى أدى إلى هذا الأرتفاع المستمر فى أسعار المواد الأولية والمعادن الصناعية[١] .

إن الزيادة المتوقعة فى الطلب على المعادن اللازمة للصناعة لا بد وأن تحدث تغيرات فى طريقه ونوع الفن الانتاجى المستخدم فى الصناعة. فتنتقل دول العالم المختلفة من استخدام طريقة انتاجية معينة إلى طريقة أخرى ، ومن نوع من المادة الأولية إلى نوع آخر . وكلما أمتد التصنيع إلى دول العالم المتخلف وكلما زاد عدد سكان العالم — وهما فرضان متوقعان فى الجيل القادم — زادت تبعاً لذلك الطلبات على الموارد المعدنية. وعندئذ سيضطر الانسان إلى استخلاص مايحتاجه

---

(١) نوقشت مشكلة ارتفاع أسعار المواد الأولية فى مؤتمر التنمية والتجارة المنعقد فى مارس سنة ١٩٦٤ بجنيف .

من المعادن من أفقر الخامات التى توجد على سطح الأرض . وكلما مر الزمن أصبحت الصناعة تستلزم مزيداً من النفقات والجهد . وسوف تصبح شؤون البشر — وخاصة فى دول الانفجار السكانى — فى حاجة إلى درجة عالية من التنظيم ليستطيعوا النهوض بالأعباء التى تزداد تعقيداً على تعقيد .

على أن الحقيقة الاقتصادية الكبرى ازاء الثروة المعدنية ان المعروض من بعض هذه الثروة قابل للنفاد فى زمن يطول أو يقصر حسب معدل الاستهلاك السائد فى المستقبل ، الذى يتوقف بدوره على ما يطرأ على مستوى معيشة الأفراد من تقدم .

ولقد ذكر هذه الحقيقة التقرير الأمريكى — تقرير بالى المشار إليه من قبل — إذ قدر أن المعروض من النحاس فى أمريكا ودول الغرب الصناعى سينفد بعد خمسين سنة ، وذلك على أساس معدل الاستهلاك الحالى ، بينما سينفد القصدير بعد خمسة عشر سنة والزنك بعد عشرين سنة والصفيح بعد خمسة وعشرين سنة والنيكل بعد ستين سنة[١] .

أما العلاقة التى تربط بين استخدام المعادن ومستوى معيشة الأفراد فقد أوضحها Lovering بمثال عن الولايات المتحدة التى لا يزيد عدد سكانها

---

(١) لا تختلف هذه التقديرات المتحفظة عن تقديرات الدكتور Pehrson الذى يقدر نفاد النحاس بعد خمسة وأربعين سنة والقصدير بعد ثمانية وثلاثين سنة بينما سيظل الحديد إلى مئات السنين القادمة — راجع

Sax « Standing Room Only » page 214.

بالنسبة للمجموع الكلى للسكان فى العالم عن ٦ ٪ ومع ذلك تستهلك أكثر من ٤٠ ٪ من مجموع استهلاك العالم للمعادن الرئيسية[١] .

وإذا أخذنا فى الاعتبار مسألة نفاد المواد المعدنية الأساسية — غير الفحم والحديد الذى لا ينتظر نفادهما فى المستقبل — فإن النتيجة المنطقية بعد ذلك هى استنباط أنواع جديدة من التكنولوجيا الحديثة تستطيع أن تنتج أنواعا جديدة من المعادن البديلة . فهذا هو الخط الواضح الذى شاهده العالم فى السنوات الأخيرة . فمنذ قرون عديدة سابقة استخدم الحديد بدلا من البرونز ، كما استحدثت مواد جديدة فى نطاق حياتنا اليومية ما بين معادن جديدة إلى أطعمة جديدة إلى مواد جديدة للبناء . ومما لا شك فيه انه خلال عشرات السنين القادمة ستتمكن الدول الصناعية الكبرى من أنتاج مواد جديدة لتحل محل المواد المستخدمة يومياً أو تتمكن من صنع العدد والآلات التى ما كان لها أن تصنعها من قبل[٢] .

ومن هنا فإن نجاح العالم فى استخدام المعادن اللازمة للصناعة يتوقف فى المستقبل القريب على نجاح الدول الصناعية الكبرى فى فتح أفاق العلم والفن الإنتاجى الحديث ، وفى استحداث أساليب جديدة فى الصناعة وفى استحداث خامات

---

(1) Lovering «The exploitation of mineral resources» 1950 page 93.

(٢) شاهدنا فى السنوات الأخيرة أن معدن الأليومنيوم أصبح يستخدم بدلا من الصلب وسنرى ولا شك أن مواد أخرى كالبلاستيك تحل محل الصلب فى بعض أنواع من الصناعات ، كما سنرى أنواعا مختلفة من الألياف الصناعية تحل محل الحرير والصوف والقطن وهكذا .

ومعادن جديدة بديلة ، وهى ماضية فى هذا السبيل بخطوات تدل على توفيقها فى هذا المجال مستقبلا(١) .

ومع ذلك فإن هذه النتيجة المطمئنة لا تضفى الآمال البراقة على مستقبل الدول النامية المزدحمة بالسكان والمتطلعة إلى التصنيع . حقاً إن الدول الصناعية الكبرى تملك من الثروة ومن الطاقة العلمية ما يمكنها من استنباط معادن جديدة فى المستقبل إلا ان هذه العملية ستكون باهظة الكلفة وبالتالى لن تغنيها عن محاولة الحصول على مصادر المعادن الطبيعية من الدول الفقيرة الغنية بهذه المصادر. والمنتظر أن تحصل الدول الكبرى على هذه المصادر بشكل أو بآخر ولكن على حساب الدول الصغرى وعلى شكل انخفاض نسبى فى أسعارها(٢) .

وهنا وجه الخطر فى الموضوع . فالدول النامية المزدحمة بالسكان التى يهمها انجاح خطتها الصناعية كوسيلة لتخفيف الضغوط السكانية تجد نفسها وجها لوجه أمام منافسة شديدة من جانب الدول الصناعية الكبرى فى الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة . وهى لن تقوى على هذه المنافسة طالما أن الدول الكبرى لها من الأمكانيات المادية والمعنوية والعلمية ما يمكنها من الحصول على هذه المواد سواء عن طريق أختراعات تمكنها من انتاج معادن بديلة أو بشراء هذه المواد من مصادرها الطبيعية مهما ارتفعت أثمانها . فكأن مشكلة

---

(1) Mountjoy, A.B. «Industrialization and Under-Developed Countries.» p. 125.

(٢) جاءت هذه النتيجة أيضاً فى كتاب Mountjoy المشار إليه آنفا فى صفحة ١٢٥.

الحصول على المعادن الصناعية أصبحت أكثر عنفا فى الدول النامية التى هى فى أمس الحاجة إلى هذه المعادن لعلاج مشاكلها السكانية بينما الدول الصناعية الكبرى البعيدة عن خطر الانفجارات السكانية لن تجد ثمة صعوبة فى الحصول على حاجتها من المعادن فى المستقبل .

٢ — الطاقة المحركة

تلعب الطاقة المحركة اليوم دوراً بالغ الأهمية فى الصناعة ، ومن هنا فهى والثروة المعدنية تعتبران عصب الصناعة الحديثة .

وإذا كانت مصادر الدول المتقدمة من الثروة المعدنية لا ينتظر نفادها فى عشرات السنين القادمة للأسباب التى سبق دراستها فى الصفحات القليلة السابقة فإن مصادر هذه الدول من الطاقة لا ينتظر كذلك نفادها فى نفس المدة ، وإنما المشكلة تتركز فى الدول النامية التى تتطلع إلى التصنيع والتى لا شك ستبحث بكل ما وسعها الجهد عن الطاقة المحركة ممثلة فى مصادرها التقليدية الثلاثة الفحم والبترول والكهرباء ، ثم — إذا سمحت ظروفها — الطاقة الذرية .

لقد تركزت الطاقة المحركة قبل الثورة الصناعية فى جهد الانسان نفسه — أى عضلاته — ثم قوة الحيوان والطاقه التى يستخرجها الإنسان من الخشب . ولكن الأوضاع قد تغيرت بعد الثورة الصناعية وخاصة منذ القرن التاسع عشر حتى الآن كما هو واضح من الجدول الآتى[1] .

(1) United Nations Report « The Determinants and Consequenecs of Population Trends » p. 187.

	١٨٥٠	١٩٥٠
مصادر معدنية وقوة مائية	٨ ,٥ ٪	٩٤٪
قوة الحيوان	٨ ,٧٨٪	٣ ٪
جهد الإنسان	٤ ,١٥٪	٣ ٪

نسبة الطاقة المستخرجة من المعادن والقوة المائية

وقوة الحيوان وعمل الإنسان من ١٨٥٠ إلى ١٩٥٠

ويتضح من الجدول السابق أن العالم بعد الثورة الصناعية لم يعد يعتمد على عمل الإنسان أو قوة الحيوان فى توليد الطاقة المحركة بل أصبح يعتمد اعتماداً كبيراً على المصادر المعدنية لهذه الطاقة جنبا إلى جنب مع ما يتولد عن الماء من طاقة كهربية . ومن هنا فلا معنى أن تركز الدول النامية المتطلعة الى الحياة اهتمامها بالمصادر القديمة للطاقة وإنما وجب تركيز كل اهتمامها على المصادر الحديثة التى تولد الطاقة . وهى المصادر التى استطاعت أن تحول الدول الصناعية الكبرى من حالة التخلف التى كانت عليها قبل الثورة الصناعية إلى حالة التقدم الصناعى التى هى عليها اليوم .

ومن هنا فإننا ننتظر زيادة متصلة من جانب الدول النامية فى طلبها على الطاقة المحركة . وقد قدر Montjoy أن الطلب العالمى على الطاقة المحركة

سيتضاعف فى الجيل القادم لا نتيجة لازدياد طلب الدول الصناعية المتقدمة وإنما بسبب زيادة طلبات الدول النامية على هذه الطاقة(١) .

وقد ثبت إحصائيا أن الطلب على الطاقة المحركة لا شك يزداد كلما ارتفع مستوى معيشة الفرد . وليس أدل على ذلك من أن استهلاك الفرد من الطاقة فى الولايات المتحدة — وهى الدولة التى يتمتع فيها الفرد بأعلا مستوى معيشى — هو ٨ر٧ طن فى السنة ثم ينقص هذا المعدل بهبوط مستوى معيشة الفرد فيصبح ٢ر٧ طن فى كندا ، ٤ر٧ طن فى انجلترا ، ٣ر٧ طن فى السويد ، ٢ر٧ فى سويسرا ، ٣ر١ فى فنزويلا ثم ينقص إلى ١٨ كيلو فقط فى شيلى ، ١٣ فى البرازيل ثم ٩٠ رطل فقط فى الباكستان ، ٧٠ فى بورما ، ٧٠ أوغندة(٢) .

إن الطاقة المحركة المرتقبة فى عالم الغد لا يستهان بها وخاصة بعد استخدام الذرة فى الأغراض السلمية ، وبعد أن بدأ العلماء يستخدمون أشعة الشمس فى توليد الطاقة . إلا أن الطلب الإجمالى على الطاقة المحركة قابل للزيادة كذلك سواء من جانب الدول الصناعية المتقدمة التى تمر اليوم بثورة صناعية ثانية أو من جانب الدول النامية التى بدأت أولى مراحل التنمية وبالتالى أولى مراحل الطلب على الطاقة المحركة .

---

(1) Mountjoy « Industrialization & Under - Developed Countries » p. 125.

(2) United Nations, Statistical Papers No.2 World Energy Supplies 1954.

وإذا بدأنا بالفحم كأول مولد للطاقة المحركة عرفه الانسان العصرى نجد أن الاستهلاك العالمى منه خلال العشرين السنة الماضية قد زاد بسرعة ملموسة ، ويرجع ذلك إلى موجات التصنيع العارمة التى مرت منذ أوائل القرن العشرين حتى الآن . فقد بدأت روسيا السوفيتية منـــــذ أوائل العشرينات ثورتها الصناعية الـكبرى وبدأت الصين الشعبية ثورتها منذ السنوات الخمسينية والهند والجمهورية العربية المتحدة منذ سنوات قلائل .

وتدلنا الإحصاءات العالمية عن الفحم أن الاحتياطى الموجود منه فى باطن الأرض كبير للغاية ولا خوف من نفاده فى المستقبل(١) . إلا أن هذه الإحصاءات نفسها قد دلتنا كذلك على أن بعض مناطق استخراج الفحم ليست آهلة بالسكان أو بطرق المواصلات السهلة ، ومن هنان فإن نفقات استخراجه فى السنوات القادمة لاشك سوف تزيد .

أما عن البترول كمصدر ثانى من مصادر الطاقة فلا خوف أيضا من نفاده فى المستقبل القريب . إن احتياطى البترول العالمى يقرب من ١٢٥٠ بليون برميل (يوازى هذا المقدار فى طاقته ما يقرب من ٢٨٠ بليون طن من الفحم) فاذا أضفنا إلى هذه الـكمية ما يمـكن أن يتولد من الغاز الطبيعى من طاقة والزيت المستخرج من القواقع البحرية والصخور الرملية فى العالم أجمع فإن مجموع هذه المصادر تتساوى مع ٣٧٠٠ بليون طن من الفحم .

---

(١) قدر الأستاذ هـ . براون احتياطى الفحم فى العالم بـ ٢٥٠٠ ألف مليون طن وهو رقم يـكفى — فى رأيه — لتموين العالم باحتياجاته من الفحم لمدة ٧٠٠ سنة قادمة على أساس المعدل الحالى لاستهلاك الفحم . راجع « H.Brown, The Next Hundred years » p. 126.

ونظراً لأن مصادر البترول الخام تتركز غالباً فى دول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط — وهى الدول التى بدأت أولى خطواتها نحو التصنيع — فإن المنتظر أن تعتمد هذه الدول على البترول اعتماداً كبيرا فى توليد الطاقة . فهذا — على الأقل — هو منطق الأشياء . ومن ثمَّ فإن دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ينبغى أن تستفيد من هذا الموقف الإيجابى وتعمل متعاونة مع غيرها للاستفادة من بترولها الفائدة الاقتصادية القصوى . وهى إن فعلت هذا استطاعت أن تكسب الجولة الأولى فى معركة التصنيع .

ولكن ليس معنى ذلك أن النمو الصناعى فى هذه الدول سيعتمد أولا واخيراً على البترول . إن احتياطات البترول لها أهميتها ولا شك فى بدء العملية الصناعية ولكن قبل ان تصل هذه الدول إلى مستوى استهلاك يقرب من المستوى القائم فى الغرب اليوم ينبغى لها أن تستخدم مصادر جديدة للطاقة جنبا إلى جنب مع البترول .

والواقع ، أن دول العالم المختلفة المتقدمة منها والمتخلفة تحوى بشكل أو بآخر على مصدر ما من مصادر الطاقة المحركة . ومن هنا فإن المشكلة ليست فى مقدار احتواء هذه الدول على مصادر الطاقة من عدمه وإنما المشكلة فى تهاون الدول الفقيرة فى استكشاف هذه المصادر ثم استخدامها الاستخدام الاقتصادى الأمثل .

ومن هنا وجب على الدول النامية المتطلعة إلى التصنيع ورفع مستوى العيش أن تبادر إلى إجراء مختلف المسوح الجيولوجية فى بلادها للكشف عن مصادر

الطاقة المحركة الكامنة . لقد كانت دولة الكويت قبيل الحرب العالمية الثانية مجرد اسم على خريطة العالم العربى وعندما اكتشفت مصادرها تغيرت الأوضاع واصبحت ذات شأن وصوت مسموعين فى المجـــال العربى والسياسة الدولية العربية .

ونفس هذا يقال عن دول أخرى استطاعت بفضل المسوح الجيولوجية وتطبيق العلم الحديث أن تكشف عن طاقاتها المحركة الكامنة فى أراضيها وأن تحول مشروعاتها الإنتاجية عن طريق هذا المصدر .

ولقد شاهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اكتشافات لمصادر الطاقة فى كثير من الدول النامية كنيجيريا والبرازيل والباكستان وليبيا والجزائر . وقد نجحت هذه الاكتشافات بعد بذل جهود مضنية وأموال طائلة بذلتها المؤسسات والشركات البترولية واثمرت فى النهاية . ويذكر على سبيل المثال إن شركة شل قد انفقت فى نيجيريا مايقرب من ٢٧ مليون جنيه فى مدى واحد وعشرين سنة متتالية لتحصل على البترول إلا أن بعض حقول البترول المكتشفة كانت على أعماق بعيدة من سطح الأرض والبعض الآخر فى مستنقعات يصعب نقل ناتجها إلى الأسواق العالمية . ومن هنا فإن سعر البترول النيجيرى يزيد ثمانى مرات عن سعر بترول الشرق الأوسط .

أما الطاقة الذرية فإنها ستلعب دوراً بالغ الأهمية فى اقتصاديات الدول النامية فى المستقبل القريب . إذ أن الأبحاث الجديدة عن أسعار استخدام الذرة فى خدمة السلام تنبؤنا بامكان توليد هذه الطاقة بأسعار تقل بكثير عن أسعار توليدها من مصادرها التقليدية المعروفة .

إلا أننا — مع ذلك — لازلنا فى أولى مراحل الاكتشافات الذرية فى خدمة السلام . ومن هنا يصعب تحديد أسعار توليد الطاقة من الذرة بشكل دقة ليتسنى لنا عمل المقارنات اللازمة . ومع ذلك فإن الدراسات الاقتصادية الحديثة عن الذرة والاقتصاد أثبتت بالأرقام أن كل طن من معدن اليورانيوم المستخدم فى توليد الطاقة الذرية يتعادل مع ٢٠ الف طن من الفحم فى توليد الطاقة المحركة[1]. كما أثبتت هذه الدراسات نفسها إن المستقبل القريب جداً سيشاهد توليد طاقة ذرية من طن واحد من الأورانيوم تتعادل مع ٣٠ الف طن من الفحم . ومن هنا فإن الدول المتنافسة فى سبيل التصنيع ورفع مستوى معيشة أبنائها سيكون تنافسها فى المستقبل فى سبيل الحصول على مادة اليورانيوم طالما أن لهذه المادة هذه القوة الهائلة فى توليد الطاقة ، وخاصة أنها تمتاز عن كل من الفحم والبترول فى سهولة نقلها إلى أية جهة فى العالم ، فضلا عن عدم نفادها إلى آجال طويلة قادمـــة .

كل هذه العوامل عوامل مشجعة بالنسبة للدول النامية التى لا بد ستدخل فى مضمار المنافسات الدولية للحصول على مادة اليورانيوم . إلا أن العقبات الاقتصادية التى ستعترض سبيل هذه الدول مستقبلا عقبات لا يستهان بها .

إن المنشآت اللازمة لتوليد الطاقة المحركة من مادة اليورانيوم تتطلب رؤوس أموال كبيرة للغاية . فقد دلت الإحصاءات على أن تكاليف إنشاء محطة واحدة لتوليد الطاقة الكهربائية من الذرة تصل إلى ٩٠ مليون جنيه .

(1) Sse : Schurr & Marchak , Economic Aspects of Atomic Power , chapter 14.

كما تتطلب هذه المحطات أن يوفر لها الامكانيات لتعمل بأقصى كفايتها الانتاجية لتقلل من تكاليف الوحدة من الناتج إلى أقل درجة ممكنة .

ومن هنا فإن الدول النامية التى تحاول توليد الطاقة المحركة من الذرة يجب أن تأخذ فى الاعتبار ما يتطلبه هذا المشروع من نفقات باهظة ومن كفاية انتاجية وفنية عالية للغاية ، ثم توازن بين هذه النفقات (بما فى ذلك سعر الفائدة السنوى) وبين نفقات توليد الطاقة من الفحم أو البترول .

هذا — وقد بدأت بعض الدول النامية كاليابان والهند والبرازيل والجمهورية العربية المتحدة اتخاذ الخطوات الاولى نحو استخدام الذرة فى توليد الطاقة . إلا أن الوقت لم يحن بعد بالنسبة لغير هذه الدول لاستخدام الذرة فى توليد الطاقة . ولكن المستقبل القريب ينبؤنا بأن الطاقة المحركة المتولدة من الذرة اكتشاف خطير بالنسبة للانسانية ويمكن للدول النامية بشىء من العزم والتصميم الاستفادة منه لو توافرت لها الأموال اللازمة لمثل هذا المشروع .

وأخيراً — فإن التقدم الفنى التكنولوجى قد أتاح فرصة أخرى لتوليد الطاقة المحركة من اشعة الشمس . وهى وسيلة متوافرة بالطبع فى الغالبية الساحقة من الدول النامية. إلا أن الدراسات الخاصة بهذا الاختراع لم تستكمل بعد[1] .

---

(1) G. Soule « The Shape of Tomorrow » ch: 10 See, also Harrisson Brown & Others « The Next Hundred years » chapter 13.

إذ يحوى كلا المؤلفين على تأكيدات مقنعة بإمكان استخدام الطاقة الشمسية فى القريب العاجل .

إن الدول النامية فى الشرقين الأدنى والأقصى وفى إفريقيا وأمريكا اللاتينية تحتاج أولا إلى الطاقة المحركة لتبدء عملية التطوير الكبرى التى ستضفى عليها زيادة فى مستوى معيشة مواطنيها وتوفر الثقافة والوعى الاجتماعى الكفيلان بتبصير هذه الشعوب بواجبها نحو أنفسها وواجبها نحو الاجيال القادمة . كما تحتاج هذه الشعوب ثانيا إلى مجهودات عنيفة متكاملة لنشر الصناعة بين ربوعها طالما أن الصناعة هى العصا السحرية التى طـــورت اقتصاديات الدول المتقدمة ورفعت من مستوى معيشتها وأبعدتها عن شبح مالتس . فهل تملك الدول النامية المزدحمة بالسكان مقومات الصناعة الناجحة ؟ وهل تستطيع أن تسخر الصناعة فى سبيل تخفيف حدة الضغط السكانى بها ؟ وما هى الصعوبات التى سوف تواجهها فى هذا السبيل ؟ هذه هى الأسئلة التى تحدد الإطار التحليلى العام للفصل القادم .

الفصل الثامن

الصناعة كعلاج لمشكلة ازدحام السكان

---

١ ـ أهمية الصناعة بالنسبة للدول النامية المزدحمة بالسكان

يعتقد كثير من الاقتصاديين أن التصنيع هو مفتاح التقدم والرخاء للدول النامية أو على الأقل لعدد كبير منها . وربما كان هذا الاعتقاد صحيح وقائم على أسس علمية وتاريخية سليمة . فقد حققت دول الغرب الصناعى مستوى رفيعاً من المعيشة منذ ثورتها الصناعية حتى الآن بفضل الصناعة والتصنيع ، وبذلك مهدت السبيل للأعداد السكانية المتزايدة بها للعمل فى قطاع غير القطاع الزراعى فأوجدت لهم المخرج الاقتصادى السليم للعمل والإنتاج . وبدون هـذا المخرج ما كان للدول الغربيـة فى القرن التاسع عشر أن ترفع من مستوى معيشتها وتتحول ديموغرافياً وتباعد بينها وبين الخطورة السكانية .

ولقد أكد الاقتصاديون الاشتراكيون هـذا الاتجاه القائل بأن الصناعة مفتاح التقدم عندما وضعوا خططهم الاقتصادية المرسومة فى روسيا والصين والجمهورية العربية المتحدة وغيرها من دول العالم . تلك الخطط التى بنيت على أساس نشر الصناعة بإعطائها الأولوية فى الاهتمام عما عداها من القطاعات الأخرى .

ومن المعروف أن الدول الزراعية عموماً ، وحتى الدول الزراعية ذات الكفاية الإنتاجية العالية لا تتمتع بدخل فردى مرتفع فى المتوسط per capita income:

إذ غالباً ما ينخفض هذا الدخل عن مستوى دخل الفرد فى للتوسط فى الدول الصناعية المتقدمة . ولـكن يوجد استثناءات لهذه القاعدة ، فالدانمرك و نيوزيلند دولتان زراعيتان ومع ذلك يرتفع دخل الفرد فى المتوسط هناك إلى درجة كبيرة.

إن القاعدة العامة إذاً تؤكد أن الدول المتخصصة فى الإنتاج الزراعى للاستهلاك الداخلى لم يرتفع دخل الفرد فى المتوسط بها إلى مستوى غيرها من الدول التى تخصصت فى الصناعة .

ولقد سبق أن ذكرنا أن الدول النامية المهددة بالانفجارات السكانية فى حاجة ماسة ملحة إلى المزيد من الغذاء للأفواه الجديدة المتزايدة — وهـذا هو مضمون الفصل السادس من كتابنا — إلا أن التقدم الزراعى وحده لا يحقق العلاج المرموق لمشكلة الانفجارات السكانية فى الدول النامية(١) . إن الصناعة تستطيع إنتاج السلع التى يمكن مبادلتها بمواد غذائية من السوق الخارجى وبهذه الطريقة يمكن استبدال العمال بالأرض فى الدول التى يكثر فيها المعروض من العمال ويقل المعروض من الأرض(٢) .

إن الجمهورية العربية المتحدة التى تقيم صرح مجدها الصناعى اليوم تنتج الغزل والنسيج فى جهات كثيرة من البلاد و تصدر المنسوجات إلى الخارج لتحصل على العملات الصعبة اللازمة لاستيراد المزيد من الغذاء لتخفف من ضغط السكان على أراضيها المخصصة لإنتاج القطن وأنواع الزراعات الأخرى .

---

(1) United Nations Report « The Determinants and Consequences of Population Trends » page 575.

(2) Lewis « The Industrializstion of thle Britishe West Indies » 1950.

والصناعة تستطيع أن تشارك مشاركة فعّالة فى تقدم الزراعة إما مباشرة عن طريق إنتاج الأسمدة والمخصبات الكيماوية التى تزيد من خصوبة التربة أو بإنتاج العدد والآلات الزراعية أو عن طريق غير مباشر عن طريق زيادة القوة الشرائية فى السوق الداخلى ، باستيعاب جميع المنتجات الزراعية أو بتوفير مختلف الأعمال للسكان الزراعيين المتزايدين فيجدون مخرجاً لهم من الحلقة الزراعية الضيقة التى عاشوا فيها منذ آلاف السنين .

والصناعة طريق التقدم لأنها تصارع القوى النفسية الداخلية فى النفس البشرية المتخلفة وتساعدها على قبول إرادة التغيير الثورى — على حد تعبير السيد رئيس الجمهورية — وهو القوة الدافعة لتقبل الجديد فى نواحى الحياة المدنية ، الجديد فى الصحة ومكافحة الأمراض والجديد فى الثقافة والتعليم والفن والمعرفة والجديد فى محاولة تخفيض معدلات المواليد — أى تنظيم النسل . وقد أيد تقرير هيئة الأمم المتحدة المشار إليه من قبل هذا الرأى بهذه الكلمات .

Industrialization also combats the forces of inertia resistant to change. (1)

إن إرادة التغيير الثورى هى الكفيلة بدحض الفكرة الاستعمارية القديمة القائلة بأن التقدم الاقتصادى والاجتماعى وقف على الغرب وحده دون الدول الشرقية . إذ ليس هناك جنس واحد فتحت له أبواب الحياة بينما بقية أجناس العالم تتردى على هاوية الفقر والفاقة .

---

(1) Ibid, page 276.

ولقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن المهارة العمالية ليست وقفاً على العامل الغربى وحده بل يشترك معه العمال من جميع الأجناس . ذلك أن المهارة صفة يستطيع العامل المجد اكتسابها إذا ما دأب على العمل والتدريب والتعليم بصرف النظر عن انتمائه إلى دولة متقدمة أو متخلفة . وفى هـــذا المعنى يقول أحد الاقتصاديين الغربيين المرموقين وهو البروفسور Linton « هناك أدلة كثيرة على أنه فى وسع أعضاء أى مجتمع من المجتمعات المتخلفة أن يتعلموا كيفية استخدام العدد والآلات الميكانيكية كما فى وسعهم استخدام الوسائل العلمية التى تسيِّر هذه العدد . » ويقول أيضاً « إن لدينا أدلة كافية على أن الذكاء والتعليم كفيلان بنشر الصناعة فى أى جهة فى العالم » .

ولقد ثبت كذلك — على حد قول البروفسور K. Davis مؤلف كتاب السكان فى الهند وباكستان — « أن ليس هناك دليل على واحد لعدم إمكان نقل أو تقليد الفنون التكنولوجية الحديثة فى الدول النامية. كما ليس هناك دليل باستحالة انتقال هذه الفنون للاستفادة بها فى أى جهة من الأرض(٢) » وها هى اليابان قد حققت مستوى رفيعاً جداً من التصنيع على الرغم من فقرها فى المادة الأولية ، وساعدتها الصناعة فى تبوئها مركزاً محترماً من الوجهة السياسية والاقتصادية جعلها تجرؤ على شن حرب على الولايات المتحدة سنة ١٩٤٢ عندما هاجمت بيرل هاربور . ثم ها هى الجمهورية العربية المتحدة قد حققت مستوى

---

(1) Linton, R. «Cultural & Personality Factors Affecting Economic Growth» p. p. 77, 78.

(2) Davis, K. "Population of India & Pakistan" page 219

لا بأس به من التقدم الصناعى فى فترة وجيزة لا تجاوز السنوات العشر الأخيرة. ولقد ساعد هذا المستوى فى تبوئها مركزاً ممتازاً بين الدول النامية المتطلعة إلى الحياة ، فضلا عن أن تجربتنا فى الصناعة أصبحت تدرس على مستوى عالى من الدول النامية الأخرى بغرض الاستفادة منها فى إقامة صرح الصناعة عندها .

إن التصنيع — حتى إذا كان على مستوى متواضع — سيساعد ولا شك على انخفاض معدلات المواليد أو على الأقل على ثبات هذه المعدلات . ولقد حدث هذا بالفعل فى بورتوريكو وفى الهند والصين فحيثما يحدث التقدم ويرتفع مستوى الدخل والاستهلاك وحيث يتحسن مستوى التعليم ويزداد استخدام المرأة فى الأعمال العامة وتخرج عن دائرة الأسرة الضيقة فان النتيجة الحتمية لذلك هى هبوط معدلات المواليد ، وتخفيف حدة الازدحام السكانى(١) .

إن الدول النامية المزدحمة بالسكان بحكم وضعها الديموغرافى الحالى حيث يزداد السكان بدرجة تهدد بالانفجار هى أحوج ما يكون إلى الصناعة لتلائم بين نموها فى الإعداد السكانية ونموها فى الإنتاج . وقد ثبت من الدراسات الإحصائية التى قام بها الاقتصادى الهندى Shakurda إنه فى حالة زيادة كل من السكان والإنتاج الصناعى فى الهند بنفس المعـــدل الذى ساد فى الفترة ما بين ١٩٠٠ ، ١٩٣٨ فلا بد من انقضاء تسعين عاما على الأقل ليصل الإنتاج الصناعى الهندى عن الوحدة إلى المستوى الذى وصلت إليه اليابان فى الفترة ما بين ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ . وهو المستوى الذى لم يصل إلا إلى خمس ما كان

---

(1) Davis, " Populotion of India & Pakistan " through. Ch : 3.

سائداً فى الولايات المتحدة الأمريكية . وفى نفس الوقت فإن سكان الهند المزدحمين سيزيدون فى التسعين سنة القادمة بأربعة أخماس عددهم الحالى[1] .

لا شك أن الصناعة كفيلة برفع مستوى المعيشة إذا ما كان النمو الصناعى — ممثلا فى السلع والخدمات الصناعية المنتجة — يفوق فى كميته النمو فى عدد السكان . فهذه هى القاعدة العامة التى أصبحت جد معروفة فى الدراسات السكانية ذات الطبيعة الاقتصادية . إلا أن هذه القاعدة على عموميتها تحتاج إلى شىء من التعديل .

حقاً إن الصناعة تقوّى من التقدم فى المجالات الثقافية والاقتصادية وتعطى للفرد قوة جديدة وآمل جديد إلا أنها تقوى أيضاً النواحى الصحية والاجتماعية التى من شأنها تخفيض معدلات الوفيات . والتاريخ الاقتصادى القديم والحديث ملىء بالأحداث التى تؤيد هذا الرأى . ومن هنا فما لم تهبط معدلات المواليد فإن النتيجة الحتمية المباشرة لهبوط معدلات الوفيات بسبب التقدم الصناعى هى زيادة النمو السكانى. وعند ذلك يصبح زيادة التقدم الصناعى وتوسيع قاعدته وانتشاره مسألة لازمة لا غنى عنها لتحقيق التقدم الاقتصادى عموما .

ومن هنا — ولاستكمال أبعاد الحجة التى تنادى بالتصنيع كحل ازدحام السكان فى الدول النامية — يجب أن نشترط حدوث تغيرات اجتماعية وثورية بعيدة المدى تحقق إرادة التغيير النفسى الداخلى الذى يتقبل الوسائل الكفيلة بتنظيم

(1) Shakurda & Others " A brief memoradum outlining a plane of Economic Devlopment for India" 1944.

النسل كحقيقة علمية لا غبار عليها ستؤدى ولا شك إلى خير الفرد وخير المجموع . ومع ذلك فإن الدراسات الحديثة عن هذه المسألة بالذات لا زالت تتشكك فى إمكان حدوث تخفيض اختيارى وطوعى لمعدلات المواليد الفردية فى الدول النامية المزدحمة بالسكان بنفس الوسيلة التى اتبعتها دول غربى أوروبا وأمريكا . ذلك أن التخفيض الذى حدث فى معدلات المواليد الغربية فى القرن التاسع عشر كانت له أسباب أبعد من مجرد التصنيع وتنظيم النسل . فالهجرة شاركت بنصيب ملموس فى هذا التخفيض كما شارك الاستعمار بنصيب آخر ، وشاركت الأسواق الخارجية المفتوحة حينذاك والأرض الجديدة المكتشفة كذلك فى تخفيض معدلات المواليد وإبعاد هذه الدول عن أخطار الازدحام السكانى . وهى ظروف غير متوفرة اليوم فى الدول النامية .

٢ – أهداف التنمية الصناعية

وإذا كانت الصناعة لها هذه الأهمية البالغة بالنسبة للدول النامية المزدحمة بالسكان فما هى أهدافها وما هى الآثار التى يتوقع حدوثها إذا ما نمت الصناعة وارتقت فى هذه البلاد ؟

إن التصنيع لا يهدف فى الواقع إلى إحداث بعض التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التى تعمل على رفع مستوى الدخل القومى فحسب وإنما يهدف التصنيع إلى خلق التغيرات السياسية والاجتماعية والسيكولوجية التى تغير من الفرد ذاته وتغير من عقليته وآماله وطموحه وعاداته . إن التصنيع هو الثورة الحقة التى تلازم طريق التقدم .

ويمكننا تلخيص أهداف التصنيع فيما يلى :

١ — مكافحة الفقر

ويتوقف تحقيق هذا الهدف على إحداث زيادة فى الإنتاجية ، أى زيادة فى الناتج بزيادة المجهود المبذل . وقد تتحقق زيادة الإنتاجية بتنوع الإنتاج القومى بإدخال صناعات جديدة وتقوية الصناعات القائمة . وقد يتطلب الموقف إدخال الوسائل المستحدثة فى الإنتاج الزراعى وتزويد الزراعة بالآلات والمعدات التى تؤدى إلى زيادة الناتج من المواد الأولية وخاصة الطعام .

والفقر لا يعالج بانصاف الحلول وإنما يتطلب جهودا تبذل فى جميع الميادين الحالية للانتاج الزراعى والصناعى والتجارى ، وجهوداً تبذل لتوجيه القوة العمالية الإضافية وموارد الثروة القومية إلى ميادين جديدة، إما بتنويع إنتاج المواد الخام أو بإدخال صناعات جديدة أو بكلا الطريقتين معا .

٢ — التنمية الأساسية

أى الجهود التى تبذل لتهيئة الإنسان لتقبل تطلبات التنمية الصناعية وتقبل الجديد فى كل شىء . إن عدم توافر المساكن الملائمة والنقص فى الوسائل الصحية والطبية وهبوط مستوى التغذية بالنسبة للسواد الأعظم من سكان الدول النامية لا بد وأن يؤدى إلى انتشار الأمراض وضعف الصحة واعتلالها . ولا شك إن ضعف الصحة وانتشار الأمية التى تحد من تطور العقل وتقدمه ستؤديان ولاشك إلى انخفاض مستوى الانتاجية عموماً . وهنا نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام حلقة خبيثة مفرغة من المآسى والشرور . فضعف

الصحة وتفشى الأمية يعرقلان من حدوث أية تحسينات فى الانتاجية وبالتالى يؤديان إلى هبوط فى الدخل، ومعنى هذا هو انتشار الفقر، والفقر الذى ينطوى على هبوط الإنتاجية وانخفاض الدخل . فكأننا امام دائرة مفرغة لا نهاية لها .

وتبدو أهمية التنمية الأساسية فى انها نوع من الأستثمار . إلا أن الاستثمار هنا فى شكل آدمى لأنه عبارة عن إنفاقات تعود بطريق مباشر على الأفــراد العاملين فى المجتمع فترقى من صحتهم وعقولهم ونفوسهم . وهذا الاستثمار لا يتطلب جزءاً كبيراً من الإنفاق الرأسمالى إذا ما قورن بما تتطلبه الأنواع الأخرى من الإستثمارات الصناعية .

أما الخطوة الثانية من خطوات التنمية الاقتصادية فتتركز فى تقوية رؤوس الأموال الثابتة فى المجتمع . وهى الممثلة فى طرق المواصلات والنقل ومحطات الكهرباء والموانىء وتنظيم الأسواق وما إلى ذلك من مطالب النمو الصناعى التى تعود بالفائدة بطريق غير مباشر على الإنسان نفسه . فهــذه التحسينات لازمة ولا غنى عنها فى خلق البيئة المواتية للتقـــدم الصناعى . ولـكن على الرغم من ذلك فإن كثيراً من الدول النامية لا تولى هذا النوع الإستثمار كبير عنايتها . ويرجع ذلك أنها وهى تهدف إلى الإسراع من خطى التصنيع تستثمر رؤوس أموال صغيرة نسبياً فى بعض الصناعات دون الاهتمام بوسائل المواصلات أو محطات القوى الـكهربية أو غيرذلك من مطالب الحياة الصناعية الحديثة فيؤدى ذلك إلى صغر حجم السوق وضعف نطاق المشروعات الانشائية. وستـكون النتيجة ارتفاع فى نفقة الإنتاج. وهى مشكلة خطيرة ينبغى أن تجد لها الدول النامية حلا .

٣ — تنوع الانتاج

وثمة هدف آخر من أهداف التصنيع فى الدول النامية وهو رسم الخطة الخطة الاقتصادية الشاملة التى بمقتضاها يتنوع الإنتاج فى هذه الدول لتكسر من شوكة اعتمادها على مادة أولية واحدة فى أقتصادها القومى .

إذ يلاحظ إن صادرات كثير من الدول النامية تتركز فى مادة أولية واحدة. ومن هنا فإن التقلبات التى تطرأ على الكميات المشتراه من هذه الماده والتغيرات التى تطرأ على أسعارها فى الأسواق الدولية تؤدى إلى آثار بالغة السوء على اقتصادها القومى . كما أن وارداتها من السلع الاستهلاكية التامة الصنع ووارداتها من السلع الرأسمالية لا بد وأن تقل نتيجة للنقص فى صادراتها من المادة الخام التى تعتبر المحصول التصديرى الرئيسى ، وسينتج عن هذا النقص نقص فى حصيلتها من العملات الأجنبية .

ويوضح الجدول الآتى مدى التركيز الشديد فى تصدير المواد الأولية التى تنتجها بعض الدول النامية فى عالم اليوم .

الدولة	المادة الأولية	النسبة المئوية لمجموع الصادرات
بوليفيا	الصفيح	٦٢
سيلان	الشاى	٦٢
شيلى	النحاس	٦١
كولومبيا	البن	٨٣
كوبا	السكر	٨٢
غانا	الكاكاو	٦٩
هندوراس	الموز	٥٤
هايتى	البن	٧٥
العراق	البترول	٨٩
السودان	القطن	٦٨
فنزويلا	البترول	٩٤
الجمهورية العربية المتحدة	القطن	٦٦

نسبة المصدر من المادة الأولية

من المجموع الكلى للصادرات

فى دول مختلفة

إن هذا التركيز الشديد على انتاج مادة أولية واحدة يجعل الدول النامية فى موقف اقتصادى لا تحسد عليه . إذ أن أى تقلبات فى الطلب على هذه المادة الأولية من جانب الدول الصناعية المتقدمة المستوردة لهذه المادة يعكس آثاراً سيئة على الدول النامية المصدرة للمادة الأولية والمعتمدة اعتماداً يكاد يكون تاماً على هذا التصدير فى الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لها .

ومن هنا يصبح هدف التصنيع تنوع الاقتصاد القومى فى هذه الدول حتى لا تكون تحت رحمة الدول الصناعية الكبرى تتحكم فيها كيفما تشاء . وهذا هو اتجاه الجمهورية العربية المتحدة فى الوقت الحاضر وهو الإتجاه الذى نجحت فى تحقيقه إلى حد كبير .

٤ — إختيار الأولويات

على أن هدف تنوع الصناعات يتطلب اختيار الصناعة التى يعطى لها الأولوية والاهتمام، ثم التدرج إلى الصناعات الأخرى ذات الأهمية النسبية الأقل وهكذا . والخطأ الذى تقع فيه كثير من الدول النامية المتطلعة إلى التصنيع أنها وهى فى غمرة من الحماس والعمل لبلوغ نهضة صناعية سريعة تميل إلى تنفيذ برنامج صناعى ضخم أكبر مما تتسع له طاقتها وامكانياتها الاقتصادية .

ومن هنا ومنعاً من حدوث هذا الخطأ يجب على الدولة النامية أن تعطى الأولوية للصناعات التى يرجى لها النجاح فى المراحل الأولى من حركة التصنيع والتى لا تتسم بالتعقيد الذى يتطلب معرفة فنية وتكنولوجية كبيرة .

ولعل أولى هذه الصناعات هى تلك التى تتميز بطلب كبير فى سـوق الاستهلاك المحلى كصناعة المنسوجات والأحذيةوالصابون والسجائر والاسمنت. أما النوع الثانى فيشمل الصناعات التى تحتاج إلى عمليات مبدئة تضاف على الإنتاج الصناعى للمادة الأولية ثم تصدر هذه المادة بعد ذلك إلى الخارج . مثال ذلك تكرير البترول والعمليات الأولية لإنتاج السكر والكاكاو . إذ من الميسور إدخال الصناعات التى من هذا النوع فى يسر وسهولة ، وهى لا تتمثل إلا فى إضافة مرحلة أخرى من مراحل تجهيز المواد الخام لأغراض الاستهلاك المباشر أو لأغراض الإنتاج الصناعى . وأخيراً فإن النوع الثالث يشمل تلك الصناعات التى تنطوى على تجميع المواد المستوردة فى شكل موحد . ومن الأمثلة البارزة على ذلك تشييد المصانع التى تتولى تجميع أجزاء السيارات المستوردة. إن الدولة إذا لم تستطع النهوض بأية صناعة ثقيلة من بداية عملياتها إلى نهايتها ، فلا أقل من أنها تتولى عملية تجميع الأجزاء المستوردة . وهذه العملية التجميعية هى فى حد ذاتها أساساً لجزء من عملية الصنع ، وهو الجزء تقوم به الدولة فى داخل ربوعها بدلا من إتمامه فى الخارج . وتصادف هذه الطريقة هوى فى نفوس رجال الصناعة فى الدول الصناعية الكبرى ، إذ أنها توفر كثيراً من نفقات النقــل عن طريق شحن الأجزاء الغير مجمعة للسلعة بدلا من شحن السلعة بشكلها النهائى القابل للاستهلاك بعد التجميع . يضاف إلى ذلك أن إتباع هذه الطريقة ينطوى على استفادة رجال الصناعة فى الدول الصناعية الكبرى من الأيدى العاملة الرخيصة فى البلاد الحديثة النمو .

وتحتاج الصناعات المحلية التي يشملها النوع الأول من الأنواع الثلاثة — أي صناعة المنتجات ذات الاستهلاك المحلي الواسع النطاق — في أغلب الأحيان إلى مساعدة من جانب الحكومة إذا كان للصناعة أن تنمو وتزدهر وترسو دعائمها على أسس قوية . والإجراء المتبع في هذه الأحوال هو إقرار الدولة لنظام التعريفة الجمركية الحامية ، مثلها في ذلك مثل إقرار التعريفة الجمركية لحماية الصناعة الناشئة . ويمكن تبرير هذه المساعدة الحكومية للصناعة الناشئة من الوجهة الاقتصادية إذا حدث بعد انتهاء فترة معقولة أن أصبحت المؤسسات الفردية من الكفاية الإنتاجية بحيث يكتب لها البقاء إزاء المنافسة الحرة في الأسواق العالمية . أما إذا أثبتت هذه المؤسسات المعانة في الدولة أنها غير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة في الأسواق العالمية وأن الضريبة الجمركية لا يمكن أن تنطوي إلا على حماية دائمة للصناعة الناشئة ؛ فلا بد أن يهبط مستوى المعيشة في الدولة التي نحن بصددها على أساس أن المستهلكين مرغمون على تحمل ارتفاع دائم في الأسعار التي يدفعونها فوق مستوى الأسعار السائدة في الأسواق العالمية المتنافسة .

ولا يقتصر اختيار الأولويات على مجرد اختيار الصناعة التي نبدأ من عندها فحسب بل ينبغي أن يشمل وضع خطة اقتصادية شاملة تجيب على علامات الاستفهام الحائرة التي تبدو في الأفق .

فهل يجب البدء بالقطاع الزراعي أولا ثم التدرج بعد ذلك إلى القطاعات الأخرى ؟ وإذا تأخرت النهضة الصناعية وأعطيت للزراعة الأولوية فكيف

تحصل البلاد على استقلالها الاقتصادى وترفع من مستوى معيشتها ؟ وهناك سؤال ثالث لا يقل أهمية عن السؤالين السابقين وهو لماذا لا نبدأ بمعالجة البؤس والمرض أولا باعتبارهما ألد أعداء الإنسانية فنكثر من عدد الأطباء والممرضات وتبنى المستشفيات والعيادات الطبية ؟

هذه الأسئلة وغيرها لا بد وأن تثار ونحن نتكلم عن الأولويات الكبرى . ولا بد وأن تثار المجادلات العلمية من حولها . إلا إننا نعتقد — على عكس كثير من الاقتصاديين المعاصرين — أن اختيار الأولويات ينبغى أن ينبثق من طبيعة المجتمع نفسه . فالمجتمع وحاجاته هو الذى يحدد الاطار العام للخطة وهو الذى يملى على واضعى الخطة السياسة المثلى التى ينبغى اتباعها .

٥ — مكافحة البطالة العامة والمقنعة

ولا تقتصر أهداف التصنيع على مجرد مكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة وإنما تعمل الصناعة على امتصاص الأعداد الزائدة من السكان فى القطاع الزراعى أو العمال الذين كانوا يعملون فى قطاعات أخرى ثم لفظتهم هذه القطاعات لأنها أصبحت فى غير حاجة إلى خدماتهم .

والصناعة حين تبدأ أولى مراحلها فى الدول النامية المزدحمة بالسكان لابد وأن تزيد من مستوى الاستثمارات السائدة . وكلما زاد الطلب على منتجات الصناعة القائمة زاد تبعاً لذلك توظيف العمال طالما أن الطلب على العمال مشتق من الطلب على السلعة ذاتها . ومن هنا وجب الاحتفاظ بمستوى الطلب على

السلعة عند حده الأعلى بل يجب والحالة هذه تشجيع الأفراد والمؤسسات لزيادة طلباتهم على السلعة المنتجة طالما أن هذا الطلب سيزيد ولا شك من استخدام الصناعة للعمال . ومن هنا تظهر أهمية القوة الشرائية التي يتمتع بها الموظفون في الدول النامية ، تلك القوة التي لا شك ستكون الوقود المغذى لازدياد الطلب على السلعة وبالتالى على العمال الذين ينتجونها .

ولكن القوة الشرائية للمواطنين فى الدول النامية ضعيفة ولا شك ، نتيجة لهبوط مستوى دخل الفرد فى المتوسط وهبوط هذا الدخل هو بدوره نتيجة لضعف الاستثمارات الرأسمالية فى الإنتاج . وعند ذلك تصبح الدول النامية فى دائرة مفرغة وتظل الدولة فقيرة لأنها كانت فقيرة عند البداية[1] . ومن هنا وما لم تعمل الصناعة عن طريق الاستثمارات الحكومية القوية على زيادة العمالة فى المجتمع وتزويد عمالها بقوة شرائية جديدة — هى أجورهم المتزايدة — فإن الدولة النامية لاتنجو من براثن الفقر .

إن الصناعة القائمة على خطة محكمة تستطيع أن تمتص الأعداد المتزايدة من السكان وفى نفس الوقت تلغى البطالة المقنعة المنتشرة فى الدول النامية . ذلك أن سحب فائض السكان الزراعيين للعمل فى أعمال صناعية منتجة يؤدى ولا شك إلى إضافة واضحة فى الدخل القومى الحقيقى . وهؤلاء السكان الإضافيين الذى يذخر بهم سوق العمل فى الدول النامية يمكن الاستفادة بهم فى المشروعات الرأسمالية الجديدة التى لا تتطلب مهارة أو كفاية إنتاجية كبيرة كإنشاء الترع والجسور وإقامة المصارف ومد السكك الحديدية وإنشاء المبانى والمصانع .

(1) Mandelbaum, K. " The Industrializatioa of Backword Areas " Oxford 1947.

وهذه كلها مشروعات لا غنى عنها لإقامة صناعة ناجحة إلا أنها تستلزم رؤوس أموال هائلة قد تعجز كثيرا من الدول النامية ذات الدخل القومى المنخفض عن توفيرها .

٦ ـ عقبات في سبيل التصنيع

إن علاج مشكلة الانفجارات السكانية عن طريق نشر الصناعة فى مناطق الانفجارات تستلزم منا وقفة واعية لدراسة العقبات التى تعترض سبيل التصنيع فى هذه المناطق . على أن تكون دراستنا موضوعية بحتة . إذ ليس معنى دراستنا للعقبات أن يستنتج القارىء أن هذه العقبات سوف تقف سداً نهائياً أمام الدول النامية تمنعها من تحقيق أى مستوى صناعى . فليس هذا مانقصده ، وإنما المقصود هو دراسة هذه العقبات دراسة موضوعية محايدة تبين مدى العبء الذى سوف تتحمله هـــذه البلاد فى سبيل تحقيق مستوى معقول من التصنيع .

إن التنمية الصناعية فى الدول النامية المزدحمة بالسكان تتطلب كميات هائلة من الاستثمارات الرأسمالية . ولقــد قدر الاقتصاديون أن الاستثمار اللازم يتراوح ما بين ١٢ ، ١٥ ٪ من صافى الناتج القومى فى هذه البلاد[1] . وهــذا المعدل يفوق معدل الاستثمار المألوف فى الدول المتقدمة ، كما أنه من الارتفاع بحيث يسمح بتحقيق مستوى لا بأس به من المعيشة فى هذه الدول لأنه يفوق

(1) Lewis, A. " Aspects of Industrialzation " National Bank of Egypt — 1953, page 15.

معدل النمو السكانى بها .

وهذا التبسيط فى عرض مشكلة الدول النامية لا يعنى أنه بمجرد توفير رأس المال اللازم لبلوغ هذا الهدف فإن مشكلة التخلف الاقتصادى الكامنة الدول النامية منذ آلاف السنين تصبح فى خبر كان . إذ أن المشكلة لا تعتمد على رأس المال فحسب بل هناك العديد من التطلبات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ينبغى توافرها جنباً إلى جنب مع رأس المال حتى تتحقق التنمية . ونذكر على سبيل المثال أن نوع السكان فى الدول النامية وقدراتهم ومواهبهم ومدى استعدادهم لتقبل كل ما هو جديد فى العلوم الطبية والصحية وكل ما هو جديد فى الثقافة والفن والاجتماع مسألة على جانب كبير من الأهمية فى علاج التخلف .

كما أن التخلف الاقتصادى لا يعالج اليوم كما كان يعالج فى القرن التاسع عشر بسياسة الحرية الفردية ، وهى السياسة التى اشتهرت بسياسة اتركه يعمل اتركه يمر . إن أسلوب التخطيط الاقتصادى العلمى الواعى هو طريق التقدم السليم فى الدول النامية وأى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود[١] . والتخطيط — فى رأى الاقتصاديين المحدثين — قادر على تدارك مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم ، أى بين

---

(١) ينبغى أن يكون التخطيط عملية خلق علمى منظم يجيب على التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن لكنه عملية تحقيق الأمل . (الميثاق الوطنى)

الدول التى قطعت أشواطاً فى مضمار التقدم وتلك التى لم تزل بعد فى أولى مراحل هذا التقدم .

ومن الأخطاء الشائعة فى التنمية الصناعية ما يعتقده البعض من أن ظروف وتجارب التقدم واحدة فى كل حالة . بمعنى أن انجلترا فى القرن التاسع عشر تتشابه فى ظروفها الاقتصادية مع الهند فى الوقت الحاضر فكلاهما فى مرحلة التنمية الأولى وبالتالى كلاهما يعانى من مشكلة التخلف . والاستنتاج الذى يستنتجونه بعد ذلك أن الطريقة التى سلكتها انجلترا لتحقيق النمو الصناعى ينبغى أن تتبعها الهند اليـــوم ، فطالما أنها نجحت فى انجلترا فلم لا تنجح فى الهند ؟

إلا أن هذا الاعتقاد خاطىء ومضلل لسبب بسيط هو اختلاف الظروف بين الدولتين اختلافا يكاد يكون تاما . لقد حققت انجلترا نموها الصناعى فى القرن التاسع عشر دون أن تلجأ إلى أساليب التخطيط الاقتصادى المعروفة لنا والتى تتبعها الدول النامية فى تقدمها الصناعى . والحكومة الانجليزية لم تطلع بدور إيجابى فعَّال فى المسائل الاقتصادية وإنما تركت الحقل الاقتصادى لرجال الأعمال الذين ساروا بمؤسساتهم الصناعية قدما إلى الإمام . وما انطبق على دولة كانجلـترا ينطبق على الدول الرأسمالية الغربية الأخرى كفرنسا وألمانيا وبلجيكا التى وصلت إلى مرحلة الانطلاق فى القرن التاسع عشر . أما مجال وظروف التنمية الصناعية فى الدول النامية فعلى عكس ذلك . إن هذه الدول نظراً لاعتبارات السرعة فى تحقيق النمو بأقل ما يمكن من الأعباء ينبغى أن تتبع أسلوباً آخرا غير ما سبق أن اتبعته الدول الصناعية الغربية فى القرن

التاسع عشر . وليس غير أسلوب التخطيط بديلا(١) .

وثمة اختلاف ثانى بين الدول المتقدمة صناعيا والمتخلفة وهو مدى القدرة على تصريف المنتجات الصناعية فى الأسواق الخارجية . إن الدول المتقدمة أبان مرحلتها الانطلاقية فى القرن التاسع عشر لم تواجه أية منافسة تهدد أسواقها وتعرقل تصريف منتجاتها . فلقد كان لها من المستعمرات ما يعينها على هذا التصريف السلعى ، وكان لها من الأراضى البكر المفتوحة من أمريكا وأفريقيا وأستراليا ونيوزيلند ما يساعدها لتحقيق أهدافها التجارية . إلا أن عصور القرصنة الاستعمارية التى جرى فيها نهب ثروات الشعوب قد مضى عهدها فى القرن العشرين . ومن ثمَّ أصبحت الدول النامية المتطلعة إلى تصريف سلعها فى الخارج تواجه أشد العقبات مما يهدد عملية النمو الصناعى فى هذه البلاد بالخطر والتوقف .

ولعل أهم أنواع الاختلافات بين الدول المتقدمة وتلك التى لا زالت بعد فى أولى مراحل النمو هو الاختلاف فى البنيان أو التركيب السكانى السائد. إن السكان فى كثير من الدول النامية اليوم قد زادوا وتضخموا بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ . كما أن مستوى معيشتهم الذى يسود اليوم أقل من مستوى معيشة سكان غرب أوروبا فى أوائل القرن التاسع عشر . أضف إلى ذلك إلى معدل النمو السكانى فى الدول النامية أسرع مما كان عليه الوضع فى الدول المتقدمة

---

(١) « إن رأس المال الفردى فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادى » عن الميثاق .

منذ أكثر من قرن مضى . وقد ترتب على ذلك وجود نسبة كبيرة من السكان فى سن الطفولة والشباب المبكر . بمعنى أن هيكل التكوين الديموغرافى الهرمى للسكان فى الدول النامية يبدأ بقاعدة عريضة وهم الأطفال فى سن دون سن العمل المنتج ويضمحل الهرم بعد ذلك ويضمر فى السنوات الأخيرة من الحياة .

وليست هذه الاختلافات ضارة أو سيئة كلها. إن الدول النامية وهى بصدد إقامة صرحها الصناعى الكبير ستجد معينا لا ينضب من اليد العاملة الرخيصة طالما أن التكوين العمرى للسكان يسمح بوجود هذه اليد العاملة بكثرة ملموسة[١] . ولكن — من جهة أخرى — نجد أن هذا التكوين الديموغرافى نفسه يضفى آثاراً سيئة على الاقتصاد القومى ويمنعه من تحقيق التقدم بسهولة . إن الزيادة السكانية وزيادة نسبة الأطفال دون سن العمل هى فى واقع الأمر عبء بالغ على التنمية الصناعية فى البلاد . إذ أنهم جميعاً مستهلكين لا منتجين . ومن ثمَّ فإن تكوين رأس المال اللازم للتنمية الصناعية لا بد وأن يواجه صعاب جمة .

أضف إلى ذلك أن البطالة المقنَّعة ، التى سبق معالجتها فى صفحات سابقة من هذا المؤلف والتى تعتبر أحدى سمات التخلف الاقتصادى تعنى وجود عدد كبير من العمال يعملون فى أعمال تافهة لا تؤدى إلى زيادة الدخل القومى فى البلاد. وهم من الكثرة بالنسبة للموارد والأدوات الانتاجية التى يشتغلون بها بحيث

---

(١) لوحظ وجود نسبة كبيرة من الشباب فى سن العمل فى انجلترا فى القرن التاسع عشر كان لها أثر بارز فى سرعة النمو الصناعى فى البلاد فى ذلك الوقت .

إذا سحب عدد منهم للعمل فى قطاعات أخرى من الاقتصاد القومى فإن الناتج القومى لذلك القطاع الذى سحبت منه هذه الأيدى العاملة لن ينقص عن ذى قبل، حتى ولو لم يحدث فى هذا القطاع تقدم ما فى التنظيم أو الإدارة.

إن التقدم الصناعى المرموق فى الدول النامية يستلزم سحب أو امتصاص جزءاً كبيراً من العمال شبه المعطلين لاستخدامهم فى الصناعة . ولقد قدرت هيئة الأمم المتحدة رأس المال اللازم لهذه العملية الاقتصادية — عملية امتصاص العمال من القطاع الزراعى المتخلف ثم تدريبهم على الأعمال الصناعية الجديدة — بمبلغ يصل إلى ١٥٠٠ دولار عن كل عامل[١] . وهو رقم يدل على التكاليف الباهظة التى يستلزمها برامج التصنيع فى الدول المزدحمة بالسكان كالهند أو الصين حيث يقرب عدد سكانهما من ١٠٠٠ مليون نسمة ويزيدون بمعدل ٢ ٪ سنويا . ولقد أصبح من المعروف أن الهند لا تستطيع اطلاقا أن توفر العمل لكل عمالها المتزايدين فى العدد[٢] . إذ مهما كانت الظروف الاقتصادية الهندية مواتية ومهما كانت الخطة محكمة فلا زال هناك عاطلين . وهذه الظاهرة لم يكن لها وجود فى دول أوربا الغربية فى القرن التاسع عشر . لقد كان عدد السكان فى بريطانيا فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ٩ مليون نسمة فقط . ولم يتجاوز معدل الزيادة هناك ١٫٦ ٪ فى السنة .

---

(1) United Nations Eonomic Committee for Asia and The Far East, Vol X. 1959 pp. 33 — 45.

(٢) الخطة الاقتصادية الثانية فى الهند تعترف بأنها لن تستطيع أن توفر العمل لـ ٨٠ ٪ من الشبان الذين يدخلون سوق العمل كل سنة .

ومن هنا لم تتحمل بريطانيا أعباءاً سكانية ولم تظهر بها مشكلة البطالة المقنعة كالتى نراها اليوم رأى العين فى الهند والصين والملايو وبعض دول أمريكا اللاتينية . إن الزيادة السنوية العنيفة فى سكان هذه الدول ، هى فى واقع الأمر أعباء تضاف سنوياً إلى القوة الإنسانية التى تطلب العمل سيمتد شرورها إلى مستوى الأجور الزراعية السائدة فتنخفض هذه الأجور تباعا وتشدها دائما إلى الحضيض . وتصبح هذه الظاهرة عندئذ جزءا لا يتجزأ من دائرة الفقر الخبيثة التى بدورها تعوق الادخارات وتكوين رؤوس الأموال .

٧ ــ مطاتة رأس المال

تعانى الدول النامية عموما نقص ملحوظ فى رؤوس الأموال وذلك بالقياس إلى ما يوجد لديها من اعداد سكانية أو موارد للثروة . ولقد سبق أن أوضحنا أن العالم المتخلف يعيش تحت وطأة مجموعة من القوى الدائرية المسماة بدائرة الفقر الخبيثة تعوق تكوين رأس المال وتمنع زيادته(١) .

ويمكن التعبير عن جوهر هذه الدائرة الخبيثة للفقر كما يلى . إن الفقر فى المعنى الاقتصادى الفنى هو انخفاض الدخل الحقيقى فى المجتمع وسيؤدى ذلك بالطبع إلى انخفاض القدرة على الادخار ، وكلنا يعرف ان الأدخار شروط أساسى من شروط التكوين الرأسمالى فإذا كان ضعيفاً أو يكاد يكون فى حكم العدم فإن معدل تكوين رأس المال يصبح بدوره ضعيفاً أو معدوماً . ومن ضعف معدل

---

(1) Nurkse, R. "Some Aspcets of Capiital Accumilation in Underdeveloped Countries" Cairo, 1952 — p. 1.

التكوين الرأسمالى تنتقل الدائرة الخبيثة إلى عدم توافر رأس المال الذى يؤدى بدوره إلى ضعف الإنتاجية وهذه بالتالى تؤدى إلى الفقر وهكذا نبدأ مرة أخرى من الفقر إلى ضعف القدرة على الادخار وتستمر الدورة الخبيثة فى سيرها إلى ما لا نهاية[١] .

ومما يزيد من حدة هذه الدائرة المفزعة الخبيثة للفقر أن السكان فى الدول النامية يزيدون بمعدلات كبيرة وهى زيادة تستلزم تطلبات ضخمة على الكمية الضئيلة من رأس المال المعروض هناك . ومع ذلك فإذا فرضنا جدلا توافر رؤوس الأموال اللازمة للتنمية الصناعية فلا بد أيضاً من توافر الأيدى العاملة الفنية التى تدير وتحرك مفتاح التقدم. ولقد أوضح هذا الرأى البروفسور Kuznets فى قوله «إن التقدم الذى أحرزته الدول الصناعية لم يكمن فى مجرد العدد والآلات المادية التى فى حوزتها وإنما هو ذلك البناء الضخم من العلم والمعرفة والخبرة الفنية التى امدت العاملين بالقدرة الفنية والكفاية الإنتاجية[٢] » . إن رأس المال ما هو فى الواقع إلا عامل من عوامل الإنتاج ينبغى أن يتضامن مع غيره من العوامل الإنتاجية تحت ظروف اجتماعية وسياسية وثقافية معينة تؤدى مترابطة متكاتفة إلى خلق التنمية الاقتصادية فى البلاد .

على أن استخدام رأس المال فى عمليات التصنيع يعتبر على جانب كبير من الأهمية لأنه سيعمل على كسر دائرة الفقر المفرغة من إحدى جوانبها ،

(1) Mountjoy, A. Ibidl., p.91. Fig. 4.

(2) United Nation's Report "Processes & Problems of Industoriazzetion in Under — Developed countries" Newyork 1955 — p. 5.

ولأنه سيخلق الظروف الاقتصادية المواتية للتكوين الداخلي لرأس المال فضلا عن تهيئة الظروف لاستخدام رأس المال الأجنبي . هذا — بالإضافة إلى أن هذه العملية ستؤدى إلى خلق هيكل قوى من الاستثمارات تستفيد منه بقية القطاعات الاقتصادية فى المجتمع . ومن هنا يصبح التدخل الحكومى المنظم فى النشاط الاقتصادى مسألة ضرورية لا غنى عنها فى الدول النامية . وبدون هذا التدخل الحكومى الذى يرسم المنافذ التى ينبغى أن يسلكها رأس المال والذى يخطط أوجه الانتاج لن يتيسر للدول النامية تكوين رؤوس الأموال اللازمة لتطورها الصناعى .

٢ – مشاكل تكوين رأس المال

من المفيد وقد بينا أهمية التخطيط فى الدول النامية أن نعالج فى شىء من الإيجاز فكرة انتاجية رأس المال وفكرة معدل رأس المال المستثمر لزيادة الناتج . وهـــو ما يسمى فى العرف الاقتصادى بمعامل رأس المال — The Capital output ratio . وقد أجمع الاقتصاديون المحدثون على أن هذا المعامل لا يعتبر مقياساً طيباً للتكوين الرأسمالى وخاصة فى الدول النامية حيث لا تتوافر بسهولة جميع البيانات والإحصاءات الفنية اللازمة . إلا أن هذا المعامل له أهميته بالنسبة لأغراض التخطيط . أن استثمار مبلغ ١٠٠ جنيه فى دولة صناعية متقدمة قد يؤدى إلى زيادة فى الدخل القومى تصل إلى ٣٣ جنيه فى السنة ، وعندئذ يمكن القول بأن معامل رأس المال هو ٣ : ١ . ومعنى ذلك أن استثمارا سنوياً صافياً قدره ١٢ ٪ من الدخل القومى فى ظل المعدل السابق يجب أن

ينتج عنه زيادة سنوية فى الدخل تقدر بـ ٤ ٪ . وهى الإرقام التى توجد فى الدول الصناعية المتقدمة ولا شك فى صحتها. ولكننا إذا طبقنا هذه التقديرات على الدول النامية فستظهر لنا صورة أخرى جد مختلفة . أن الخطة الاقتصادية الأولى فى الهند قد بنيت أساسا على معامل رأس مالى هو ٣ : ١ إلا أن هذا المعامل كان أقل من الواقع فعلا . والاتفاق بين الاقتصاديين يكاد يكون تاما على أن معامل رأس المـال الحدى فى الدول النامية يجب أن يزيد عن ٤ : ١ .

إن أغلب الدول النامية ذات الاقتصاد التقليدى القديم يصعب عليها أن تدخر أكثر من ٥ أو ٦ ٪ من دخولها القومية . وحتى تصل هذه الدولة إلى مرحلة الانطلاق لتصبح دولا صناعية نامية فانها تحتاج إلى استثمارات سنوية تتراوح بين ١٢ ، ١٥ ٪ من صافى الدخل. فهذا هو الهدف المالى الرئيسى الذى يجب أن تسعى إليه . إلا أن ضعف معدل تكوين رأس المال فى هذه البلاد من جهة وزيادة سكانها من جهة أخرى منعا الغالبية الساحقة من الدول النامية من تحقيق هذا الهدف . إن معامل رأسمالى قدره ٤ : ١ سيؤدى إلى استثمار قدره ٥ ٪ من صافى الدخل القومى وسوف ينتج من السلع والخدمات ما يتوازن مع نمو سكانى قدره ١٫٢٥ ٪ فى نفس مستوى الدخل السائد . وستحتاج الدول النامية إلى معدل أكبر من الاستثمارات فى حالة وجود معدل أكبر من الزيادة فى السكان وفى حالة ما إذا كانت التطلعات إلى رفع مستوى المعيشة أكثر تفاؤلا .

إن الفقر المدقع الذى يعيش تحت كنفه الغالبية الساحقة من سكان الدول النامية المزدحمة بالسكان يعنى انخفاض مستوى الادخارات المحلية . وإذا فرض ووجدت ادخارات فانها ستتخذ شكل أساور من الذهب والفضة أو الجوهرات وأية جهود تبذلها الحكومات الواعية لإقناع شعوب هذه الدول بخطأ حفظ مدخراتهم على هذه الصورة تبوء أغلبها بالفشل أو ربما تنجح فى الأجل الطويل جدا .

إن التقديرات المبدئية عن قيمة الذهب الذى يمتلكه الأفراد فى الهند تصل إلى ٣٦٧٥ مليون دولار ، تجمعت على مدى سنوات طويلة نتيجة للعادات والتقاليد التى تركزت فى البلاد منذ عهد بعيد[1] .

وثمة نقطة أخرى جديرة بالاعتبار وهى سوء توزيع الدخل بين الأفراد فى المجتمعات النامية . فقد تركزت الثروة فى نسبة ضئيلة من الشعب بينما بقية الشعب لا يمتلكون شيئاً . وقد يكون هذا الوضع فى صف الادخارات لأنه يسمح بوجودها وينميها إلا أن هذه التنمية ستكون على حساب قيم أخرى أكثر أهمية وهى نقص التكافل الاجتماعى والعدالة الاجتماعية وعدم توافر وحدة الشعب . وهى قيم أساسية ينبغى أن تسود فى المجتمع الحديث الذى يعمل لتحقيق التقدم والحرية .

---

(1) Chandavarka, A. Y. "The Nature & effects of gold hoarding in under — developed economies." Oxford Ecn. Papers, 1961, p. 138.

والجدير بالذكر أنه ليس من الصعب على أية دولة نامية ادخار ١٢٪ من دخلها كل سنة إذا ما صممت على ذلك وحددت غايتها ولم تتصرف عنها . والجمهورية العربية المتحدة اليوم تفعل ذلك لأنها حددت هدفها وهى مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات .

والدولة التى ترسم خطتها الاقتصادية على أساس تحقيق ادخار يصل إلى ١٢ ٪ فى السنة تجد نفسها مضطرة إلى إصدار قوانين الإصلاح الزراعى للحد من تركيز الملكية الزراعية فى أيدى قليلة . وبغير هذه القوانين الاجتماعية العادلة فستجد أن ما يقرب من ٢٥ إلى ٤٠ ٪ من دخلها القومى يتحكم فيه فئة قليلة من الشعب ، هم ملاك الأراضى الاقطاعيين الذين يغالون فى استهلاك السلع الترفية ويكتنزون الذهب والفضة وبذلك يسيئون إلى الاقتصاد القومى أكبر إساءة .

ولا شك أن الادخارات المحلية هامة وتلعب دوراً كبيراً فى مد التنمية الصناعية بما تحتاج إليه من رؤوس أموال . إلا أننا نضيف هنا أن الادخارات المحلية وحدها قد لا تفعل شيئاً لأنها بحكم الواقع ضعيفة لا يعتد بها . ومن هنا وجب تقويتها عن طريق إعادة استثمار الأرباح السنوية للمشروع فى نفس المشروع مرة ثانية . وهى طريقة جد معروفة فى الدول الصناعية المتقدمة وخاصة فى انجلترا فى القرن التاسع عشر حين عمد الرأسماليين إلى إعادة استثمار أرباحهم السنوية فى مؤسساتهم التى يمتلكونها دون أن يوزعوا نشاطهم وخبرتهم على فروع أخرى من الإنتاج . إلا أن هذه الوسيلة المعقولة من التمويل ليست

شائعة فى لدول النامية سببين لأول أن المنظمين فى هذه الدول غالباً ما يتجهون إلى فروع أخرى من الإنتاج إذا ما نجحوا فى تحقيق أرباح فى مشروعهم الأصلى . بمعنى أن الأرباح الناجمة عن مشروعهم الأصلى لا يعاد استثمارها فى نفس المشروع بل تستثمر فى مشروعات أخرى غير متصلة بالمشروع الأول أو تدخر بعيداً عن التداول . وفى هذا كله أضرار اقتصادية لا يستهان بها . أما السبب الثانى فمرده أن هؤلاء المنظمين إذا ما حققوا أرباحا فإنهم غالباً ما يزيدون من انفاقاتهم إلى درجة كبيرة وربما تركزت هذه الاتفاقات على سلع مستوردة من الخارج . فكأنهم والحالة هذه يفيدون المؤسسات والشركات الأجنبية أكثر من المؤسسات الوطنية . ومن هنا تصبح السياسة الضريبية الحازمة الوسيلة الفعّالة لمعالجة هذا الموقف .

ولعلنا نجد فى تجربة التنمية الصناعية فى كل من اليابان وروسيا السوفيتية مثالا واضحاً للطريقة التى أتبعت لتحقيق معدل مرتفع من الاستثمارات التى تهىء البلاد لمرحلة الانطلاق . لقد اتخذت الحكومة اليابانية سياسة مالية ضريبية رشيدة مكنتها من تحقيق معدل ادخار سنوى يتراوح بين ١٢ ، ١٧ ٪ من الدخل القومى الصافى ، وذلك خلال القرن التاسع عشر بأكمله . كما أن الحكومة اليابانية كانت سبّاقة فى انشاء المشروعات الصناعية الكبرى ، وهى المشروعات التى يعجز المستثمر الفردى وحده على انشائها . وكثيراً ما كانت تبيع هذه المؤسسات بعد ذلك إلى كبار الرأسماليين على آجال طويلة ، ثم تعمد عندئذ إلى فرض الضرائب على أرباح المؤسسات الصناعية .

ولقد اتخذت روسيا السوفيتية خطة اقتصادية مختلفة . فقد استولت على جميع ممتلكات الأفراد الاقطاعيين فى البلاد وبدأت تستثمر هذه الأصول فى مشاريع تجارية وصناعية . كما عمدت منذ أوائل القرن العشرين إلى تشجيع رأس المال الأجنبى للاستفادة به فى تمويل المشروعات الصناعية . ولقد وضعت روسيا السوفيتية خطتها الإقتصادية على أساس التقتير الشديد على استهلاك الأفراد مع التوسع التدريجى فى إنشاء الصناعات وخاصة الصناعات الثقيلة . وبذلك أقامت البناء الأساسى للتنمية الصناعية فى البلاد . فحيث يستطيع الحكم القائم أن يكبح جماح المصالح الاقتصادية الفردية وأن يخفض من مستوى الانفاق إلى أقل درجة ممكنة وأن يرسم خطة محكمة للتنمية والانتاج عند ذلك يصبح تكوين رأس المال أمراً ممكناً .

ويجب أن نشير أخيراً ونحن بصدد دراسة صعوبة تكوين رؤوس الأموال فى الدول النامية إلى أهمية التجارة الدولية كوسيلة من وسائل التمويل . إن التجارة الدولية لعبت ولا تزال تلعب دوراً أساسياً فى تكوين رأس المال سواء بالنسبة للدول المتقدمة صناعياً أم الدول التى لا زالت بعد فى أولى مراحل هذا النمو . إن تصدير المواد الأولية من الدول النامية يساعدها فى الواقع على استيراد العدد والآلات اللازمة للتنمية الصناعية ويمكنها من دفع فوائد وأقساط قروض التنمية . ولعل فى تصدير القطن المصرى والبترول الفنزويلى والخشب السويدى والمطاط الملاوى دليلا على صحة هذا الرأى . ولكن النقطة الجديرة بالاعتبار هنا أن الإحصاءات الحديثة تدل على وجود هبوط فى متوسط أسعار المواد الأولية التى

تصدرها الدول النامية بالنسبة لأسعار السلع التامة الصنع التي تستوردها ، الأمر الذى أدى إلى تناقص العائد الذى يؤول إلى هذه الدول من تجارتها الخارجية ، وبالتالى إلى نقص قدرتها على تكوين رأس المال اللازم للتنمية الصناعية[١] . ومما يزيد من حدة المشكلة أن الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تقلل من طلباتها على المواد الأولية التى تصدرها الدول النامية لأنها بدأت تنتج بعضا من هذه المواد الأولية فى المصنع . فهى تنتج المطاط الصناعى وتستعيض به عن المطاط المستورد كما تعمل على انتاج الألياف الصناعية لتستعيض بها عن القطن .

٣ — مشاكل رأس المال الأجنبى

لقد لعب رأس المال الأجنبى دوراً بالغ الأهمية فى التنمية الاقتصادية لكثير من الدول الناشئة فى العصر الحديث . وتركزت مساهمات هذا المال فى اقامة المؤسسات العامة اللازمة لهيكل التنمية الصناعية فى البلاد ، كانشاء السكك الحديدية والموانىء ومحطات القوى الكهربائية وما إلى ذلك . وهى منشآت أساسية ولا غنى عنها لبدء عمليات النمو الصناعى .

ورأس المال الأجنبى قد يكون حكوميا ، كأن تقرض حكومة دولة متقدمة كالولايات المتحدة حكومة دولة نامية كالهند ، وقد يكون دوليا كالقروض التى يمولها البنك الدولى للانشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولى ، وقد يكون

---

(١) نوقشت هذه المشكلة بالتفصيل فى الفصل الخامس والعشرين من كتاب « التجارة الدولية » لكاتب هذه السطور .

فرديا بحتا كالقروض التى تقدمها أحدى الشركات أو المؤسسات الفنية لاستثمار أموالها فى أحدى الدول النامية[(١)] .

إلا أن الاتجاهات الدولية الحديثة تشير إلى أن كثيراً من الدول النامية بعد أن حصلت على استقلالها السياسى أصبحت تنظر إلى رأس المال الأجنبى كصورة من صور الاستعمار البغيض . ومن ثمّ وضعت الصعوبات والعراقيل أمام انسيابه إلى الداخل . وتتخذ هذه العراقيل صور شتى كالضرائب العالية ومنع تحويل الأرباح إلى الخارج أو تحديد أنواع الاستثمارات التى يحق لرأس المال الأجنبى التوظف بها أو النص على توظيف نسبة معينة من العمال والموظفين والفنيين الوطنيين العمل فى المؤسسات الأجنبية .

والدول النامية لها كل الحق فى اتخاذ هذه الإجراءات الضرورية فقد عانت كثيراً من الاستعمار الذى نهب ثرواتها بلا وازع من القانون والأخلاق ، وهى ترى فى رأس المال الأجنبى صورة من صور الاستعمار القديم . ومن هنا فليس من السهل أقناعها بأهمية رأس المال الأجنبى فى تمويل التنميــة الاقتصادية بها .

ولــكن المشاهد أن رأس المال الأجنبى بدأ يعزف عن الدول النامية اليوم ، أى أن الآية قد انعــكست ، فبدلا من أن ترفض الدول النامية قدومه أصبح

---

(١) إن القروض الحكومية هى الشائعة فى عالم اليوم . وليس أدل على ذلك من ضخامة القروض التى تقدمها حكومات الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية وانجلترا إلى الدول النامية اليوم . ويستطيع القارىء مراجعة أرقام هذه القروض فى :—

Benham, F. "Economc Aid to Underdeveloped countries.
(2) Assistance from the United Kingdom for Overseas Development. Report.

رأس المال الأجنبي غير راغب فى القدوم نتيجة للمخاطر التى يتعرض لها حاليا ... مخاطر التأميم والمصادرة والتجميد . وهى كلها مخاطر نابعة من الطبيعة الثورية للدول النامية فى القرن العشرين فضلا عن الآثار التاريخية التى خلفها الاستعمار فى الماضى . ومن هنا فليس من السهل أقتلاعها فى يوم وليلة .

إن رأس المال الأجنبي ضرورة اقتصادية للدول النامية فى الوقت الحاضر إلا أن التجارب الماضية لا زالت تؤثر فى عقلية ونفوس الشعوب النامية فتمنع سهولة تدفقه إلى داخلها .

٤ — الأسواق والنمو المتوازن

إن تخطيط النمو الصناعى لا بد وأن يأخذ فى الاعتبار امكانيات السوق الخارجي والداخلى . إذ أن نجاح الصناعة يتوقف على تصريف السلع المنتجة ، وهو ما يقوم به السوق . ولكن مما يؤسف له أن السوق الداخلى فى الدول النامية صغير لا يسمح باستيعاب جميع السلع المنتجة . ومن هنا يصبح عقبة أمام التنمية الاقتصادية . فضلا عن أنه يعكس عددا من العوامل الأخرى السيئة منها ضعف القوة الشرائية للغالبية العظمى من الشعب .

إن الدخل القومى فى السودان مثلا يقرب من ٢٠٠ مليون جنيه فى السنة أو ٢٠ جنيه عن الفرد الواحد ، ينفق أغلبه فى شراء السلع الأساسية الضرورية وخاصة الطعام والكيروسين والدخان والملابس . ولا يختلف السودان عن غيره من الدول المتخلفة التى يتركز الانفاق الشعبى فى الغذاء بنسبة تتراوح ما بين

٦٠ ، ٦٥ ٪ من جملة الانفاقات بينما لا تنفق شعوب الدول المتقدمة على بند الغذاء إلا ٤٠ ٪ فقط[1] .

وتتميز أسواق الدول النامية كذلك بعدم مرونة طلب الأفراد من ذوى الدخل الفردى المنخفض . ومن ثمَّ لا يوجد أثر واضح لما يسمى فى العرف الاقتصادى بالطلب الفعَّال بالنسبة للمنتجات الصناعية .

وطالما كان سوق المنتجات الصناعية ضيقا عمد المنظمين إلى تقويته أو تطعيمه من الخارج فتبدأ حينئذ كميات صغيرة من الواردات الأجنبية تفد إلى البلاد لتقضى نهائياً على أية محاولة لانهاض السوق بمنتجات محلية مماثلة .

والمشكلة بالطبع لا تخرج عن أن تكون جزءاً من دائرة الفقر الخبيثة التى التى سبق معالجتها فى صفحات سابقة . إن ضعف القوة الشرائية مع ضعف القدرة على الأدخار ينتج عنهما تكوين رأسمالى ضعيف وبالتالى ضعف فى الاستثمار . ومن المعروف أن صغر حجم السوق لا يفتح المجال أمام زيادة رأس المال وبالتالى امام التقدم والتنمية الاقتصادية[2] .

هذا — وقد عمدت بعض المؤسسات الاقتصادية الأجنبية التى تزاول نشاطها فى الدول النامية إلى درء اخطار ضيق السوق المحلى بتوزيع منتجاتها على عدد من الأسواق دون أن تركز نشاطها فى سوق واحد صغير . إن الشركة

---

(1) Yearbook of Labour Statistics, 1949 — 1950.

(2) As stated by Adam Smith "The division of labour is limited by the extent of the market.

الأفريقية المتحدة التي أنشئت برأس مال أجنبي في غرب أفريقيا لم تركز أعمالها ونشاطها في ناحية واحدة من نواحي النشاط . فهي تستخرج الزيت من الأشجار وتزرع المطاط والموز وتتاجر في الكاكاو والقطن والجلود وسن الفيل فضلا عن إدارتها لبضع مصانع للخشب وتسيرها لأسطول من البواخر في الأنهار الافريقية . وهو نشاط هائل دفعها إليه ضيق السوق الأفريقي بالنسبة لسلعة واحدة فقط .

والسؤال الذي يواجهنا الآن هو . كيف يتسنى للدول النامية ذات السوق الضيق أن توسع من سوقها الداخلي لتستوعب السلع الصناعية المزمع انتاجها بعد قيام الصناعة والتصنيع ؟

يتوقف زيادة انتاج السلع المصنوعة للسوق الداخلي على زيادة الإنتاجية بالنسبة لعدد كبير من الصناعات . ذلك أن ضعف مستوى الدخل القومي الحقيقي هو في حد ذاته انعكاس للانتاجية المخفضة . ومن هنا فإن الدائرة الخبيثة للفقر لا بد وأن تتضمن سلسلة من الأنعكاسات السيئة . بمعنى أن كل عامل من العوامل السيئة يؤدي بدوره إلى أثر سيء آخر ، وهكذا . وإذا عكسنا الوضع الآن واعتمدنا على الرأي القائل بأن كل عامل ايجابي سيؤدي بدوره إلى عامل آخر ايجابي حسن . بمعنى إن أي تحسن في الفقر سيؤدي إلى تحسن في الغذاء .. وهو بدوره سيحسن من الصحة .. والصحة ستؤدي بدورها إلى تحسن في الانتاجية . ومن هنا فإذا قامت الدولة النامية المتطلعة إلى رفع مستوى معيشتها ببذل التضحيات الاقتصادية لتكون رأسمالها الصناعي ثم تستثمر هذا المال في منشآت صناعية تعمل على رفع مستوى الأجور فإن النتيجة المحققة هي ارتفاع

القوة الشرائية واتساع السوق . وعندئذ سوف تتمكن الدولة النامية من كسر حدة دائرة الفقر الخبيثة المتوارثة واعادة الدائرة بشكل ايجابى مفيد[1] .

إن تضافر رأس المال المستثمر فى إحدى المنشآت الصناعية جنباً إلى جنبه مع توافر العمال الأكفاء المدربين سيؤدى ولا شك إلى زيادة إنتاجية العامل وهذه الأخيرة ستؤدى إلى زيادة الدخل الحقيقى للعمال .

ولكن إذا لم تتحسن الإنتاجية فى بقية القطاعات الاقتصادية وبالتالى إذا لم تتحسن القوة الشرائية فإن السلع المنتجة لن تجد لها السوق المناسب . إذ أن أغلب الزيادات الداخلية التى يحصل عليها العمال سينفقونها على الطعام والملابس ثم على بعض السلع الأخرى . وليس من المعقول أن يشترى العمال السلع التى صنعوها بأنفسهم . فى ظل هذه الظروف يصبح النشاط الصناعى فى موقف لايحسد عليه لأن ناتج صناعة ما لايستطيع أن يخلق الطلب عليه . أما إذا وزعت الاستثمارات على نطاق واسع وعلى أسس علمية مخططة فأنشئت المشروعات الزراعية والصناعية فى طول البلاد وعرضها فإن هذا التوزيع الحكيم للصناعات سيؤدى بدوره إلى توزيع محكم للإنتاجية المتزايدة وللثروة الحقيقية . ومن هنا يخلق السوق الواسع الذى يستطيع استيعاب المنتجات ، وهى النظرية المسماه « بالنمو المتوازن Balanced growtk » والتى تعتمد على وجود أوجه نشاط مترابطة حيث يستهلك العمال فى كل منشأة صناعية السلع والمنتجات التى تنتجها

---

(1) Y. Myrdal, "Economic Theory & Underdeveloped Regions" London, 1947. page 12.

المنشآت الأخرى الدائبة التوسع[١]. ومن هنا تزيد الإنتاجية وتتقوى الأسواق وتتسع ويزداد تكوين رأس المال فى الداخل، كما يزداد رأس المال الخارجى بكميات أكبر.

على أن نظرية النمو المتوازن لا تنطبق على المؤسسات الصناعية فحسب وإنما على جميع قطاعات الاقتصاد القومى بما فى ذلك المنافع العامة التى لها أهمية بالغة فى تطوير كثير من الصناعات التى تعتمد على هذه المنافع العامة، فضلا عن أهميتها بالنسبة للقطاع الزراعى عموماً. ويجب أن نأخذ فى الاعتبار كذلك أن تقدم الزراعة فى الدول النامية مسألة ضرورية لا غنى عنها للتقدم الصناعى. ولقد أثبتت التجارب التى مرت بالدول الصناعية المتقدمة صحة هذا المبدأ. وهو حادث بالفعل فى خطة التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة حيث الاهتمام بالزراعة لا يقل إطلاقاً عن اهتمام بالصناعة باعتبار أن كل تقدم يطرأ على الأولى يمهد إلى تقدم آخر مماثل فى الثانية.

إن الاستثمارات فى مشروعات الرى والصرف وتربية الحيوان جنباً إلى جنب مع مشروعات للإصلاح الزراعى — كما حدث فى الجمهورية العربية المتحدة والهند ويوجوسلافيا — مشروعات لازمة وضرورية للنهضة الصناعية[٢].

---

(1) Rosenstein — Rodan, « Problems of Industrialization of Eastern & South Eastern Europe." Economic journal June— Sept. 1943.
Yamey, " Economics of Under — Developed countries "

(2) U. N. Report. « The Determinants... » page 282.

على أن خطة الاستثمارات فى الزراعة والصناعة تعتمد على أساسين هامين الأول رغبة الشعب واستعداده الفطرى والمكتسب لتحقيق التقدم الاقتصادى ومن ثمَّ قبوله لمبدأ التغيير الثورى الذى يرتبط بهذا التقدم . والأساس الثانى هو توافر المنشآت والخدمات العامة اللازمة للصناعة كطرق المواصلات ومحطات الكهرباء والمياه والبنوك وقوانين العمال المنظمة لأجورهم وصحتهم ومعاشهم . وبدون هذين الأساسيين يصعب على الاقتصاد القومى فى الدول النامية بدء عملية الانطلاق .

وإذا انتقلنا إلى السوق الخارجى واحتمال تصريف بعض منتجات الدول النامية فى الخارج فإن صورة المستقبل فى كثير من الدول النامية يخفت ضوئها ويقل بريقها . إن الصعوبات التى ستواجه الدول النامية إزاء فتح الأسواق الخارجية أمام منتجاتها صعوبات لا يستهان بها ومرد هذه الصعوبات إلى طبيعة الإنتاج الصناعى الناشىء وإلى منافسة الدول الصناعية القديمة التى استحوزت على الأسواق الخارجية بحكم تقدمها الصناعى المبكر أولا وبحكم أوضاعها السياسية والاستعمارية القديمة ثانياً . ومع ذلك فإن الدول النامية تستطيع أن تكسب بعض الأسواق الخارجية إذا هى عمدت إلى بيع منتجاتها فى الخارج بأسعار رخيصة نسبياً . ولن تجد صعوبة كبرى فى ذلك طالما أن أجور عمالها أقل من أجور العمال الأوربيين. ومن ثمَّ فإن النفقة الإجمالية للإنتاج ستكون أقل . ولقد حققت اليابان توسعاً كبيراً فى أسواقها الخارجية بسبب رخص أسعار منتجاتها بالقياس إلى أسعار منتجات الدول الصناعية الأخرى ذات الأجور العالية المرتفعة[1] .

(1) Arther Lewis, « Aspects of Industrialization » Cairo 1953. p. 6.

على أن النقطة الجديرة بالاعتبار والتى يجب تأكيدها وإبرازها هنا، أن الدول النامية المزدحمة بالسكان ينبغى أن تولى عظيم عنايتها إلى السوق الخارجى بأى صورة من الصور . إن معركة التصدير هنا يجب أن تنتهى بالانتصار إذا أرادت هذه الدول تحقيق العمالة الكاملة لعمالها المتزايدين وإذا ما أرادت أن تحصل على الغذاء والمواد الأولية من الخارج بكميات تكفى طلباتها المتزايدة . ولقد أصبح هذا الموقف جد مألوف فى اليابان والجمهورية العربية المتحدة والهند ، حيث تعمد هذه الدول إلى تصدير منتجاتها إلى الخارج وتستورد فى مقابلها الغذاء والمواد التموينية اللازمة لسكانها المتزايدين .

٥ — الحاجة إلى التخطيط الحكومى

لم يعتمد التقدم الصناعى الذى حققته الدول الغربية أبان القرنين التاسع عشر والعشرين على التخطيط الحكومى المنظم بل اعتمد على جهود المنظم الفردى الحر .

ولكن التقدم الصناعى الذى حققته كل من روسيا واليابان فى نفس هذه المدة قد اعتمد على التدخل المنظم من جانب الحكومة مدفوعة فى ذلك إلى تحقيق غرضين الأول رفع شأن الدولة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، والثانى رفع مستوى معيشة الأفراد . ولقد تغير الموقف بعد الحرب العالمية الثانية تغييراً واضحاً حيث عمدت الدول النامية بدافع من الوعى الاقتصادى والسياسى إلى وضع خططها الاقتصادية لمكافحة الفقر الذى لازمها منذ آلاف السنين . ومن ثمّ أصبحت « الحكومة » فى الدولة النامية بوعى منها وبحكم الظروف

الاجتماعية والسياسية واستجابة لمطالب المواطنين غارقة حتى أذنيها فى وضع الخطة الاقتصادية التى تحقق التقدم الاقتصادى . ومن ثمَّ تغيرت وظيفة الدولة التقليدية فى الدول النامية من مجرد الرقابة على النشاط الاقتصادى إلى قيامها الفعلى بهذا النشاط .

ولقد بدأت حكومات الدول النامية فعلا عملية التخطيط على نطاق واسع فركزت سلطة تحديد رأس المال الكلى اللازم فى لجانها المركزية التخطيطية ، وعمدت إلى توزيع المشروعات الإنتاجية على القطاعات المختلفة ورتبت تنفيذها حسب أهميتها النسبية ، وأقامت المنشآت العامة لتطوير الزراعة وتقدمها كما أخذت على عاتقها تدريب العمال وتعليمهم لزيادة إنتاجيتهم حتى يتقبلوا الآراء الجديدة وطرق الإنتاج الجديدة التى ستلازم الأحداث والتطورات الاقتصادية المنتظرة .

وليس معنى رسم وتنفيذ خطة اقتصادية شاملة أن يهمل القطاع الفردى الخاص ولا يكون له دور فى التنمية الاقتصادية . إن الدول النامية يجب أن ترسم خطتها بحيث يتحمل القطاع العام المسئولية الكبرى وبحيث يتسع سنة بعد أخرى دون أن يؤدى هـذا الاتساع إلى فقدان التوازن بين القطاع العام والخاص . فحيث يتم هـذا التوازن تضيق فرص الرأسماليين فى السيطرة على اقتصاديات البلاد ويتحرر الاقتصاد النامى من الفئة القديمة المتحكمة .

هذه هى أهم العقبات التى تعترض سبيل التقدم الصناعى فى الدول النامية آثرنا أن نحللها التحليل الاقتصادى السليم أخذين فى الاعتبار أن لكل دولة ظروفها وأحوالها التى تختلف عن الظروف السائدة فى غيرها . وقد تكون

هذه الظروف جامدة عنيفة تعرقل من سير التنمية الاقتصادية فى إحـدى الدول بينما قد تـكون الظروف نفسها فى دولة أخرى أقل عنفاً وبالتالى يمـكن التغلب عليها .

ومع ذلك ، فيجب أن نأخذ فى الاعتبار أن عقبات التنمية الصناعية مهما كان عبؤها لا ينبغى أن تقف أمام الرغبة فى تحقيق التصنيع . ولدينا أمثـــلة فى تاريخنا الاقتصادى المعاصر تثبت أن الدولة النامية المتطلعة إلى النمو والتقدم تستطيع بشىء من العزيمة والصبر والإيمان أن تحقق مستويات لا بأس بها من التصنيع طالما وجدت إرادة التغيير الثورى .

لقد استطاعت اليابان منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن أن تمسح غبار الماضى القديم وتعالج مشاكلها السكانية بإحرازها لمستوى مرتفع من التصنيع، كما استطاعت الجمهورية العربية المتحدة فى سنوات لا تتجاوز العشر أن تحقق فى مضمار الصناعة ما لم تحققه منذ أجيال بعيدة . وإذا صحَّ هذا بالنسبة لليابان والجمهورية العربية فلم لا يصح بالنسبة لغيرهما من دول العـالم النامى المزدحم بالسكان ؟

إن تحقيق التقدم الصناعى ممـكن فى حد ذاته ولـكن دون ذلك التغلب على كثير من العقبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تلازم عمليـــة التصنيع .

الفصل التاسع

الهجرة الدوليـــــة

الهجرة انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها . فهى تتضمن هجرة الدولة الأصلية واتخاذ الوطن الجديد مقراً ومسكناً مستديماً .

والهجرة بهذا المعنى حق قانونى أقره فقهاء القانون الدولى المعاصرين للانسان بصفته إنساناً حراً كريماً يتمتع بحقوق وتفرض عليه واجبات . وفى هذا المعنى يقول G.Scelle[1] أستاذ القانون الدولى بجامعة باريس ما يلى :

« إن الإنسان وقد ولد حراً دون قيود فلا ينبغى أن توضع أمامه العقبات والعراقيل التى تحول دون تحركه وانتقاله من مكان إلى آخر لا داخل حدود دولته فحسب بل خارج هذه الحدود أيضاً » .

ولكن هـذا المبدأ رغم مثاليته الواضحة يبدو بعيداً عن إمكانية التطبيق العملى . ذلك أن العالم فى القرن العشرين تسوده مؤثرات سياسية واجتماعيـة ذات طابع قومى تحول دون تحقيق مبدأ حرية الهجرة الذى ينادى به المثاليون النظريون . كما أن التنظيمات التى اتسمت بها العلاقات الاقتصادية والسياسية

---

(1) Scelle, G. « Les Droits des Jens »

ولا يختلف هذا الاتجاه الفكرى المتحرر عن الرأى الوارد فى مقال للبروفسور Meurr بعنوان the right to move صفحـة ٣٩ من كتاب the migration porglem من إعداد وجمع C. Petters .

الدولية اليوم قد انحرفت عن المبدأ الكلاسيكى لحرية التجارة الذى ساد طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

كما انحرفت هذه العلاقات كذلك عن مبدأ حرية الهجرة الذى عاصر حرية التجارة . ومن ثمَّ أصبحت الهجرة الدولية كالتجارة الدولية خاضعة لإجراءات وقوانين تحول دون سهول انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى .

والأساس العملى فى وجود الإجراءات والتنظيمات التى تحول دون حرية هجرة الأفراد من دولة إلى أخرى هو وحدة الأمة وتماسكها الاجتماعى والاقتصادى حيث يجب تقديم مصالح ورغبات المواطنين الذين يعيشون داخل حدودها على مصالح الأجانب خارج هذه الحدود .

ويقوم هذا التفضيل على حجج اجتماعية واقتصادية وسياسية . أما الحجج الأولى فتقوم على أساس وحدة الأمة وتماسكها الاجتماعى وحماية المواطنين من أجانب عن البلاد غير مرغوب فيهم لأسباب صحية أو أخلاقية . ومرجع الأسباب الاقتصادية هو حماية مستوى الأمور المحلية من الانخفاض بتوالى نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى الداخل مما يزيد المعروض من الأيدى العاملة وبالتالى ينخفض مستوى أجورهم (١) . ويرتبط بهذه الحجة كذلك تحديد الهجرة لتنظيم سياسة التوظف على اعتبار أن الهجرة تزيد من احتمالات البطالة فى الدولة

---

(١) إن التطبيق العملى للاجراءات التى تحد من الهجرة حماية لمستوى الأجور المحلية نجده اليوم فى الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا حيث القوانين المشددة التى تمنع هجرة بعض العمال من ذوى الأجر المنخفض من دخول أمريكا أو استراليا حماية لسوق العمل الأهلى هناك وضماناً لعدم زيادة المعروض من العمال حفظاً لمستوى الأجور .

المهاجر إليها . أما الأسباب السياسية فقائمة على أسس مذهبية محافظة على النظام السياسى القائم من سياسات لا تتفق وخطوطه العريضة السائدة .

١ — الهجرات الدولية

لقد كانت الهجرة الدولية خلال التاريخ الإنسانى عاملا من عوامل الملاءمة بين الإنسان وموارد الثروة التى تحيط به . فإذا شحت الثروة أو نضبت — ممثلة فى الكلأ أو الزرع — هاجر الإنسان إلى منطقة أخرى حيث الفرص الأفضل للعيش . ومن هنا ، وعلى أساس هذه الحقيقة البسيطة انتشر الإنسان فى جميع جهات الأرض وانتشرت معه الحضارات والمدنيات .

والهجرة ، فى واقع الأمر ، دليل قاطع على سوء توزيع السكان على سطح الأرض ، وهى فى نفس الوقت من أدلة سوء توزيع الثروات وموارد العيش كذلك . إذ لولا الظروف الملحة لما فكر الإنسان فى الهجرة من وطنه وتحمل مخاطر المجهول فى إقليم جديد لايعلم عنه شيئا . لولا تباين المناخ والغلات والأمطار وبالتالى لولا تباين موارد الثروة القومية فى مناطق العالم المختلفة ما كانت هناك هجرة وعندئذ يستقر الإنسان فى الأرض التى ولد فيها . إلا ان الاختلافات الطبيعية والإختلافات التى خلقها الإنسان نفسه — وأعنى بها التنمية الاقتصادية التى أحدثها الإنسان فى منطقة ما فجعلها جد مختلفة عن منطقة أخرى لم يطرأ عليها نمو اقتصادى يغير من ملامحها — هذه الاختلافات كانت ولاتزال كالمغناطيس الجاذب يشد اليه السكان شداً آملا فى تحقيق فرص أفضل فى الحياة . إلا أنها — أى الاختلافات — قد تكون عامل سلبى بمعنى أنها تطرد

السكان وتضطرهم إلى ترك ديارهم وأوطانهم ، كالقحط والأوبئة والأمراض فى الزمن القديم وهبوط مستوى العيش مع الوعى التام لوجود مستويات معيشة أفضل فى جهات أخرى من العالم .

ومهما كان نوع الاختلافات السائدة فإن الهجرة فيما أرى كالهواء الضاغط ، فحيث يتجه هذا الهواء من مناطق الضغط العالى إلى مناطق الضغط المنخفض ، كذلك يتجه الإنسان من مراكز الضغط السكانى المرتفع إلى مراكز الضغط المنخفض . ولكن الإنسان مقيد بتنظيمات وقيود تحد حرية تحركه وتجعله مضطراً إلى العيش طويلا فى مناطق الضغط السكانى المرتفع يزداد ويزداد فى العدد دون أن يجد مخرجا إلى منطقة أخرى تخف فيها الأعداد السكانية .

ومع مضى الزمن ودون أو تحدث ثمة تقدم فى موارد الثروة التى يتحكم فيها قد تحدث الانفجار السكانى .

وقد بدأت الهجرات الدولية الحديثة منذ أوائل القرن التاسع عشر عقب المغامرات البحرية والاكتشافات الجغرافية فى ذلك الوقت . ووصلت إلى نهايتها العظمى فى بداية الحرب العالمية الأولى (١) . وقد قدر عدد المهاجرين فيما بين سنتى ١٨٢٠ ، ١٩٣٢ بما يقرب من ٦٥ مليون نفس من أوروبا

---

(١) كانت الهجرة الأوروبية قبل القرن التاسع عشر ضئيلة نسبياً لصعوبة المواصلات وقلة عدد السفن والقطارات وخطورة السفر بهما . كما كانت المعلومات عن الدنيا الجديدة قليلة أو تكاد تكون معدومة . ولذلك تميز المعاصرين الجدد بطابع المغامرة والشجاعة .

راجع كتاب التجارة الدولية للمؤلف صفحة ٤٩ وما بعدها .

وحـــــدها . أستقر ثلاثة ارباعهم فى مناطق الهجرة وتوطنوا فيها (١) فما هى الظروف الاقتصادية والاجتماعيـة التى سادت وكان لها أثر بارز فى تشجيع تيارات الهجرة المتلاحقة ؟

هناك نوعان من العوامل المؤثرة فى الهجرة — الأولى عوامل دفع Push دفعت المواطنين إلى الهجرة والاستيطان فى الخارج ، والثانية عـــــوامل جذب Pull كانت بمثابة المغناطيس الذى يجذب المهاجرين ويشدهم شداً إلى مناطق معينة . ويمكن تلخيص عوامل الدفع إلى مايلى :

١ — الثورة الصناعية : وهى ثورة العدد والآلات والاختـراعات التى غيرت من معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى أوروبا تغيرا تاما . لقد حدثت هذه الثورة أولا فى انجلترا فى أواخر القـرن الثامن عشر ، ولحقت بها فرنسا والمانيا بعد سنوات قلائل . ولقد غيرت الثورة بالفعـل من الطابع الاقتصادى الساكن الذى اتسمت بها عصور ما قبـل الثورة وعمقت مـن جذور النظام الرأسمالى بحسناته وسيئاته ، فظهرت البطالة والتعطـــل لاحلال الآلة محـل اليد العاملة الانسانيـة ، وظهر تبعا لذلك فئـة عاطلة لفظتها المصانع الجديدة وأصبحت عبئا على المجتمع . ولم تقتصر الآثار السيئة للثورة الصناعية على ذلك بل تعدتها إلى خلق تيار متدفق من الهجرة من الريف إلى المدن طلباً للعمـل فى المصانع الجديدة . وأدى ذلك إلى تـكدس السكان فى المدن بشكل لم يسبق

---

(1) Woytonsky, World Populatien & Production : Trends & Outlook". p. p., 66 — 73. Carr — Saunders "Population Problems" p. p. 46 — 58.

له مثيل من قبل الأمر الذى أدى بدوره إلى وجود الآفات الاجتماعية المعروفة المرتبطة بزيادة سكان المدن . وهذه كلها « عوامل دفع » دفعت السكان للبحث عن فرص جديدة والبدء بحياة جديدة . وقد وجدوا هذه الفرص فى الدنيا الجديدة المكتشفة حديثا ، فهاجروا إلى الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلند بأعداد هائلة .

٢ — انخفاض معدلات الوفيات فى دول أوروبا بينما ظلت معدلات المواليد على ماهى عليه من ارتفاع فأدى هذا الموقف الديموغرافى الجديد إلى زيادة كبيرة فى الأعداد السكانية الأوروبية فى وقت لم تبدأ فيه الزيادة فى الدخول القومية تأخذ طريقها الطبيعى فى النمو . ومن ثمَّ بدأت دول أوروبا تمارس نوعا من الاكتظاظ السكانى على موارد الثروة ، وبالتالى شعر المواطنون برغبة ملحة فى ترك أوطانهم هربا من الضغط السكانى المستمر ، وأملا فى توافر فرص أفضل فى دول المهجر الجديدة .

٣ — الثورات السياسية والحروب الأوروبية المتلاحقة التى عاصرت القرن التاسع عشر والتى غيرت من طابع السلام الذى ساد القارة الأوروبية قبل ذلك ، الأمر الذى دعا أيضا إلى الهجرة وترك الأوطان بحثا وراء السلام والطمأنينة .

أما عوامل الجذب فتتلخص فيما يلى :

١ — الأراضى الجديدة الخصبة ذات المساحات الشاسعة والتى كانت تقدم مجانا للمهاجرين ، بينما كانت هناك ندرة نسبية من الأراضى الزراعية الخصبة فى ايرلنده والمانيا والدول الاسكندناوية . وإذا اضفنا إلى هذه الحقيقة حقيقة أخرى مؤداها أن السكان الأصليين فى الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلند

كانوا مبعثرين هنا وهناك دون رابط يربطهم وينظم مقاوتهم للمهاجرين الاستماريين الجدد . ومن ثمَّ زاد تدفق المجره وسهلت عملية الاستيطان .

٢ — وجود صناعية نامية جديدة ذات امكانيات توسعية عظيمة فى الولايات المتحدة مما أدى إلى زيادة امتصاص السكان الجدد وتشغيلهم بسهولة فى الصناعة المتطورة ، فعملوا على تنمية موارد الثروة الجديدة ووسعوا من الأسواق فى جرأة وأقدام . وهنا بدأت الثروة القومية ممثلة فى هيكل الصناعة والطرق والمواصلات وهيكل الزراعة فى النمو والازدهار فكانت بالفعل بمثابة المغناطيس الجاذب للمزيد من المهاجرين .

٣ — الظروف الفنية والسياسية المواتية فى دول المهجر . فقد اكتشف البخار وتطورت صناعة السفن عابرة المحيطات وأصبحت أكثر أمنا وضمانا عن ذى قبل . وساعدت الظروف السياسية المتسمة بالحرية على اشاعة روح الأمل والاطمئنان فى الجو السياسى الجديد بعد أن كان الأوروبيون يعيشون فى جو مشحون بالانفعالات السياسية المكبوتة . إلا أن الفرص السابقة المواتية والحرية السياسية التى اشاعت جوا من الثقة والاطمئنان فى الولايات المتحدة وغيرها من دول المهجر فى القرن التاسع عشر كانت وقفا على الجنس الأبيض دون غيره من اجناس الأرض . فلقد توافر للجنس الأبيض كل فرص البروز والتقدم فتقدم بالفعل ولكنه طغى وتكبر واستغل وحده دون غيره من الأجناس الأرض الطيبة الجديدة ، ثم أصدر مختلف القوانين والإجراءات التى تحول دون مشاركة غيره لخيرات الدنيا الجديدة . وفى هذا المعنى يقول

البروفسور Hertzler [1] مايلى « لقد استغل البيض واحتكروا الأرض الجديدة الغنية بحيث لم يكن هناك اراضى أخرى خصبة لغير الجنس الأبيض » .

ولكن أوروبا التى شعرت بوطأة الازدحام السكانى فى أعقاب الثورة الصناعية مباشرة بدأت تغير من ظروفها الاقتصادية السيئة وتبنى صرحها الصناعى على أسس متينة . وعند ذلك وجدت عوامل وظروف جديدة دعت السكان إلى عدم الاقبال على الهجرة والنزوح إلى الخارج طالما أن الظروف المؤيدة للهجرة والإنتقال لم تعد قائمة ، وطالما أن الوضع الاقتصادى فى الداخل بدأ يتحسن .

إن الصناعة الأوروبية النامية مع نمو وتكوين رؤوس الأموال الصناعية وزيادة حجم التبادل الدولى خلقت فرصا أفضل للعمل فى الداخل وزادت من طلب أصحاب الأعمال للعمال تلبية للزيادة المتوقعة فى الطلب على السلعة من الداخل أو من الخارج . وكان من نتيجة هذا كله تحسين مستوى المعيشة وزيادة الضمان الاجتماعى ، الأمر الذى قلل من أثر قوى الجذب السابقة وبالتالى قلل من القوى التى كانت تدعو إلى الهجرة والبحث عن فرص جديدة للحياة خارج دول القارة الأوروبية . ومما زاد من هذا الاتجاه أن دول المهجر وخاصة الولايات المتحدة واستراليا وكندا بدأت تنظم الهجرة السكانية اليها وخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى [2].

---

(1) Hertzler, T. O. "The Crisis in World Population" p. 216.

(2) United Nations "Determinants ... .. " p p. 98—111

٢ — امكانيات الهجرة فى العصر الحديث

إن التنظيمات واللوائح والقوانين التى اصدرتها دول المهجر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى توحى بأن الهجرة لم تعد بعد العلاج المناسب لمشكلة ازدحام السكان فى العالم(١). كما توحى هذه التنظيمات كذلك بأن دول المهجر التقليدية — الولايات المتحدة وكندا واستراليا — لاترغب فى فتح باب الهجرة على مصراعيه فيفد إليها أى جنس وأى لون وانما هى تختار الجنس واللون الأبيض دون غيره من الأجناس .

وإذا أقتصرت دول المهجر على السماح للجنس الأبيض دون غيره ، فهى فى هذه الحالة لا تحل مشكلة ازدحام السكان فى العالم لأن مناطق الازدحام الخطيرة فى العالم تتركز أولا فى جنوب وجنوب شرق آسيا التى يسكنها أجناس غير الجنس الأبيض .

إن الاتجاه السائد بين الديموغرافيين المحدثين أن الهجرة الأوروبية لم تعد تلعب دوراً ما فى الهجرة الدولية ، وبالتالى فهى لا تؤخر ولا تقدم فى علاج مشاكل ازدحام السكان . إن عدد سكان أوروبا يزيد اليوم بنسبة ضئيلة ، تقرب من الثبات . فأغلب دول القارة الأوروبية وخاصة دول السوق الأوروبية المشتركة وانجلترا قطعت مرحلة كبيرة من التقدم الصناعى ومن الوعى الثقافى والإجتماعى . ونتج عن ذلك هبوط معدلات المواليد والوفيات لدرجة بطء عندها نمو السكان إلى درجة ملموسة. أما موارد الثروة القومية والنمو الاقتصادى

(1) Hertzler "The Crisis ......" page 217.

فى تقدم مستمر . ومن ثمّ وضحت الحاجة إلى المزيد من الأيدى العاملة للعمل فى مختلف القطاعات الاقتصادية الدائبة النمو مما أدى إلى بذل بعض الجهود لمحاولة إرجاع المهاجرين الأوروبيين الذين هاجروا قبل الحرب العالمية الأولى .

ومن الحقائق الملموسة كذلك أن الأوروبى — وخاصة الألمانى — لم يعد يفكر بتاتاً فى الهجرة والاستيطان خارج المانيا . إن التقدم الاقتصادى الذى حققته المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية يعد أسطورة اقتصادية فى العصر الحديث[1] . وقد أستنفدهذا التقدم كل الايدى العاملة الألمانية ولا يزال يطلب المزيد .

وإذا كانت المانيا قد توقفت الهجرة منها ، إلاأن إيطاليا و بولندةوأسبانيا والبرتغال ورومانيا والمملكة المتحدة لا تزال بها تيارات من الهجرة البشرية كل سنة . لقد قدر الأستاذان « Kirh , Huyeh » الهجرة الصافية من أوروبا فى الفترة ما بين ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ بـ ٣ر٢ مليون نفس أو ٤٥٠ الف فى العام الواحد[2] .

أما عن احتمالات هجرة الأوروبين فى المستقبل فإن الموقف يوحى بعدم زيادة عدد المهاجرين عن ٤٥٠ الف سنويا بأى حال من الأحوال ، بل أن بعض الديموغرافيين يتنبؤون بانخفاض هذا العدد فى المستقبل . إن معظم دول شرق أوروبا تمر اليوم بمرحلة الهبوط المتواصل لمعدلات المواليد ، وهى الظاهرة التى

---

(1) Ludvic Erhard "Economics of Sucsess"

(2) Kirk & Huyck "Ouerseas Migratien From Europe since World War II. Am. Soc Review Aug. 1954.

تخفف من غلواء الموقف الديموغرافى المتفجر. فإيطاليا التى أعتبرت طوال القرنين التاسع عشر والعشرين دولة يهاجر منها السكان لم تعد اليوم كذلك نظراً لانخفاض معدلات المواليد بها إلى درجة فاقت مستوى معدلات المواليد فى الولايات المتحدة وفرنسا[١] .

والظاهرة الغريبة التى يؤكدها البروفسور Hertzler أن أوروبا اليوم هى أفضل القارات لتحمل المزيد من السكان[٢] . ذلك أن التقدم الهائل فى المجالين الزراعى والصناعى الذى حققته الدول الأوروبية فى الجيل الحاضر قد أتاح لها فرصا هائلة لطلب المزيد من العمال المدربين المهرة . كما أن الاستقرار السياسى الذى تعيش فيه دول القارة والتكامل الاقتصادى الذى حققته السوق الأوروبية المشتركة من حيث زيادة التبادل الدولى التجارى زاد من الدخول القومية فى البلاد وخلق المزيد من الأعمال . ويتفق هذا الرأى مع رأى الأستاذ Carl O. Saure وهو « إن أوروبا دون غيرها من جهات العالم قادرة اليوم على تتحمل المزيد من السكان[٣] » .

أما احتمالات الهجرة من آسيا فهى عظيمة للغاية . إن السكان هناك فى ازدحام هائل فضلا عن سوء التغذية وضعف الصحة وأعتلالها. كما تنتشر الأمراض والأوبئة ويقل فرص الحياة ، وتظهر فى وضوح وجلاء كل المظاهر الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة أزدحام السكان .

---

(1) Ibid., p. 455 — 456.

(2) Hertzler, "The Crisis ...... " p. 219.

(3) The Prospect For Redistribution" in Bowman, p. 24.

ومما يزيد من خطورة المشكلة — على الأقل من الوجهة السياسية — إن الشعوب الأسيوية تعلم تماما أن هناك مناطق مجاورة غنية فى موارد الثروة القومية وقليلة السكان ، وهى بالتالى تحتاج إلى المزيد من المهاجرين ، ومع ذلك فلا يسمح للأسيويين بدافع من العنصرية البغيضة الهجرة إليها .

وتظهر الانفعالات السياسية الأسيوية فى اتجاهات الكتاب الديموغرافيين الهنود والأندونيسيون عندما ينادون ويصرخون مطالبين بالهجرة إلى أستراليا أو نيوزيلند أو غيرهما من الدول المجاوره المحتاجة إلى المزيد من الأيدى العاملة. ويكفى أن ننظر إلى عنوان الكتاب الآتى لنتبين أتجاهات هؤلاء الكتاب « شعوب جائعة وأراضى عذراء » للاستاذ شاندر اسكار الهندى(١) . ناهيك عما يحتويه الكتاب من نذير عنيف للجنس الأبيض المتعالى المتغطرس الذى لا يسمح بالهجره إلى الأراضى العذراء فى أستراليا ونيوزيلند والولايات المتحدة الأمريكية .

ومع ذلك فإن احتمالات نجاح هجرة الشعوب الأسيوية ضئيلة للغاية. فهناك صعاب عملية لا يستهان بها تقف امام نجاح أى محاولات للهجرة على نطاق واسع . فهل هناك منافذ وأراضى جديدة فى دول المهجر تتيح لهؤلاء المهاجرين الجدد فرصاً أفضل للحياة ؟ وما هى النفقات اللازمة لكل مهاجر حتى يستقر فى موطنه الجديد؟ وهل هناك ما يكفى من وسائل النقل المائية والبرية التى تسمح بنقل هؤلاء المهاجرين بسهولة ؟ وأخيراً ما هى العقبات السياسية والعنصرية التى تثيرها دول المهجر إزاء هجرة أجناس من غير الجنس الأبيض ؟

---

(1) Chandrasekhar, S. "Hungry people & empty Lands"

إن الهجرة فى السنوات الستينية من هذا القرن ليست فى مجرد نقل الأعداد السكانية من المناطق المزدحمة بالسكان إلى المناطق القليلة السكان . إنها عملية أعمق من هذا وأصعب . إن الهجرة هى أنتقال رؤوس أموال ضخمة هائلة جنباً إلى جنب مع أنتقال الأفراد . وما لم ينتقل رأس المال فى صورة عدد والآلات زراعية وطرق ووسائل للنقل ومصانع ومعامل ومدارس ومستشفيات فكيف يتسنى للمهاجرين الجدد أن يجدوا موارد العيش اللازمة ؟ إن الحياة العصرية تختلف عن حياة المغامرة التى سادت أبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إن الهجرة الحديثة تتطلب كل مقومات الحياة العصرية وإلا فشلت(١) .

والظاهرة الديموغرافية السائدة فى العصر الحالى أن الانسان لا يسعى الى الهجرة إلى مناطق نائية قليلة السكان كما كان يفعل أجداده من قبل ، بل إنه يهاجر إلى المناطق الآهلة بالسكان شبه الصناعية. فهذه المناطق ذات الحركة والحياة هى المقصودة وهى التى ترحب بالمهاجرين . ومما يؤكد هذه الحقيقة أن اليابانيين بعد سنة ١٩٣٠ كانوا يهاجرون بأعداد كبيرة إلى الريف الكورى ، كما لوحظ نفس هذا الاتجاه بالنسبة لهجرة الصينيين والهنود والكوبيين حيث تتم الهجرة إلى المناطق شبه الآهلة بالسكان لا المناطق النائية العذراء .

إن دول المهجر اليوم تبعا لهذه الظاهرة هى الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا. ولكنها — مع الأسف — لا تقبل هجرة الأسيويين أو هجرة الشعوب

---

(١) وفى هذه النقطة بالذات نذكر القارىء بما تتطلبه تهجير أهالى النوبة فى أعقاب بناء السد العالى من نفقات ورؤوس أموال باهظة فى شكل مبانى ومدارس ومستوصفات وما إلى ذلك من تطلبات المعيشة .

النامية ذات مستوى المعيشة المنخفض. ذلك أن الأسيوى عموما لم يحظ بعد بقسط من التعليم أو التدريب الذى يؤهله للعمل فى اقتصاديات دول صناعية متقدمة .

ومن ثمَّ فهو لا يصلح للعمل فى العالم الجديد الذى يستخدم العدد والآلات المعقدة والذى يستخدم الطاقات المحركة الجديدة التى لم يتعود عليها بشكل متزايد يصعب معه على المهاجر الأسيوى أو الأفريقى من الدول المزدحمة بالسكان التأقلم بسهولة .

كما أن دول المهجر الحديثة لا تريد مزيداً من السكان بحكم نطاقها الآلى الرأسمالى وحتى إذا فرض وأرادت مهاجرين جدد فهى تريد نوعا من السكان غير هؤلاء، نوع يستطيع التأقلم بسهولة فى الوسط الصناعى الجديد ولا يكون عبئا على الإنتاج القومى. إن دول المهجر تريد العمال المهرة أو أصحاب المهن أو المهندسين أو ذوى الكفايات العالية ، وهم عصب الحياة فى لدول النامية المزدحمة بالسكان وبالتالى فلا يمكن الاستغناء عنهم . وإذا فرض — جدلا — واستغنت الدول النامية عن هؤلاء الفنيين وسمحت لهم بالهجرة فلن تحل بذلك مشكلاتها السكانية .إذا أن حل المشكلة السكانية هو تهجير الزائدين من الفلاحين أو العمال غير المهرة الذى لا يحتاج إليهم الانتاج الحديث .

٣ – هل الهجرة هى العلاج الحاسم لمشكلة ازدحام السكان ؟

بصرف النظر عن الواقع فعلا فى عالم اليوم وهو أن الهجرة أصبحت خاضعة لقوانين واجراءات ولوائح فرضتها دول المهجر على المهاجرين فإن الهجرة على المستوى الذى يمكن معه أن يؤثر فى عدد السكان أصبحت فى حكم المستحيل.

١ – النفقات المالية

ليست هناك دراسات إقتصادية متعمقة تحدد التـكاليف اللازمة لتهجير عدد معين من السـكان . إلا أن هـذه النفقات لا بد وان تـكون باهظة بحيث يعجز عن توفيرها المواطن العادى الفقير فى الدول المزدحمة بالسـكان .

إن معظم الأفراد الذين يرغبون فى الهجرة لا يملـكون المـال الذى يعطى نفقات الانتقال إلى الوطن الجـديد ، ولا يملـكون نفقات الاقامة التى تحقق لهم تحسين مستوى معيشتهم القديم المنخفض الذى من أجله هاجروا . ومما يزيد من حـدة هذه المشكلة أن حكوماتهم ليست فى وضع إقتصادى أو مالى يسمح لها بتقـديم المساعدات المادية للمهاجرين . كما أن المؤسـسات الدولية التى كان من الممكن أن تقـدم هذه المساعدات كهيئة العمل الدولية لم يعرف عنها أنها ساهمت فى هذا العمل الانسانى الجليل من قبل ، لأن مصالح الدول الغنية المشتركة فى هذه الهيئة والمسيطرة على سياستها تتنافى مع قيام الهيئة بتشجيع الهجرة .

أضف إلى ذلك أن هجرة السكان من الدول النامية المزدحمة بهم إلى الدول الصناعية المتقدمة ستحدث تغيرات ملموسة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى كلا البلدين المهاجر منها والمهاجر إليها، الأمر الذى يؤدى اختلالات ديموغرافية واقتصادية عالية لا ترحب بها الدول الصناعية الـكبرى[1] .

---

(١) Unite l Nations "Determinants & Consequences ...." pp. 216 — 217, 299 — 300.

٢ ـ العوامل الثقافية والنفسية

إن الغالبية الساحقة من مهاجرى الدول المزدحمة بالسكان هم ولا شك العمال غير المهرة الذين لم يحصلوا إلا على أقل مستويات التعليم والتدريب والثقافة . وهم لهـذا السبب يصعب اندماجهم فى السكان الأصليين ، بل أن هـذا الاندماج يكاد يكون فى حكم المستحيل .

إن الثقافة المتقاربة والعقل المتقارب هما عصب تآلف الناس وتآزرهم مع بعضهم الآخر ، فالناس لا تصادق إلا من كان على شاكلتهم أو يقرب منهم ثقافيا وعقليا . ومن هنا وطالما لم يحظ المهاجر الجديد إلا على أقل الثقافات وأدناها مستوى فانه لن يندمج مع غيره من السكان . وسيكون ولا شك وحدة أو رابطة مع غيره من المهاجرين الجـدد الذين على شاكلته . ومن ثمَّ يعيش فى شبه عزلة عن السكان الأصليين وسيؤدى هذا إلى شىء من عدم الاستقرار الاجتماعى .

٣ – عدم كفاية وسائل النقل

إن وسائل النقل اللازمة لنقل ملايين المهاجرين من الدول الاسيوية كالهند والصين وإندونيسيا والملايو لا تـكفى بالطبع . إن الزيادة السنوية فى الهند وحدها تربو على تسعة ملايين نسمة وفى الصين تسعة وعشرين مليونا فأين هى السفن التى تنقل هؤلاء ؟ ثم أين هى الدول التى ترضى بقبول هذه الاعداد ؟ .

وفى هـذا المعنى كتبت منظمة الصليب الأحمر الدولية ما يلى « إذا سحبت

جميع السفن التى فى البحار وخصصت لحمل المهاجرين من الصين ، فلن تكفى لهذا العمل [١] » .

٤ ـ الهجرة لا تخفف الضغط السكانى

وإذا فرضنا جدلا إمكان توفير وسائل النقل اللازمة للملايين من المهاجرين كل سنة فهل هناك من الأراضى العذراء فى حوض الباسفيك أو إفريقيا ما يكفى لايواء هذا العدد ؟ يجيب Thompson على هذا السؤال كما يلى « ليس هناك بالقطع أراضى فى حوض الباسفيك أو فى المناطق المدارية ما يقيم أود أكثر من ٢٠٠٠ مليون نفس إضافى سيوجدون خلال السنوات الخمسين القادمة فى مناطق جنوب وجنوبى شرق آسيا نتيجة للنسبة العالية من المواليد التى تسود هذه المناطق اليوم فضلا عن ١١٠٠ مليون نفس موجودون حاليا ويفيضون عن الحاجة [٢] » .

وهناك نقطة أخرى جديرة بالاعتبار أثارها Thompson كذلك وهى أن الهجرة حتى إذا تمت ـ على فرض وجود وسائل النقل والأراضى العذراء ، وهما الفرضان اللذان رفضا من قبل ـ نقول حتى لو تمت الهجرة رغم هذا كله فانها لن تحل مشكلة الازدحام السكانى الذى يوجد فى هذا المناطق . ومرد هذا الاعتقاد أن الهجرة وهى تنزع الملايين من السكان ستخفف من ضغط السكان على موارد العيش وسوف تتحسن الصحة العامة وتقل الأمراض والأوبئة والنتيجة هى

(1) Thompssn, W. "Popupalation & Peace in the Pacific 1946 — pp. 221 — 324.
(2) Ibidt, p. 33ح.

انخفاض معدلات الوفيات ، أما معدلات المواليد فلا ينتظر انخفاضها نظراً لإقبال الأفراد الباقين فى الدخل على الزواج وبالتالى على الإنجاب، وعند ذلك يصبح الموقف الديموغرافى كما يلى: انخفاض ملموس فى معدلات الوفيات بينما تظل معدلات المواليد على حالها من الارتفاع وربما زادت ارتفاعا، وهنا تحدث الزيادة الطبيعية فى السكان بشكل يعوض من عدد الأفراد اللذين هاجروا إلى الخارج [١]. وللدلالة على صحة هذا الرأى نقول أن عدد الاوروبيين الدين هاجروا من أوروبا ما بين أوائل القرن التاسع عشر حتى سنة ١٩٣٢ بلغ ٦٥ مليون نفس ، إلا أن الزيادة السكانية التى حدثت فى أوروبا فى نفس المدة وعلى الرغم من وجود هذا التيار من الهجرة كانت عظيمة للغاية ، كما وضحت الظاهرة نفسها بشكل أوضح فى إيطاليا بالذات حيث هاجر منها فى الفترة ما بين ١٨٨٠ ، ١٩٢٠ ما يقرب من ٤ ونصف مليون نفس إلا أن معدلات المواليد ظلت على ماهى عليه من الارتفاع فزاد عدد السكان فى الداخل من ٢٩ مليون إلى ٣٩ مليون نفس . كما لوحظ كذلك أن عدد السكان فى إيطاليا قد زاد خلال فترات المجهرة بمعدل أسرع من زيادتهم قبل الهجرة [٢].

كما لوحظ نفس الظاهرة السابقة فى الصين حين هاجر إلى منشوريا منذ سنة ١٩٢٠ ما يزيد على ٣٠ مليون نفس إلا أن هذه الهجرة لم يكن لها إلا أثر وقتى فى إيقاف نمو السكان [٣] . وهكذا فإن الهجرة لا يمكن أن تحل مشكلة الضغط السكانى إذا ظلت معدلات المواليد على حالها من الارتفاع .

---

(1) Thompson, W. "Plenty of people" pp. 331 — 332.
(?) Cook, "Human Fertiliy" p. 90 — 1951.
(3) Ibid, p. 90.

وثمة نقطة أخيرة جديرة بالاعتبار يثيرها بعض الاقتصاديين فى هذا السؤال ـ لماذا تنادى الدول النامية المنفجرة أو التى تـكاد تنفجر بالسكان بالهجرة إلى الخارج ؟ ولماذا تفكر هذه الدول فى إرسال سكانها إلى دولة ثانية ؟ ولماذا تقذف مسؤولياتها على أكتاف غيرها دون أن تحاول هى بنفسها حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بزيادة سكانها ؟ يردف هؤلاء الاقتصاديين قائلين أن هذا التصرف فيه الشىء الكثير من الأنانية والضعف (١) .

الخلاصة

ويتضح من التحليل السابق أن الهجرة ليست العلاج الصحيح لمشكلة الانفجارات السكانية فى العالم أولا لأنها ليست عملية وثانياً لأنهـا سوف تؤدى إلى الإقلال من الوفيات وإلى الارتفاع الطفيف فى معدلات المواليد .

ومن هنا فإن الدول المزدحمة بالسكان يجب عليها معالجة مشاكلها السكانية لا عن طريق تصدير الفائض من هؤلاء السكان إلى الخارج بل عن طريق التنظيم الصحيح لهذه المشاكل ويتضمن هذا التنظيم الاصلاحات الزراعية وانتاج المزيد من الطعام والمواد الأولية وزيادة معدلات التصنيع فى محاولات بناءة للتغلب على العقبات الإقتصادية والإجتماعية التى تواجه هذه الدول . وأخيراً فإن الدول النامية المزدحمة بالسكان يجب أن تكون أكثر شجاعة فى رسم خططها الإقتصادية والإجتماعية وتضع مبدأ تخفيض معدلات المواليد ـ أو بمعنى آخر تنظيم النسل ـ ضمن خططها الواجبة التنفيذ فى المستقبل .

---

(١) ورد هذا الرأى فى كتاب Hertzlen صفحة ٢٣٠ .

الفصل العاشر

تخفيض معدلات المواليد

ولكى نستكمل مناقشة أوجه علاج مشكلة الانفجارات السكانية ينبغى أن ندرج تخفيض معدلات المواليد — أو التحكم فى نمو الأعداد السكانية ضمن أوجه العلاج المقترحة إذ ليس هناك مهرب من الحقيقة الواقعة ، وهى أن القضاء على التخلف وإمكان تحقيق التحول الديموغرافى فى الدول النامية المهددة بالانفجار السكانى يتطلب التحكم فى عدد أفراد كل أسرة عن طريق استخدام وسائل تنظيم النسل .

وقد سبق أن ذكرنا أن فى الإمكان توفير الغذاء الكافى للأعداد المتزايدة من سكان هذا الكوكب واشترطنا لتحقيق هذا الهدف استخدام الفن الإنتاجى الزراعى الحديث فى أراضى الدول النامية وازدياد القوة الشرائية لدى شعوبها لتتمكن من شراء المزيد من الطعام من الدول ذات الفائض الغذائى . كما ذكرنا أيضاً أن الخبراء الزراعيين يقدرون إمكان زراعة ألف مليون فدان جديد فى مناطق العالم المعتدلة والمدارية وسينتج عن ذلك تضاعف مستوى الإنتاج العالمى من الغذاء . إلا أن تحقيق هذا الهدف الكبير لن يتم فى يوم وليلة . إذ قدر هؤلاء الخبراء أيضاً أن المدة اللازمة لذلك تتراوح ما بين ثلاثين وخمسين سنة شريطة استثمار مبالغ تصل إلى ٥٠٠ ألف مليون دولار تنفق على

الآلات والمبانى الزراعية ومصانع الأسمدة ومراكز البحوث والمحطات الزراعية وهى تطلبات اقتصادية على جانب كبير من الجسامة وليس من السهل توفيرها كلها فى الوقت الحاضر .

هذا — وقد عالجنا إمكانيات التصنيع فى الدول النامية المزدحمة بالسكان ، وخرجنا بنتيجة مؤداها أن تصنيع هذه الدول هو أصعب مهمة تواجه الجنس البشرى فى الوقت الحاضر . إذ أن أى برنامج للتصنيع يجب أن يشمل عدداً من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة لا يمكن فصل أى واحد منها عن الآخر . وأن الهدف النهائى من التصنيع فى الدول النامية هو رفع مستوى معيشة الفرد وتوفير المسكن والملبس والتعليم والرعاية الطبية والصحية . ولكى يتحقق ذلك لا بد من تمويل المشروعات الصناعية اللازمة لمثل هذا البرنامج كما لابد من تدريب اليد العاملة التى ستقوم بهذه الأعباء وهذه جميعاً عقبات قد يجد لها الاقتصاديون العلاج النظرى السليم لها إلا أن حلها بشكل عملى يتطلب جهوداً وأموالا ضخمة لا قبل للدول النامية توفيرها فى الأجل القصير .

ومهما كانت الأحوال فإن مشكلة الإنفجارات السكانية على الرغم من عنفها وخطرها وتشعب نواحيها إلا أن علاجهـــا لا يرتكز على مجرد توفير الطعـــام للأفواه الجديدة فحسب ، كما لا يتركز فى مجرد قائمة الصناعات وتوفير السلع الاستهلاكية لهؤلاء السكان وإنما يتطلب العلاج خطة شاملة جامعة تتضمن توفير الغذاء الكافى والتصنيع جنبا إلى جنب مع بذل المحاولات البناءة فى سبيل تخفيض معدلات المواليد ، على أساس أن

علاج الانفجارات السكانية ما هو إلا حلقات متصلة من الجهـود فى الميادين الزراعية والصناعية والإجتماعية يجب تحقيقها متساندة متعاونة لا إنقسام فيها .

والمشكلة السكانية مشكلة عاجلة لا تحتمل الانتظار طويلا بل تتطلب العمل السريع البناء.[1] . ذلك أن ازدياد السكان بغير ضابط أو رابط فى كثير من الدول النامية الفقيرة قد أدى مع غيره من الأسباب السياسية والاقتصادية إلى خلق الفوارق المؤلمة فى مستويات معيشة الشعوب . تلك الفوارق التى لن يكون من شأنها إلا وضع العالم على فوهة بركان لا يهـدأ ولا يستقر ولا ينـام .

إن الحروب الصغيرة التى تشتعل فى أكثر من مكان فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية،وإنقلابات الداخل والثورات والانفعالات والمجاعات والأوبئة تتكرر أمامنا كل يوم ويمكن أن ينتج عنها أوخم العواقب . وهى كلها دلائل لا تقبل الشك علىوجود انفجارت سكانية كامنة توشك أن تنفجر فتنشر بذور الفناء فوق كل أرض .

إن مشكلة الدول النامية المهددة بالانفجارات السكانية هى فى كيفية إيقاف هذا النمو المتواصل فى الأعداد البشرية قبلأن تحدث الكوارث وترتفع معدلات الوفيات تلقائياً .

ومن هنا فإن الطريقة الإنسانية الوحيدة التى تتلافى حدوث زيادة فى

(1) Hertzler "The Cisis in World Population" pp. 237—240

الوفيات هى الحد من درجة الخصوبة السائدة فى هذه المناطق أى تخفيض معدلات المواليد بالوسائل العلمية التى تتحكم فى النسل[1] .

١ — التحكم في الأعداد السكانية قديماً وحديثاً

ليس التحكم فى عدد السكان مجرد فكرة عارضة أوجدتها ظروف التمدن فى القرن العشرين وإنما هى فكرة قديمة لجأ إليها الناس فى أزمان بعيدة ليلائموا بين أعدادهم وبين موارد الثروة التى يتحكمون فيها. فخيرات الطبيعة مهما تعددت وتنوعت لن تفى برغبات الإنسان غير المحدودة وبالتالى لن تفى بجميع مطالبه فى الحياة وكلما كثر الناس وتزايدوا فى العدد كان على الإنسان أن يزيد من جهوده فى سبيل استغلال موارد الثروة الطبيعية التى تحيط به وإشباع رغباته المتزايدة المتعددة .

ومن هنا أمكن القول بأن العلاقة بين السكان وموارد الثروة المتاحة كانت ولا تزال الأساس الأول الذى يحدد أبعاد المشكلة السكانية منذ أقدم العصور[2] .

ولقد كانت هناك سياسات سكانية منذ القدم ، غير أنها كانت ذات طابع يختلف عن الطابع الحديث الذى رسمته الدول المتقدمة فى القرن العشرين . والسبب فى هذا راجع إلى الفلسفة السكانية التى أعتنقتها وآمنت بها الدول القديمة والتى

(1) Davis, "Population of India & Pakistan" pp. 222—224

(2) W.Thompson "Population Problems" 4 the ed. 1953. pp. 9 — 10.

عملت على تنفيذها علانية أو من وراء ستار أو سلكت فى تنفيذها طريقاً غير مباشر متذرعة بمختلف المعاذير والأسباب لتبرير سياستها السكانية . فقد لجأت كثير من المجتمعات القديمة إلى وأد الأطفال أى قتلهم وهم فى المهد(١) . ولجأت مجتمعات أخرى إلى قتل المسنين والشيوخ والمرضى بحجة عدم مشاركتهم فى الإنتاج الاقتصادى فيسقط نصيبهم فى توزيع الناتج الذى لم يسهموا فيه بقدر معلوم .

ويفسر الاقتصاديون ظاهرة وأد الأطفال بأسباب اقتصادية بحتة قد لاتتصل فى كثير بالشرف أو الكرامة ، فعدم الاستقرار أو الضمان الذى اتسمت به العصور القديمة ، ثم عدم توافر مصادر الثروة المستغلة والعبء الثقيل الذى ينتج عن إعالة طفل جديد — وخاصة إذا ما كان انثى — اضطر الانسان البدائى القديم إلى قتل أولاده وهم صغار حتى لا يتكلف الكثير فى سبيل تربيتهم وإعالتهم . ولاشك ان هذه الظاهرة لن يكتب لها البقاء إذا ما تقدمت الانسانية واستطاعت ان ترقى السلم الاجتماعى والثقافى . ولا عجب أن رأينا العالم المعاصر يأنف منها ويعاقب مرتكبيها عقاباً صارماً باعتبارها جريمة تتنافى مع الدين والخلق والانسانية . ولكن على الرغم من ذلك فقد أثبت كثير من العلماء الديموغرافيين أن ظاهرة وأد الأطفال لا تزال منتشرة إلى يومنا هذا فى بعض

---

(١) أكد الكتاب الاجتماعيين حدوث ظاهرة وأد الأطفال فى أكثر شعوب العالم القديم بما فى ذلك الشعب اليونانى والرومانى وباقى شعوب البحر الأبيض المتوسط . وقد مارس الشعب العربى هذه العادة الذميمة فى العصر الجاهلى إلى أن جاء القرآن الكريم فحرمها بنص الآية الكريمة « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق » .

الدول الفقيرة المزدحمة بالسكان وخاصة فى جنوبى شرقى آسيا[1] .

ولقد لجأ الأنسان منذ الآف السنين إلى الإجهاض كوسيلة من وسائل التخفيف من الضغط السكانى، وهى طريقة لاتختلف فى طبيعتها عن وأد الأطفال، فكل منهما يرمى إلى الإقلال من الاعداد السكانية . إلا أن الأجهاض لم يقاوم مقاومة فعالة وليس هنـــــاك نص يدل على منافاته للناحية الإنسانية الأخلاقية بعكس الوأد . والاجهاض يمارس حتى اليوم بشكل ملحوظ فى جميع الدول والشعوب إلا أن الاحصاءات تعوزنا فى هذا الشأن لأن الاجهاض كان ولا يزال وسيلة سرية تتم فى كتمان شديد .

ولـكن هناك — من جهة أخرى — سياسات سكانية تهدف إلى التوسع وزيادة العدد expansioniat policies . ومن الغرابة أن تـكون هذه السياسات أقلها انتشاراً فى الزمن القديم وذلك إذا ما قورنت بالسياسات المانعة السابقة .

ولقد كانت السياسة الحربية بما تتضمنه من فتح وغـزو واستعمار تتطلب زيادة متتابعة فى عدد السكان لشن الغارات والحروب . ولايخلو التاريخ القديم والحديث من الحـكام والمـلوك الذين يشجعون زيادة اعدادهم السكانية ويرون فى تلك الزيادة معينا لاينضب لتكوين جيوشهم التى تفــرض إرادتهم وتوسع نفوذهم . إن سياسة المـلوك الرومانيين والحكام الاسبرطين لهى تطبيق واضح للسياسة السكانية التوسعية فى العصور القديمة . أما فى العصـور الحديثة فإن

---

(١) راجع كتاب البروفسور Thompson بعنوان Population Proplems من للصفحات ١٠ إلى ١٤ .

سياسة الحكام غير الديموقراطيين فى المانيا الهتلرية وإيطاليا الموسولونية وروسيا فى عهد ستالين هى التطبيق الحديث للسياسة التوسعية . ومما يؤسف له أن تملى الاعتبارات العسكرية على الحكام القدماء والمحدثون مايجب عمله إزاء المشكلة السكانية . فقد كانوا على علم بجسامة هذه المشكلة ولكنهم يعلمون كذلك إن هذا الازدحام له فوائده من الناحية العسكرية .

لقد كانت إيطاليا فى عهد موسولينى مكتظة بالسكان فعلا وكان الجميع يعلمون هذه الحقيقة ولكن الديكتاتور الايطالى . كان يطالب بالاستمرار فى هذه الزيادة حتى يبلغ عدد السكان ٦٠ مليونا ونفس هذا يقال بالنسبة لسياسة المانيا فى عهد هتلر وهكذا مع إن الوضع الصحيح للمشكلة لايتطلب النظر إلى مجرد العدد إذ العقل والمنطق يلزمانا أن نزن الرجال لا أن نعدهم .

وإذا كانت العصور القديمة تجد فى سياسة وأد الأطفال وقتل المسنين والعجزة والمرضى الوسيلة التى تحد من نمو السكان وتوازن بين هؤلاء السكان وبين الثروة المتاحة لهم فإن العصور الحديثة وجدت فى تنظيم أو ضبط النسل الوسيلة الاخلاقية السليمة التى تحقق هذا الهدف .

ويرجع تاريخ تنظيم النسل إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التى عاصرت أوروبا فى القرن التاسع عشر . فقد استقرت الأوضاع السياسية نوعا ما وتوالت الاختراعات العلمية فى الزراعة والصناعة ونمت العلوم الطبية وتحسنت وسائل مكافحة الأمراض ونتج عن هذا كله هبوط متوالى ولكنه مستمر فى معدلات الوفيات . أما معدلات المواليد فلم يطرأ

عليها تغيير ملحوظ اللهم إلا فى الربع الأخير من القرن أى بعد سنة ١٨٧٥ عندما أدت الظروف الإقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تقبل الأفراد لوسائل تنظيم النسل واعتبارها ضرورة من ضرورات المدنية الغربية الحديثة .

ويعزو البروفسور Nstestein أسباب هبوط معدلات المواليد فى أوروبا بعد سنة ١٨٧٥ إلى التحول الديموغرافى الكبير الذى حدث فى أوروبا فى تلك الفترة [1] . وهو التحويل الذى غير من العقلية الأوروبية فجعلها تنظر إلى الأعداد السكانية الكبيرة وخاصة بعد التطور التكنولوجى الذى طرأ على المجتمعات الصناعية لا على أنها خير وبركة بل على أنها عبء تتحمله الدولة . كما ساعد على هذا التحول إنتشار التعليم وزيادة فرص العمل وزيادة المهن الجديدة مما ساعد على سرعة رفع مستوى معيشة الأفراد فاصبحوا يرغبون فى انجاب عدد أقل من الأطفال ليوفروا لهم فرصا أفضل فى الصحة والتعليم والتقدم . وعند ذلك بدءوا يطالبون الوسائل التى تحقق لهم هذا الغرض — أى وسائل تنظيم النسل .

ولقد وجدت بالفعل هـــذه الوسائل وانتشر استعمالها وخاصة بعد محاكمات Bradlaugh - Besant المثيرة سنة ١٨٧٧ وهى القضايا التى أدت إلى زيادة انتشار وسائل تنظيم النسل فى انجلترا وبقية دول القارة . والنتيجة

---

(1) Notestin & others "The Problem of Population Control" article in a book named "The Pop Dilemma" Edited by p. M. Hauser p. 126.

الطبيعية لهذا الانتشار هبوط معدلات المواليد أولا فى الطبقات العليا من المجتمع الأوروبى وهى الطبقات التى لها من الوعى الثقافى والاجتماعى ما يدفعها إلى استخدام هذه الوسائل ، ثم انتقل استعمالها بعـد ذلك إلى الطبقات المتوسطة وبعض أفراد مـــن الطبقات الدنيا . ومن ثم استطاعت أوروبا بجميع دولها الصناعية أن تباعد بينها وبين خطر الازدحام السكانى .

٢ ـ ضرورة ضبط النسل في الدول النامية المزدحمة بالسكان

وإذا كانت الدول الصناعية الـكبرى فى أوروبا قد استطاعت منذ أواخر القرن التاسع عشر أن تمارس تنظيم النسل وتتحكم فى أعدادها المتزايدة فإن الدول النامية اليوم فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هى أحوج ما يكون إلى اتباع مثل هذه الوسيلة .

ولقد هبطت معدلات الوفيات فى الدول النامية فى السنوات العشرين الأخيرة هبوطا متواصلا — كما هو واضح من الجدول الآتى .

	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠
المكسيك	٣٢	١٦ر٢	١١ر٤
كوستاريكا	١٨ر٣	١٢ر٣	٨ر٦
شيلى	٢١ر٦	١٥	١٢
فنزويلا	١٦ر٦	١٠ر٩	٨
سيلان	٢٠ر٦	١٢ر٤	٩ر١
الملايو	٢٠	١٥ر٩	٩ر٥
اليابان	١٦ر٨	١٠ر٩	٧ر٦
الجمهورية العربية المتحدة	٢٦ر٣	١٩ر١	١٢ر٣

معدلات الوفيات فى الألف من عدد السكان فى بعض الدول النامية فى الفترة ما بين ١٩٤٠ ، ١٩٦٠ .

وتحمس القادة والزعماء والمصلحين الاجتماعيين لهذه الظاهرة وما زالوا يبذلون الجهود لتحقيق المزيد من التخفيض فى معدلات الوفيات . والمتوقع أن تنجح هذه الدول فى هذا الهدف فتنخفض المعدلات مرة أخرى وخاصة بعد المساعدات الفنية والطبية والصحية التى تقدمها بعض المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية .W.H.O ومنظمة الأغذية والزراعة .F.A.O ومنظمة اليونسكو UNESCO وهيئة إغاثة الطفولة التابعة للأمم المتحدة . وسيستمر هـــذا الهبوط نتيجة للتحسن المنتظر فى مكافحة المجاعات لتقدم

المواصلات [illegible] والتجارة الدولية . كما أن تطور المساكن وتحسن الملبس [illegible]دة الوعى الصحى فى الريف النائى وتنقية مياه الشرب ومواصلة إنشاء وحدات الصحية الريفية ستساعد ولا شك فى هذا الهبوط بمعدلات الوفيات فى الدول النامية فى السنوات العشر القادمة .

ولكن الخطورة أن معدلات المواليد فى الدول النامية لم يطرأ عليها ما يوحى بوجود اتجاه هبوطى فى المستقبل . وهو ما يوضحه الجدول الآتى :

	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠
المكسيك	٤٤ر٣	٤٥ر٥	٤٥
كوستاريكا	٤٤ر٦	٤٥ر٩	٤٢ر٩
شيلى	٣٣ر٤	٣٤	٣٥ر٤
فنزويلا	٣٦	٤٢ر٦	٤٩ر٦
سيلان	٣٥ر٨	٣٩ر٧	٣٧
الملايو	٤٠	٤٢	٣٧
الجمهورية العربية المتحدة	٤١ر٣	٤٤	٤٢

معدلات المواليد فى الألف من عدد السكان فى بعض الدول النامية فى الفترة ما بين ١٩٤٠ ، ١٩٦٠ .

ومن هنا فإن الهوة التى تفصل بين معدلات المواليد العالية والتى تكاد تثبت على علوها وبين معدلات الوفيات الهابطة والتى ينتظر هبوطها لا بد وأن

تتسع فى المستقبل . وبمعنى آخر فإن الزيادة الطبيعية لسكان الدول النامية ، أى الفرق بين معدلات المواليد والوفيات لا بد وأن يزيد ، الأمر الذى يتطلب سرعة ملاءمة الموقف عن طريق خفض معدلات المواليد فى الدول النامية المزدحمة بالسكان .

أما إذا لم تنجح الجهود المؤمل بذلها فى الدول النامية لتخفيض معدلات الوفيات فإن النتيجة الحتمية لذلك هى ظهور بوادر الانفجارات السكانية على شكل مجاعات أو أمراض أو أوبئة أو ثورات وحروب فترتفع معدلات الوفيات لتلائم هى بنفسها معدلات المواليد المرتفعة . فالطبيعة لها وسائلها الخاصة العنيفة فى إحداث التوازن ولا شك أنها ستسارع بتنفيذ هذه الوسائل إذا ما تقاعد الإنسان فى الدول الناميه عن التحكم فى أعداده المتزايدة .

هذا — وقد دلت الأبحاث السكانية الحديثة على أن الدول النامية المهددة بالانفجارات السكانية سيتزايد سكانها بالفعل فى غضون السنوت العشر القادمة إلى درجة خطيرة يصعب تدارك آثارها . لقد بلغ عدد سكان الصين اليوم أكثر من ٧٣٢ مليون نسمة إلا أنهم سيصلون فى سنة ١٩٧٥ إلى ١١١٢ مليون بزيادة ٣٨٠ مليون نسمة . ويبلغ سكان الهند اليوم ٤٢٣ مليون وسيزيدون فى السنوات العشر القادمة ليصلوا إلى ٦٠٠ مليون . ونفس هذه الظاهرة — ظاهرة الزيادة السكانية المتلاحقة — ستسود الغالبية الساحقة من الدول النامية اليوم ، وهو ما يوضحه الجدول الآتى :

	١٩٦٠	١٩٧٥	الزيادة
المكسيك	٣٤ر١١٩	٥٤ر٤٦٢	٢٠ر٣٤٣
البرازيل	٦٦ر٩٧٥	٩٨ر٢٩٧	٣٢ر٢١٢
أندونيسيا	٩٣ر٣٤٤	١٣٧ر٣٧٦	٤٤ر٠٣٢
باكستان	٩٥ر٣٨٧	١٤٥ر٦٣٠	٥٠ر٢٤٣
الهنـد	٤٢٣ر٦٠٠	٦٠٠ر٦٠٠	١٨٧ر٠٠٠
الصين	٧٣٢ر٩٠٠	١ر١١٢ر٧٠٠	٣٩٧ر٨٠٠
الجمهورية العربية المتحدة	٢٦ر٣	٣٢ر٠٠٠	٦ر٣٠٠

تقديرات السكان فى الدول النامية بالمليون

إن الزيادة السكانية فى الدول النامية حقيقة واقعة خطيرة يجب أن يعمل لها ألف حساب . ومن هنا يصبح تنظيم النسل Birth Control هو الوسيلة العاجلة التى تمنع الانفجارات السكانية فى هذه المناطق . وهو الوسيلة الفعالة التى تساعد هذه المناطق على المضى قدما فى خطواتها نحو النمو الاقتصادى ورفع مستوى معيشة أبنائها . وما لم يضبط النسل فى هذه المناطق فإن التنمية الاقتصادية ستصب كلها فى إناء بغير قاع(١) .

---

(١) وفى هذا المعنى يقول A. I. Coale أستاذ الاقتصاد بجامعة برنستون ما يلى :

A reduction in fertility would make the process of modernization more rapid & more certain.

٣ — الاعتراضات

على أن الاعتراضات التى لا بد وأن تثار إزاء أستخدام رسائل تنظيم النسل عموما وإزاء استخدام شعوب الدول النامية المزدحمة بالسكان على وجه أخص كثيرة للغاية . إلا أن هذه الأعتراضات على الرغم من شيوعها وانتشارها فإنها ليست صحيحة ويمكن دحضها فى بساطة ويسر .

إن وسائل تنظيم النسل هى من صنع الإنسان نفسه وفى سبيل رخائه ورفع مستوى معيشته . ولقد اعتبرها بعض الديموغرافين المحدثين من الاختراعات الأساسية فى تاريخ الأنسانية(١) . ذلك إن الرغبة فى التحكم وضبط السكان لأسباب اقتصادية وسيكولوجية وإنسانية واعية . وهو ما تقوم به وسائل تنظيم النسل — هو فى الواقع قوة إنسانية عظيمة اكتسبها الإنسان المعاصر فى القرن العشرين . ومع ذلك فهناك من يعارض ضبط النسل على أساس أنه « غير طبيعى unnatural » وبالتالى يجب محاربته .

It would accelerate the growth in inceme, provide more rapidly the posibity of productive employment for all the adult who need jobs, make the uttainiment of universal aduection easier, and it would have the obious and emmediate effect of providing women some relif from constant pregnensy."

"Populetion & Ecenomic Developmeut" Article Iy Coale. p. 69 of" the Populatien dilemma" Edit by Hauser.

(1) Thompson, W. "Population Problems" 4 the Eclit pp. 197 — 198.

ولـكن لنفرض جدلا أن تنظيم النسل وسيلة غير طبيعية للتحكم فى نمو السكان ألا تـكون الوسائل الفنية والطبية التى أوجدها علم الطب لمـكافحة الأمراض والأوبئة قياساً على ذلك هى أيضا غير طبيعية !! .

إذا كان تنظيم النسل غير طبيعى — كما يقولون — فيجب والحالة هذه أن نعتبر كل الوسائل الحديثة التى أبتـكرها الإنسان فى القرن العشرين ليلائم حياته مع الطبيعة غير طبيعية كذلك . وقياساً على ذلك فإن جميع أنواع الملابس والمطهرات ومضادات الجراثيم والأمصال غـير طبيعية ويجب معارضتها !!

وهناك فئة أخرى من معارضى تنظيم النسل يعارضونه على أساس أنه سيؤدى إلى « انتحار الجنس — race suicide » . فقد ظهرت فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة اتجاهات فـكرية جديدة وخاصة فى الدول النامية المزدحمة بالسكان — وفى اليابان بالذات — آراء تعارض ضبط النسل على أساس انه فـكرة تعمدت المدنية الغربية نشرها بين شعوب الدول النامية لتمنعها من زيادة أعدادها حتى يسهل القضاء عليها . وهى فـكرة تنمى الخوف الأعمى من الدول الصناعية المتقدمة وتحاول أن تبث فى نفوس الشعوب النامية مبدأ الزيادة السكانية على اعتبار أن زيادة الأعداد السكانية قوة سياسية وقومية لا يستهان بها . وفات محبذوا الفكرة أن الشعوب الصناعية نفسها لا تعتمد فى قوتها على الكم السكانى وإنما على الكيف ، وأن هذا الكيف لا يمكن تـكوينه ما لم تتوافر رؤوس الأموال المستثمرة فى الإنسان نفسه — وهى ما تسمى

فى العرف الاقتصادى بالتنمية الأساسية Basic Develoyment — على شكل « حقن » صحية وثقافية وتربوية يتكون بمقتضاها المواطن الصالح الذى يرعى حق نفسه ووطنه ويتحمل المسؤولية ويقدس العمل .

وهناك بعض المؤسسات الأجنبية الرأسمالية ذات النفوذ فى بعض الدول النامية المزدحمة بالسكان تعارض بشدة مبدأ تنظيم النسل لتبقى أجور العمال فى هذه الدول منخفضة وتستمر منخفضة ، وطالما أن الأجور تشارك فيما يقرب من ٦٠ ٪ من جملة تكاليف انتاج السلعة ، فإن الأجر المنخفض معناه خفض تكاليف الوحدة من الناتج ، ومن هنا تستطيع هذه المؤسسات انتاج السلعة بتكاليف زهيدة بالنسبة لها وفى هذه الحالة يمكنها بيعها بأسعار مرتفعة لتكسب بعد ذلك من الفرق بين تكاليف الإنتاج المنخفضة وأثمان البيع المرتفعة .

ومن هنا — وتمضى الحجة فى التحليل — فإن زيادة السكان فى الدول النامية يعنى زيادة فى المعروض من اليد العاملة فى هذه المجتمعات . وزيادة العرض — مع بقاء الطلب على العمال على حاله سيؤدى إلى انخفاض مستوى الأجر . وهى النظرية التى عالجها الاقتصاديون الكلاسيك فى كثير من التفصيل فى القرن التاسع عشر[1] :

إلا أن هذا الرأى الأخير قد فقد قيمته الاقتصادية فى السنوات الأخيرة . إذ أن الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه الغالبية الساحقة من الدول النامية

---

(١) التوزيع فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى » صلاح الدين نامق — صفحة ٧٣ حتى ٨٧ .

اليوم والوعى الوطنى الذى صاحب هذا الأستقلال أدى إلى تصفية كثير من المؤسسات الرأسمالية التى كانت تزاول نشاطها فى الدول النامية فعمدت إلى نقل مراكز هذا النشاط إلى الخارج حيث العدد والآلات والإنتاج الآلى . ومن ثمَّ لم تعد تطلب العامل الرخيص فى الدول النامية ولم تعد لها مصلحة فى زيادة الأعداد السكانية أو فى زيادة المعروض من اليد العاملة فى هذه الدول .

وهناك رأى اقتصادى آخر متصل بطريق غير مباشر بالرأى السابق. ومؤداه أن الدول الاستعمارية الكبرى التى لها أسواق تجارية فى الدول النامية تشجع زيادة السكان فى هذه الدول حتى تبيع أكبر كمية من منتجاتها فى هـــذه الأسواق[1] . ولا يختلف هذا الرأى فى خطوطه العريضة عن آراء التجاريين التى سادت القرنين السادس عشر والسابع عشر إلا انه فقد قيمته نهائياً فى هذه الأيام . إذ كيف تبيع الدول الصناعية الاستعمارية سلعها فى أسواق ذات قوة شرائية ضعيفة لا تكفى إطلاقا لشراء منتجات هـــذه الدول ؛ كيف يشترى الهندى العادى أو الباكستانى العادى الثلاجات والسيارات الأمريكية أو الانجليزية وقوته الشرائية لاتبيح له حتى شراء الغذاء لرخيص اللازم له ولعائلته ؟ ثم لنفرض أن هذا الرأى صحيح ، ألا يكون معناه أن الهند بعدد سكانها الـ ٤٧٠ مليون هى أكبر سوق للمنتجات الأمريكية والأوروبية ؟ بالطبع يمكن استنتاج ذلك إلا أن الوضع الاقتصادى الصحيح المشكلة أن الدول الصناعية اليوم متأكدة بتعذر تسويق سلعها بين شعوب ذات دخل منخفض . ومن ثمَّ

---

(1) Hertzler, "The Crisis in World Population" p. 250.

أصبحت تساعد هذه الشعوب لترفع من مستوى معيشتها وبالتالى تزيد من قوتها الشرائية لتتمكن من استيعاب واردات الدول الصناعية التى تركزت فى سلع تامة الصنع مرتفعة الثمن . وفى هذا فائدة اقتصادية محققة بالنسبة للدول الصناعية[(١)] . إذن فلا معنى إطلاقا من إن تعمل الدول الصناعية على تشجيع زيادة السكان فى الدول النامية لتبيع أكبر كمية من منتجاتها فى أسواقها طالما انها أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على أسواق الدول غير المتخلفة لتصرف فيها منتجاتها .

وهناك أعتراضات أخرى لمبدأ تنظيم النسل قد أكتسبت منذ سنوات بعيدة . طابعاً شعبياً جعلها تنتشر بين فئات الشعوب النامية انتشاراً واسع النطاق . وملخص هذه الاعتراضات أن الأديان فى عموميتها تعارض مبدأ تنظيم النسل .

وهذا الاعتراض خطير للغاية بل هو أخطر الاعتراضات جميعاً لأنه متصل بالناحية الروحية التى لها القدح المعلى فى نفوس الشعوب النامية المزدحمة بالسكان سواء فى آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية . ومع ذلك فإن التعمق الواعى فى

---

(١) ويؤيد هـذا الرأى أن متوسط ما صدرته الولايات المتحدة إلى الدول النامية فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة هو ٧٩ سنتاً فقط عن الفرد الواحد . بينما بلغ متوسط ما صدرته إلى الدول الأخرى الأكثر تقدما ٥٫٨ دولار عن الفرد الواحد فى السنة . وعلى ذلك فإن الاعتبار الأول فى نشاط وازدهار التجارة الدولية بين الدول النامية والمتقدمة هو العمل على رفع مستوى الإنتاج والدخل فى الأولى لتستطيع أن تشترى من الثانية .

راجع كتاب التجارة الدولية — صلاح الدين نامق صفحة ٣٧٦ .

المفهوم الفلسفى للأديان وشرح الشراح والمفسرين الذين قد اثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الأديان جميعها لا تعارض مبدأ تنظيم النسل بل أن كثيراً منها يدعو إلى هذا التنظيم من حيث أهدافه ومراميه وهى سعادة الجنس البشرى ورخائه .

إن الدين الإسلامى الذى يسود الشعوب الإسلامية فى كثير من الدول المزدحمة بالسكان كالباكستان والجمهورية العربية المتحدة واندونيسيا لم يعارض تنظيم النسل فى أبعاده ومراميه . فالامام الغزالى مع أنه عاش فى عصر لم تعرف فيه الوسائل الحديثة لتنظيم النسل يرى « إن منع الولد مباح ولا كراهة فيه لأن النهى إنما يكون لنص أو قياس على منصوص ولا نص فى الموضوع ولا أصل يقاس عليه بل عندنا فى الإباحة أصل يقاس عليه وهو ترك الزواج أصلا أو ترك المخالطة الجنسية بعد الزواج أو ترك التلقيح بعد المخالطة ، فإن كل ذلك مباح وليس فيه إلا مخالفة الأفضل فليكن منع الحمل بالعزل وما يشبهه مباحا كما أبيح ترك الزواج وترك المخالطة »

هذا هو رأى حجة الإسلام الغزالى فى منع الحمل بقطع النظر عن البواعث التى تدفع إليه . أما إذا نظرنا إلى هذه البواعث فإنه يرى « إن من البواعث ما ليس منهيا عنه ولا مكروها فلا يؤثر فى حكم الإباحة وذلك كما قال « مثل استبقاء جمال المرأة ونضرتها . . . ومثل الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد »

ويرى أن من البواعث ماهو مكروه منهى عنه فيستتبع ذلك كراهة منع الحمل نظراً للبواعث عليه . وذلك كما قال « مثل الخوف من وأد الأولاد الأناث » كما كانت عادة العرب فى الجاهلية .

وعلى العموم فيتلخص رأى الغزالى أن منع الحمل مباح فى حد ذاته بصرف النظر عما يحمل عليه من البواعث وأنه يكون مكروها إذا كان الباعث عليه مكروها .

كما أن العلماء المسلمين الاجلاء نخص بالذكر منهم الشيخ عبد المجيد سليم فى الفتوى المشهورة سنة ١٩٣٧ والمنشورة بالمجلة الطبية المصرية قد أباح فكرة تحديد النسل .

كما أذكر كذلك الشيخ الحسينى سلطان الوكيل السابق للجامع الأزهر فى قوله « أما تحديد النسل كأمر خاص بالزوجين فهذه مسألة جائزة بالنسبة لهما فقد أجاز الفقهاء للزوج أن يعزل مرضا زوجته كما أجازوا اسقاط الحمل فى أوله وهو مصغة ولا عقوبة على الزوجة فيه مالم تنفخ فيه الروح [١] » .

ويتجه المرحوم الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر السابق نفس الإتجاه السابق حين يقول « وإذا كانت الشريعة الاسلامية تطلب كثرة قوية فما هو السبيل إلى الحصول على تلك الكثرة القوية ؟ السبيل إلى هذا هو العمل على تنظيم النسل تنظيما يحفظ له قوته ونشاطه [٢] » .

(١) جريدة المصرى فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

(٢) حكم الشريعة الإسلامية فى تنظيم النسل — للأستاذ الأكبر المرحوم الشيخ شلتوت صفحة ٣٤ .

كما يؤيد مبدأ تنظيم النسل الأستاذ أحمد الشرباصي فى قوله « إن تنظيم النسل أمر لا تأباه الشريعة إذا اقتضته ضرورة أو استلزمته مصلحة على أن يتم ذلك بوسائل مشروعة غير مؤذية تحول دون الحمل حتى يقاس ذلك على العزل الذى كان معروفا فى عهد الرسول ولم يمنعه . وإذا كانت هناك نصوص تحبب فى الذرية فان روح الإسلام توصى بأن تكون الذرية قوية سليمة صحيحة سعيدة لا أن تكون ذرية سقيمة عليلة شقية . وحين قال الرسول « تناكحوا تناسلوا تكثروا فانى مباه بكم الأمم يوم القيامة » كان المسلمون قلة أمام كثرة الكافرين ولكن المسلمين اليوم يعدون بالملايين ، ولن يفاخر الرسول بذرية ضعيفة أو كثرة جائعة هزيلة . ولقد روى الحاكم فى تاريخه عن ابن عمر الحديث النبوى الذى يقول « جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء » . وهذا عمرو بن العاصى يخطب فى أهل مصر فيقول لهم . أياكم وخلالا أربعة فانها تدعو إلى العصب بعد الراحة وإلى ضيق بعد السعة وإلى المذلة بعد العزة : أياكم وكثرة العيال وانخفاض الحال وتضيع المال والقيل بعد القال من غير درك ولا نوال . فليس هناك مانع شرعى إذا دعت الضرورة إلى أن يتخذ الفرد وسيلة مشروعة تحول دون كثرة الحمل عند زوجته وبذلك تنظم الأسرة »(١) .

وإذا كان الدين الإسلامى الذى ينتشر فى منطقة الشرق الأوسط حتى الباكستان وأندنيسيا شرقا يؤيد تنظيم النسل فإن البوذية والهندوسية التى تنتشر

---

(١) وردت هذه الآراء فى سلسلة أحاديث فضيلته و إذاعة الجمهورية العربية المتحدة بالبرنامج الثانى فى شهر مارس سنة ١٩٦٤ بمجلة الفكر الاقتصادى إشراف عبد المنعم زكى .

فى أغلب مناطق الانفجارات السكنية — فى جنوب وجنوبى شرق آسيا — لا تعارض كذلك مبدأ تنظيم النسل [١] .

أما زعماء الكنيسة المسيحية فأظنهم أكثر الناس حماسة اليوم نحو نشر تنظيم النسل لا بين الشعوب المسيحية ذاتها بل بين جميع الشعوب التى تحاول جاهدة رفع مستوى معيشتها والتخلص من الفقر آفة الإنسانية الكبرى فى العصر الحديث يقول البروفسور هاريسون براون أستاذ علم الأجتماع بجامعة برنستون ما يلى « كلما تجولت هذه المناطق ـ يقصد المناطق المزدحمة بالسكان فى آسيا ـ وأشاهد أطفالا تغلفهم القذارة وتعلوهم صفرة الجوع وتنهبهم الأمراض أتأكد أن هذا ليس هو العالم الذى بشر به المسيح حين قال دعوا الأولاد يأتون إلى ولا تمنعوهم لأن لهم ملكوت السموات [٢] » .

أما القس الأمريكى ريتشارد فاجلى مؤلف كتاب « مسؤولية المسيحية إزاء الانفجارات السكانية فى العالم » فهو أكثر صراحة فى شرحه وتفسيره لموقف الدين المسيحى ازاء تنظيم النسل لقد ذكر فى جميع فصول الكتاب أن الدين المسيحى لا يعارض تنظيم النسل وأتى بالآيات التى وردت فى الكتاب المقدس والتى يفهم منها هذا الاتجاه . وأورد فى الفصل الرابع عشر من مؤلفه خلاصة

---

(1) Fageley, R. M. - The Population Explotion and Ohristian Responsibility.'' p. 107.

(2) Harrissn Brown "The Challenge of Man'a Nature" page 382.

أبحاثه الدينية حول هذا الموضوع ، ثم لخص الدراسات التى قام بها المجمع العالمى الكنسي واختتم كتابه مؤكدا أهمية خلق وعى مسيحى بروتستنتى عالمى يؤيد مبدأ تنظيم النسل باعتباره الوسيلة الفعالة فى مكافحة الانفجارات السكانية[1] .

وهناك فئة أخرى لاتعارض مبدأ تنظيم النسل فى حد ذاته وإنما تتشكك فى نجاحه فى المناطق الفقيرة المزدحمة بالسكان على أساس أن وسائل التنظيم غالية الثمن لدرجة تجعلها فى غير متناول شعوب عضها الفقر كتلك التى تقطن مناطق الانفجارات السكانية . والاعتراض لاغبار عليه من الوجهة الشكلية إلا أننا ونحن نقترح نشر وسائل تنظيم النسل بين شعوب المناطق المزدحمة بالسكان لم نقترح ترك أمر ذلك إلى الجهود الفرديه وحدها ، لأن القوة الشرائية لهذه الشعوب هى بالفعل منخفضة بالقياس إلى القوة الشرائية التى يتمتع بها سكان الدول الصناعية المتقدمة إن الإقتراح إذن هو إدخال وسائل تنظيم النسل كجزء لايتجزأ فى السياسة الحكومية الاجتماعية والصحية فى هذه المناطق . والأموال التى تنفقها الحكومات المعنية فى سبيل ضمان انتشار هذه الوسائل لن تذهب هباءا ، إذ ستعود ولا شك إلى هذه الحكومات أضعافا مضاعفة نتيجة للفائض الأكبر الناتج عن الفرق بين سرعة نمو السكان وسرعة الزيادة فى الإنتاج الصناعى الزراعى .

إن الجمهورية العربية المتحدة قد رسمت الطريق السليم لجميع حكومات الدول النامية فى توفيرها لأقراص منع الحمل لمن يطلبها من المواطنين . لذلك أن

(1) Ibid., pages 225 — 234.

أغلب حبوب منع الحمل التي تحوى ٢٠ قرصا والتي تكفى لمدة شهر تباع فى جميع الصيدليات بمبلغ عشرون قرشا فقط فى حين أنها تكلف الدولة ثلاثة وخمسون قرشا . كما تقدم الأقراص بلا مقابل فى سبعة وثلاثين مركزاً للخدمة الإجتماعية واثنا عشر مركزاً آخر لفحص الراغبين فى الزواج . وتوزع هذه المراكز وسائل أخرى لمنع الحمل بالإضافة إلى الأقراص دون مقابل .

٤ — ضرورة نشر برنامج دولي واسع فى تنظيم النسل

إن مشكلة الإنفجارات السكانية تستلزم نشر برنامج دولى واسع النطاق فى تنظيم النسل ، تشترك فيه المؤسسات الدولية الاجتماعية ، الاقتصادية مؤيدة من الدول النامية ضمانا لنجاحه . ولا يقتصر هذا البرنامج على اتخاذ القوانين والاجراءات التي تبيح هذا التنظيم فحسب بل يجب أن يتخذ خطوات إيجابية نحو تشجيع الأفراد على الحصول على وسائل التنظيم والتدريب على استخدامها كما ينبغى هذا التنظيم كذلك عمل حملة اعـــلانية واسعة المدى فى الاذاعة والتليفزيون والجرائد ودور السينما لنشر الوعى الصحى والاجتماعى المؤيد لتنظيم النسل . إلا اننا لايجب أن نغالى فى الانفاق على مثل هذه البرامج . إن برامج التصنيع والزراعة والصحة العامة يجب بالطبع أن تكون لها الأولوية فى الانفاق ، ويمكن أن يقتصر الاهتمام فى هذه البرامج على النساء فى حدود سن الخصوبة ، وهو لايتجاوز ٢٠ إلى ٢٢ ٪ من مجموع السكان . أما الجهود التعليمية المركزة فيمكن أن تقتصر على الفتيات . فلو أن جميع الفتيات تلقين دروسا مدتها عام واحد عند بلوغهن سن الخامسة عشر أو السادسة عشر فإن هذه البرامج

التدريبية سوف تشمل أقل من ٢ ٪ من السكان ، وبعد خمسة وعشرون سنة تـكون الغالبية العظمى من النساء فى سن الإخصاب قد ألمن إلماما تاما لوسائل تنظيم النسل .

ومن الممكن أن ندمج برامج تنظيم النسل المقترح ضمن برنامج الصحة العامة . إذ أن هبوط عدد المواليد عن طريق التنظيم يؤدى آليا إلى رفع مستوى الصحة . كما أن تقليل عدد مرات الحمل بالنسبة للسيدات يؤدى إلى إقلال نسبة الوفيات بينهن . وقلة عـدد أفراد الأسرة تؤدى بدوها إلى تحسين مستوى التغذية وبالتالى إلى هبوط معدل وفيات الأطفال .ومن هنا فإن برنامج تنظيم النسل هو نفسه اجراء من اجراءات رفـــع مستوى الصحة العامة فى البلاد .

لا بد من اجراء دراسات اجتماعية شاملة فى كل بقعة ينفذ فيها برنامج تحديد النسل ، لـكى نضمن اتباع أنجع السبل لاقناع الناس بقبول الأفكار الجديدة . ولابد من ابتـكار وسائل جديدة للإقناع واتباع طرق تربوية جديدة . ولايد من اجراء تجارب اجتماعية على نطاق واسع . ومن الطبيعى أن نمنى بالفشل أحيانا ، ولـكن من المحتمل أن نلقى النجاح أيضا إذا توافر التفكير والجهود الـكافيان .

هناك من يقول بأن أى مجهود مهما عظم لن يحقق خفض نسبة المواليد دون النسبة التى اقترنت فى الماضى بالتصنيع . ومثل هذه الآراء قد يتضح أنها صحيحة ، لـكن خطأ مثل هذه الآراء فى وقتنا الحاضر أكثر احتمالا . وعلى أية

حال فمن المستحيل الوصول إلى تكهين صحيح بالفشل أو النجاح على أساس معلوماتنا الحاضرة . ولن يتاح لنا أبدا أن نعلم علم اليقين ما إذا كان النجاح مستطاعا أو غير مستطاع ما لم نبذل جهودا جبارة ونكرس كل جهودنا وتفكيرنا فى هذه السبيل . فإذا نجحنا فسوف يكون هناك أمل ، وإذا أخفقنا فإن أمل البلاد المتخلفة والنامية أن تتحول بنجاح إلى مجتمعات صناعية مستقرة سوف يصبح بعيداً لدرجة تقرب من الاستحالة .

خاتمـــــة

إن سكان المناطق النامية المزدحمة بالسكان يواجهون اليوم خطراً اجتماعيا واقتصاديا لا يستهان بهما ، إنه خطر الانفجار السكانى العنيف الذى قد يحدث فى أية لحظة . ومن هنا فإذا أرادت هذه الشعوب أن تتلمس طريقها بنجاح وسط هذه الاحتمالات التى سوف تواجهها فى السنوات المقبلة فعليها قبل كل شىء أن تبدأ بالعمل الجدى المنظم نحو التنمية الأقتصادية وتخفيض معدلات المواليد . كما عليها أن تشجع ظهور الأفكار الجديدة فى كل مكان وأن تتعلم ألا تخاف من التغيير والتطور الحتمى .

إن هذه الشعوب وقد ملكت زمام نفسها وتخلصت من آثار الاستعمار السياسى القديم تملك اليوم الحرية والموارد الاقتصادية والعلم ، وبها يمكن لهذه الشعوب أن تطور نفسها لتنعم بالصحة والغذاء والأمن والسلام .

وفى هذه الأوقات التى لا بد للشعوب النامية من بذل الجهود الجبارة لرفع مستوى معيشتها والتغلب على آفاتها الاقتصادية التى لازمتها طويلا يجدر بنا أن نصغى إلى كلمات شاعر شرقى عبر عما يجول بخاطر الكثيرين من رجال الاقتصاد الذين يتطلعون إلى مستقبل الدول النامية فى القرن العشرين . لو أمكن لنا جميعاً إعتناق ما جاء فى كلمات طاغور شاعر الهند العظيم فليس هناك شك فى أن تاريخنا المجيد نحن شعوب الدول النامية سوف يزدهر ويشرق على العالم من جديد .

« حيث يتحرر العقل من الخوف ويرفع الإنسان رأسه ، وحيث تكون المعرفة طليقة ، وحيث لم يتمزق العالم إلى أجزاء تفصلها أسوار محلية ضيقة ، وحيث ينشد الإنسان الكمال بجهود لا تعرف الكلل ، وحيث يسير العقل فى هديك يا رب إلى آفاق من الفكر والعمل تزداد إتساعاً . لتسمح إرادتك يا رب أن تفتح عين بلادى على هذا الفردوس من الحرية »

الناشر

دار المعارف بمصر

الثمن ٣٥ ص

مطبعة لجنة البيان العربي
٢٧ شارع الإسماعيلي القاهرة
ت ٢٧٠٧٢